الفقر والإتجار في الأعضاء البشرية

«أول دراسة علمية للمجتمعات المستهدفة والمعرضة
للإستهداف للإتجار في المجتمع المصري»

تأليف

د. محمد سيد أحمد

طبعة ٢٠١٩

أحمد ، محمد سيد

الفقر والإتجار فى الأعضاء البشرية / محمد سيد أحمد.- الجيزة: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ٢٠١٨ .

١٣٢ ص ، ٢٤ سم

تدمك: ٧ ٧٢٦ ٣٩٩ ٩٧٧ ٩٧٨

١- الفقر- تأثيره على الجريمة

٢- الجرائم ضد الأشخاص

أ - العنوان

٣٦٤,٢٦

الفقر والإتجار في الأعضاء البشرية

«أول دراسة علمية للمجتمعات المستهدفة والمعرضة
للإستهداف للإتجار في المجتمع المصري»

تأليف

د. محمد سيد أحمد

رئيس مجلس الإدارة

عادل المصرى

عضو مجلس الإدارة

نوران المصرى

رقم الإيداع

٢٠١٨/٢٣٠٢٦

الترقيم الدولى

٩٧٨-٩٧٧-٣٩٩-٧٢٦-٧

الطبعة الاولى

طبعة ٢٠١٩

الكتاب : الفقروالإتجارفى الأعضاء البشرية

المؤلف : د. محمد سيد أحمد

الغلاف : عبدالله نصر

الناشر: أطلس للنشروالإنتاج الإعلامى ش.م.م

٢٥ش وادى النيل – المهندسين – الجيزة

sales@atlasdic.com

www.atlas-publishing.com

تليفون : ٣٣٤٦٥٨٥٠ – ٣٣٠٤٢٤٧١ – ٣٣٠٢٧٩٦٥

فاكـــس : ٣٣٠٢٨٣٢٨

****

الإهداء

إلى روح استاذي ومعلمي

الأستاذ الدكتور /عبد الباسط عبد المعطي

عرفاناً بالفضل والجميل

مقدمة

في إطار بحث الاتجار في الأعضاء البشرية أحد بحوث مشروع الاتجار بالبشر في المجتمع المصري والذي قام به المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالتعاون مع اللجنة الوطنية التنسيقية المشكلة بقرار من رئيس الوزراء في يوليو ٢٠٠٧ لتتصدى لمكافحة الاتجار بالأشخاص في المجتمع المصري، كانت دعوة استاذي المرحوم الأستاذ الدكتور عبد الباسط عبد المعطي المستشار العلمي للبحث للانضمام لفريق البحث تحت إشراف الأستاذة الدكتورة سهير لطفي المشرف العام على البحث.

وفي هذا الإطار كلفت بإنجاز دراسة استطلاعية عن ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية في المجتمع المصري تمكننا من خلالها الكشف عن دورة عملية الاتجار في الأعضاء البشرية وخصائص المشاركين في العملية الاتجار سواء كانوا بائعين أو مشترين أو وسطاء، وقد دعمنا دراستنا الاستطلاعية بدراسة تحليلية لبعض قضايا الاتجار حيث تمكنا في النهاية من رسم صورة أقرب إلى الواقع للخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأطراف دورة الاتجار في الأعضاء البشرية وقد خرجت هاتين الدراستين في كتاب مستقل.

واستكمالاً للمشروع البحثي كلفت بإجراء دراسة أخرى وصفية لمعرفة اتجاهات عينة من المصريين نحو ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية، من سكان المناطق الفقيرة المستهدفة والمعرضة للاستهداف للإتجار في الأعضاء البشرية، وقد حددنا بدقة هذه المجتمعات عبر الدراستين السابقتين حيث تمكنا من رصد المجتمعات المحلية التي تضم الأطراف الفاعلة في عملية الاتجار سواء كانوا البائعين أو الوسطاء الفرعيين الذين يتعاملون مباشرة مع الضحايا ويحاولون إقناعهم بعملية البيع.

وإذا كانت الدراسة الأولى هي اختراق لعالم مجهول واقتحام للأسوار العالية المحاطة بها ظاهرة للإتجار في الأعضاء البشرية في محاولة لتقديم قراءة من الداخل لسبر أغوار الظاهرة، فإن الدراسة الراهنة هي محاولة للتعرف على المجتمعات التي يمكن أن تكون حضانة لتفريغ الظاهرة.

ولإنجاز الدارسة الراهنة اضطررت لتقسيمها إلى دراستين الأولى استطلاعية للمجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف للتعرف على النشأة والتطور التاريخي للمكان، والبنية المؤسسية المتوفرة، والملامح العامة للنشاط الاقتصادي للسكان، وموقف السكان من بيع الأعضاء البشرية. والثانية وصفية لرصد المحددات الديموجرافية والاقتصادية لعينة من الأسر في هذه المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف، ومعرفة اتجاهاتهم نحو ظاهرة الاتجار، ووعيهم بالقانون وثقافة التبرع.

ولإنجاز الدراسة الأولى قام الباحث بعدد من الزيارات الميدانية لمجتمعات الدراسة المستهدفة في مدينة القاهرة وهي: منطقة إسطبل عنتر بمصر القديمة، ومنطقة منشأة ناصر. والمناطق المعرضة للاستهداف بمدينة المنصورة وهي منطقة الحسينية، وعزبة الشحاتين، وبمدينة المنيا وهي منطقة السلخانة وأبي هلال غرب. وقد استقر راي الباحث على أن المجتمعات المستهدفة هي المجتمعات العشوائية والشعبية الفقيرة بمحافظة القاهرة والتي يتم فيها بعض مراحل عملية دورة الاتجار في الأعضاء البشرية.

أما المجتمعات المعرضة للاستهداف فهي المجتمعات العشوائية والشعبية الفقيرة بمحافظات مصر المختلفة والتي تعتبر مصدراً لحالات بيع فردية استثنائية. وقام الباحث برصد الخصائص الجغرافية والديموجرافية والبنية التحتية والمؤسسية وطبيعة النشاط الاقتصادي للسكان وموقفهم من ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية.

أما الدراسة الثانية فقد اعتمدت على استمارة استبيان مكونة من خمسة بنود و ٤٦ سؤالاً، وتم تطبيقها على الأسر المعيشية داخل المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف بحيث يؤخذ من كل أسرة فردين الزوج والزوجة بواقع ١٥٠ أسرة و ٣٠٠ مفردة بحثية وزعت على مناطق الدراسة ٥٠ أسرة لمنطقة إسطبل عنتر، و٥٠ أسرة لمنطقة منشية ناصر، و٢٥ أسرة لمنطقتي الحسينية وعزبة الشحاتين، و٢٥ أسرة لمنطقتي السلخانة وأبي هلال غرب.

ويخرج الكتاب في أربعة فصول أساسية يتناول الفصل الأول المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف والموقف من الاتجار في الأعضاء البشرية وجاء الفصل الثاني ليرصد المحددات الديموجرافية والاقتصادية والبنية التحتية لعينة من أسر المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف. وجاء الفصل الثالث ليرصد اتجاهات عينة من المصريين نحو ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية من قاطني المجتمعات الفقيرة المستهدفة والمعرضة للاستهداف. ويأتي الفصل الرابع والأخير لرصد الوعي بالقانون وثقافة التبرع لدى عينة من المصريين من قاطني المجتمعات الفقيرة المستهدفة والمعرضة للاستهداف.

وفي النهاية لا يسعني إلا تقديم باقة من الورد لروح أستاذى العالم الجليل الأستاذ الدكتور عبد الباسط عبد المعطي فلولا ثقته وترشيحي للمشاركة في هذا المشروع ما كان لي أن يخرج هذا العمل إلي حيز الوجود والشكر موصول للأستاذة الدكتورة سهير لطفي المشرف العام على البحث التي منحتني كامل الحرية والثقة خلال مراحل العمل المختلفة ولم ترفض ليّ طلب ولم تعترض على فكرة من أجل إنجاز العمل بصورته الحالية فلها مني كل الحب والتقدير والاحترام.

القاهرة الجديدة

أغسطـــس ٢٠١٨

الفصل الأول

المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف والموقف من الاتجار في الأعضاء البشرية

تمهيد:

اولاً: محافظة القاهرة

١- إسطبل عنتر.

٢-منشية ناصر.

ثانيًا: محافظة الدقهلية (المنصورة)

١- الحسينية.

٢- عزبة الشحاتين.

ثالثًا: محافظة المنيا

١- السلخانة.

٢- أبي هلال غرب.

تمهيد:

لقد اكتشفنا من خلال دراستنا الاستطلاعية والتحليلية عن ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية والتي خرجت فى كتاب مستقل أن المناطق العشوائية والشعبية الفقيرة هي البوتقة التي ينصهر فيها الفقراء بمشكلاتهم المختلفة ويعجزون عن إيجاد حلول لها في ظل غياب الدور الاجتماعي للدولة نتيجة انتهاجها لسياسة رأسمالية تابعة تجعلها تتخلى بشكل تدريجي عن مسئولياتها تجاه مواطنيها، وهنا يجد المواطن نفسه عاجزًا أمام مشكلاته ذات الطابع المادي، ويجد نفسه فريسة لشبكات الاتجار في الأعضاء البشرية.

لذلك تمكنا من رصد بعض المجتمعات المحلية الفقيرة في مدينة القاهرة باعتبارها مجتمعات مستهدفة للإتجار في الأعضاء البشرية، حيث شهدت هذه المجتمعات ظهور وتنامي الظاهرة حيث ظهر بعض البائعين والوسطاء المحرضين على عملية البيع داخل هذه المجتمعات ومنها منطقة إسطبل عنتر ومنشية ناصر. وإلى جانب هذه المجتمعات المستهدفة تمكنا من رصد بعض المجتمعات المعرضة للاستهداف وهي مجتمعات عشوائية وشعبية فقيرة أيضًا وتتصف بنفس الخصائص لكنها بعيدة عن العاصمة في مدن ومحافظات مصر المختلفة حيث ظهرت فيها بعض الحالات الفردية الاستثنائية لكن ظروف الفقر تجعلها عرضة للاستهداف من قبل تجار الأعضاء البشرية، ومن بين هذه المجتمعات المعرضة للاستهداف منطقتي الحسينية وعزبة الشحاتين بمدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية، ومنطقتي السلخانة وأبي هلال غرب بمحافظة المنيا، وسوف نقوم بعرض النشأة والتطور التاريخي لكل منطقة مستهدفة ومعرضة للاستهداف، ثم البنية المؤسسية، ثم الملامح العامة للنشاط الاقتصادي للسكان، ثم السكان والفقر وبيع الأعضاء البشرية.

أولاً : محافظة القاهرة

١- اسطبل عنتر :

❖ النشأة والتطور التاريخي:

إسطبل عنتر أحد المناطق العشوائية القابعة في حضن جبل المقطم بمنطقة مصر القديمة حيث يتوسط منطقتى الزهراء ودار السلام وهو شديد القرب من حي المعادي، وعلى بعد أمتار قليلة من خط مترو الأنفاق وملاصق للطريق الدائري حيث تم هدم جزء كبير من المنطقة أثناء بناء الطريق الدائري وتم نقل وتهجير السكان إلى بعض المدن الجديدة، وإسطبل عنتر متاخم لمنطقة عزبة خيرالله العشوائية والتي سعت الدولة إلى تطويرها في إطار مواجهة مشكلة العشوائيات في مدينة القاهرة، وقد تداخلت منطقة إسطبل عنتر مع منطقة عزبة خيرالله بشكل لا يمكن معه وضع حدود فاصلة لكل منهما، لكن ما يتم اعتماده للفصل بين المنطقتين هو التبعية الإدارية حيث يتبع اسطبل عنتر إداريًا حي وقسم مصر القديمة، في حين تتبع منطقة عزبة خير الله إداريًا حي وقسم البساتين.

وحول النشأة يمكن القول بأن البناية الأثرية الموجودة أعلى سفح جبل المقطم والتابعة الآن للمجلس الأعلى للآثار والمكتوب عليها مديرية أمن القاهرة قسم الهجانة والخيالة والتي يقوم على حراستها بعض أفراد من الشرطة المصرية ويطلق عليها سكان وأهالي المنطقة «الجباخانة» وهي النواة الأولى للمنطقة، فهي بناية تاريخية من الواضح أنها كانت منطقة عسكرية في عصور ماضية وكانت خاصة بسلاح الفرسان، ومن هنا جاءت تسمية المكان، فمن المعروف أن سلاح الفرسان كان يعتمد بشكل أساسي على الخيول وهو ما يطلق عليه في الاستخدام الشعبي اسم الإسطبل، أما كلمة عنتر فلم نجد لها أصلاً حيث لم يكن هذا الاسطبل ملكًا لشخص يدعى عنتر ، فهو مكان أثري ظل دائمًا ملكًا للدولة ولكن هناك بعض الملاحظات التي أكدت أن المقصود بعنتر هو الشخصية التاريخية عنترة بين شداد الشاعر العربي المعروف في المرحلة الجاهلية قبل ظهور الإسلام في الجزيرة العربية، وهو ما يعني أن السكان قد استخدموا اسم عنترة العبسي كرمز لركوب الخيل وبذلك أصبحت المنطقة معروفة باسم إسطبل عنتر.

ويمكننا الآن تقسيم منطقة إسطبل عنتر إلى ثلاثة أقسام رئيسة، القسمان الأول والثاني أسفل سفح الجبل والقسم الثالث أعلى سفح الجبل والقسمان الأوليان هما الأكثر استقرارًا ويطلق البعض اسم وادي عنتر وهذه التسمية منطقية وذلك لأن هذين القسمين قد تم بناؤهما في منطقة الوادي أسفل سفح الجبل، فلا عجب إذن أن يطلق الأهالي اسم وادي عنتر على المسجد الكبير الموجود في مدخل المنطقة، والقسم الأول يطلق عليه السكان اسم العزبة البحرية والقسم الثاني اسم العزبة القبلية، وأهم خصائص هذين القسمين أنهما قد تطورا بشكل كبير، فلا يمكن تفرقة هذين القسمين من حيث الشكل المعماري والمستوى الاجتماعي للسكان عن أي منطقة عشوائية مستقرة تقترب في مظاهرها من المناطق الشعبية.

وغالبية سكان المنطقة من المهاجرين الريفين من صعيد مصر، حيث أكد غالبية السكان أن الاستقرار في هذا المكان كان لقربه من سوق الساحل (أثر النبي) بمصر القديمة وهو أحد الأسواق الشهيرة بمدينة القاهرة، وشهرته الأوسع في مجال بيع الغلال، فقد استقر بعض المهاجرين بهذا المكان منذ ما يقرب من سبعة عقود حيث قام السكان ببناء بعض العشش من الخشب والصفيح، ثم تطور الأمر لبناء بعض المباني من الأحجار والطين، ثم تطور الأمر بعد ذلك لبناء مساكن من الطوب الأحمر والحديد المسلح، وهذا التطور الذي شهدته منطقة إسطبل عنتر لا يختلف كثيرًا من التطور الذي شهدته غالبية العشوائيات في طول مصر وعرضها، خاصة في مدنها الكبرى، حيث يستقر السكان في مكان محدد بالقرب من مصدر رزقهم إذ كان يعمل غالبية سكان المنطقة حمالين في سوق الغلال ثم يتطور الأمر حين تتوافر لهم بعض المدخرات فيقيمون بها مساكن أكثر استقرارًا، وتضطر الدولة إلى أن تمد لهم المرافق الأساسية بل وتملكهم في بعض الأحيان حيث صدر القانون ٣١ لسنة ١٩٨٤ الذي يؤكد على أن المناطق السكنية يمكن تمليكها بسعر جنيه واحد للمتر.

وعلى مدار أربعة عقود كانت منطقة اسطبل عنتر بقسيمها الأولين قد استقرت والتصقت بأسفل الجبل ولم يعد هناك امتداد جديد لاستيعاب المهاجرين الجدد أو استيعاب الجيل الثاني من أبناء المهاجرين الأوائل، لذلك بدأ الأهالي يشيدون بيوتهم على مدرجات فوق سفح الجبل، وما شجع على هذا هو وجود طريق لصعود الجبل للوصول إلى البناية الأثرية العسكرية. وكما بدأ الأوائل في تشييد مساكنهم المؤقتة التي تحولت مع الوقت إلى مساكن دائمة فعل المهاجرون الجدد وأبناء المهاجرين الأوائل نفس الشيء، حيث شيدوا مباني بدائية تحولت إلى مبان حديثة مع مرور الوقت، لكن هذه المرة فوق سفح الجبل في مناطق أكثر وعورة وأكثر خطورة على أرواحهم، فمن خلال الصعود عبر العزبة القبلية إلى سفح الجبل شاهدنا بعض السكان القدامى الذين شيدوا مساكن قديمة وحكوا لنا كيف مرت عليهم أيام صعبة أثناء حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣حيث كانت القوات المسلحة المصرية تضع أعلى سفح الجبل المدافع التى تضرب طيران العدو الصهيوني، وبعد انتهاء الحرب تم إزالة المدافع وهو ما شجع السكان مع مرور الوقت على الانتقال من مدرج لآخر على سفح الجبل حتى وصلوا الآن للبناء أعلى قمة الجبل وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية سواء الوافدة الجديدة أو أبناء الجيل الأول من المهاجرين الريفيين.

ويمكننا بالطبع ملاحظة الفروق الكبيرة بل والواضحة بين مظاهر الحياة أسفل سفح الجبل في القسمين الأوليين من منطقة إسطبل عنتر والقسم الثالث أعلى سفح الجبل، فهناك فروق واضحة في الشكل المعماري والمستوى الاجتماعي – الاقتصادي للسكان، فالمظاهر جميعها تدل على تدني المستوى المعيشي للسكان المقيمين أعلى سفح الجبل.

هذا إلى جانب غياب المرافق الأساسية عن بعض المساكن لعل أهمها المياه والصرف الصحي وبشكل أقل الكهرباء، ولا يمكن إغفال معاناة السكان في تشييد مساكنهم أعلى سفح الجبل فقد قاموا منذ مطلع الثمانينيات وحتى الآن بالدخول

في منازعات كبيرة مع الدولة حيث هدمت الدولة مساكنهم أكثر من مرة ثم عاد السكان وشيدوها مرة أخرى، وكانت هناك العديد من الحجج منها قرب المساكن من البناية الأثرية أو ادعاء بعض الشركات امتلاكها للأراضي ووصلت بعض المنازعات إلى المحاكم، ولكن مع مرور الوقت أصبح الأمر الواقع هو سيد المواقف، وأصبحت هذه المنطقة هي القسم الثالث والامتداد العمراني الطبيعي لإسطبل عنتر، وهي بالطبع المنطقة الأكثر بؤسًا وتدهورًا داخل منطقة إسطبل عنتر.

❖ البنية المؤسسية لإسطبل عنتر:

إذا كان إسطبل عنتر قد نشأ بعيدًا عن أعين الدولة وفي غفلة منها ككل المناطق العشوائية فإن ذلك لا يمنع أن تمتد له الخدمات الأساسية، فالمرافق الأساسية من كهرباء وصرف صحي قد دخلت بالجهود الذاتية للأهالي دون تدخل يذكر من الدولة إلا في مراحل لاحقة من أجل تحصيل ثمن المياه والكهرباء، ولازال القسم الثالث أعلى سفح الجبل يعاني كل المشكلات المتعلقة بالمرافق الأساسية.

أما بالنسبة للبنية المؤسسية لإسطبل عنتر فهي تكاد تكون معدومة على كافة المستويات، فبالنسبة للمؤسسات التعليمية فالمنظمة بأقسامها الثلاثة لا يوجد بها إلا مدرسة ابتدائية واحدة هي مدرسة عنترة بن شداد الابتدائية التي لم تعد تستوعب أبناء المنطقة، أما بالنسبة للمدارس الإعدادية والثانوية فلا يوجد أي مدرسة بل يعتمد أهالي المنطقة على المدارس الموجودة في الأحياء القريبة سواء في منطقة الزهراء أو دار السلام وفي بعض الأحيان عزبة خير الله، وما ينطبق على المؤسسات التعليمية ينطبق على المؤسسات الصحية، فلا يوجد داخل المنطقة مكتب للصحة ولا مراكز طبية ولا مستشفيات، ويعتمد الأهالي على بعض العيادات الخاصة التي شيدها بعض الأطباء، وهناك بعض الصيدليات الخاصة في القسمين الأوليين دون القسم الثالث الذي لا يوجد به أي عيادة طبية أو صيدلية، وبالطبع لا يوجد أي معلم داخل المنطقة لمكاتب وإدارات الشئون الاجتماعية وإن وجدت بعض الجمعيات الأهلية (أربع جمعيات) فهي غير فاعلة باستثناء جمعية واحدة

تدعى جمعية النور قامت بإنشاء مسجد ودار حضانة وفصول محو أمية ومشغل لتعليم الحرف اليدوية، وقدمت بعض الخدمات للأهالي في القسم الثالث أعلى سفح الجبل ويديرها ويشرف عليها أحد أبناء المنطقة من السكان القدامى الذين استقروا أسفل سفح الجبل ثم انتقل بعد زواجه إلى أعلى سفح الجبل، وانشأ الجمعية وشيد مبناها الرئيسي بالقرب من البناية الأثرية أعلى سفح الجبل.

وبالطبع لا يوجد مؤسسة شرطية داخل منطقة إسطبل عنتر بأقسامها الثلاثة، ولكن التبعية والمتابعة الشرطية والأمنية للمنطقة تكون من خلال قسم مصر القديمة.

ويوجد بالمنطقة عدة مساجد (ثمانية مساجد) أهلية لم يتحول منها لإشراف الأوقاف إلا مسجدان فقط.

ولا يوجد داخل المنطقة أي معلم من المعالم الأساسية لوجود الدولة في شكل مؤسسات حكومية، والطبيعة الأهلية هي الغالبة على المكان وإن اختلفت في مظاهرها بين القسمين الأوليين أسفل سفح الجبل والقسم الثالث أعلى سفح الجبل، فالمنطقة أسفل سفح الجبل أكثر استقرارًا أو تطورًا إذ تتوافر بالجهود الذاتية الأهلية المظاهر الحياتية الأساسية لأي تجمع سكني حيث المحلات التي تبيع السلع الغذائية الأساسية (محال البقالة)، والأنشطة الحرفية من ورش مختلفة (نجارة – حدادة – ميكانيكا - ... إلخ) ويوجد مصنع كبير كان متخصصًا في السابق في إنتاج هياكل السيارات وكان يعمل به عدد كبير من سكان المنطقة؛ تدهور مع الوقت وأصبح يعمل في بعض أعمال الحدادة وانخفض عدد العاملين به إلى حد كبير، وبالطبع هذه المعالم غائبة عن القسم الثالث للمنطقة أعلى سفح الجبل فلا يوجد محال ولكن بعض السلع البسيطة تباع من قبل البعض داخل البيوت وإذا فكر أحد السكان في فتح مشروع سرعان ما يغلق سريعًا لعدم وجود إقبال من السكان على الشراء، وهناك مطاعم أسفل سفح الجبل، أما أعلاه فهو عبارة عن ربات بيوت يقمن بعمل (الفول والطعمية) من داخل منازلهم أو أمام المنازل.

❖ الملامح العامة للنشاط الاقتصادي للسكان:

بالطبع وكما أكدت في الفقرات السابقة فإن المنطقة لا يوجد بها خدمات أساسية، فلا يوجد بها أسواق حيث يعتمد السكان على أسواق منطقة دار السلام للحصول على متطلباتهم الأساسية من مأكل وملبس، وكذلك على خدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية المفقودة تمامًا داخل المنطقة، ويعتمد السكان في أنشطتهم الاقتصادية على بعض الورش الحرفية البسيطة داخل المنطقة وبعض المشروعات التجارية البسيطة أيضًا مثل إقامة محل للبقالة أو مطعم صغير بجوار المسكن أو جزء منه.

ويعد العمل الأساسي للسكان في هذه المنطقة تاريخيًا هو العمل (الأرزقي) في اسواق القاهرة خاصة في سوق الغلة في منطقة مصر القديمة وغالبًا ما يعملون حمالين أو منهم من انتقل للعمل في منطقة الأزهر والموسكي بنفس المهنة، ومع التغيير أصبح بعض الأبناء يعملون في بعض المهن الحرفية (نجارة- حدادة – ميكانيكا – سمكرة – دهانات...الخ)، خاصة وأن نسبة التسرب من التعليم عالية جدًا، فغالبية الأبناء لا يكملون تعليمهم والقليل هو من يحصل على تعليم متوسط والنار من يصل إلى التعليم الجامعي.

ومن الملاحظ ارتفاع نسبة النساء العاملات نتيجة الظروف المادية السيئة وغلب عليهن العمل في مجال الخدمة المنزلية حيث تخرج العديد من النساء في الصباح للعمل في بيوت بعض الميسورين بالطبع من خارج المنطقة في اماكن مختلفة داخل أحياء القاهرة، ويلي العمل في مجال الخدمة المنزلية: العمل في مجال خدمات النظافة بالمستشفيات حيث توجد نسبة كبيرة من نساء المنطقة تعملن في مستشفى القصر العيني وهن يفضلن هذا العمل لديمومته وإن كان المتحصل منه أقل من المتحصل عليه من الخدمة المنزلية.

ويلاحظ انتشار وشيوع البطالة بين سكان المنطقة فخلال ساعات النهار تجد الشباب متواجدًا في الشوارع وعلى النواصي وبسؤالهم أكدوا عدم وجود فرص عمل متاحة أمامهم داخل المنطقة أو بالقرب منهم وهو ما جعلهم عرضة لكثير من المشكلات الاجتماعية.

وهناك ملاحظة جديرة بالتسجيل قررت عدم ذكرها إلا في الجزء الخاص بالملامح العامة للنشاط الاقتصادي لأنها ترتبط به بشكل غير مباشر، وهي أن الدولة ومنذ ثلاث سنوات وفي ضوء تطوير العشوائيات خاصة المناطق التي تندرج تحت قسمي عشوائيات الخطورة الداهمة أسفل وأعلى المناطق الجبلية رأت أن السكان في منطقة إسطبل عنتر ينطبق عليهم هذا التعريف ولذلك قامت الدولة بتهجير بعض السكان ممن شيدوا مساكنهم أسفل الجبل مباشرة واعلى الجبل مباشرة على حافة الجبل وانتقل السكان إلى مساكن جديدة في منطقة السادس من أكتوبر ومنطقة النهضة، ورغم حصول السكان على شقق جديدة إلا أنهم أغلقوها بعد عدة أشهر وعادوا من جديد للبحث عن سكن داخل منطقة إسطبل عنتر حتى ولو كان حجرة واحدة والسبب عدم توافر فرص عمل في المدن الجديدة، وإذا حاول السكان المهجرون الذهاب لأعمالهم الأصيلة في منطقة إسطبل عنتر أو المناطق القريبة منهم كان ذلك يتطلب عبئًا كبيرًا على ميزانيتهم لارتفاع تكاليف المواصلات، هذا إلى جانب ارتفاع أسعار السلع الأساسية، هذا بخلاف أنهم يدفعون إيجارًا شهريًا في الشقق الجديدة وفلوس مياه وكهرباء وهو ما لم يكن يدفعونه في مساكنهم القديمة في إسطبل عنتر، ولم يستطع السكان المهجرون بيع هذه الشقق لأنها حق انتفاع، لذلك أكد أكثر من شخص منهم أنه كان من الأفضل تعويضهم بمبالغ نقدية حتى وإن كانت بسيطة (خمسة آلاف جنيه) وكانوا سيقومون ببناء مساكن جديدة في مناطق متاخمة بعيدًا عن المناطق غير الآمنة.

❖ السكان والفقر وبيع الأعضاء البشرية في إسطبل عنتر:

هذه الحالة المتدهورة للسكان في منطقة إسطبل عنتر وانتشار الفقر بكل أشكاله المادية والمعنوية جعل منطقة اسطبل عنتر خاصة قسمها الثالث أعلى سفح الجبل مؤهلة

لانتشار كافة الأمراض الاجتماعية وخلال الخمس سنوات الأخيرة شهدت المنطقة ظهور ما يطلق عليه الآن تجارة الأعضاء البشرية، حيث جاء بعض الشباب ممن لهم علاقة بالعمل في بعض المستشفيات التي تتاجر في الأعضاء البشرية لإقناع أصدقائهم وأقاربهم من سكان المنطقة بإمكانية الحصول على مال وفير يحقق لهؤلاء البؤساء أمانيهم في حياة كريمة يتوافر فيها الحد الأدنى من الإنسانية، وتحت ضغط الحاجة قام البعض من شباب المنطقة ببيع جزء من جسمه وغالبًا ما كان (الكلى) وكانت هناك سبل كثيرة لإقناع هؤلاء الشباب لكن ظل الفقر هو الدافع الأول والأساسي لهؤلاء الشباب ولم يتعد عائد بيع أي شاب داخل المنطقة أكثر من عشرة آلاف جنيه بددها معظمهم وعادوا كما كانوا بل أسوأ، نتيجة تدهور أحوالهم الصحية وعدم قدرتهم على العودة إلى أعمالهم الأصلية.

٢- منشية ناصر :

❖ النشأة والتطور التاريخي:

منشـأة ناصـر أو منشـية ناصـر كمـا يطلـق عليهـا الأهالـي هنـاك أو الجبـل – الاسـم الـدارج والأكثـر شـيوعًا لـدى السـكان القدامـى – هـي أحـد أشـهر المناطـق العشـوائية في مدينـة القاهـرة، والمنطقـة عبـارة عـن شـريط طولـي فـوق سـفح جبـل المقطم وأسفل سفح الجبل وهوما يشبه من بعيد مدرجات غير منتظمة حيث قام الأهالـي بتمهيـد الجبـل والبنـاء عليـه، والمنطقـة امتـداد طبيعـي للقاهـرة الفاطميـة، فهـي خـارج الأسـوار القديمـة وتنقسـم إلـى عـدة أقسـام رئيسـة، القسـم الأول وهـو الأقـدم ويطلـق عليـه تاريخيًـا صحـراء المماليـك ويقـع الآن بـين طريقـي صـلاح سـالم والاتوسـتراد، وهـذا القسـم يضـم مقابـر المجاوريـن ثـم منطقـة قايتبـاي نسـبة لمسـجد السـلطان قايتبـاي ثـم منطقـة برقـوق نسـبة للسـلطان فـرج بـن برقـوق ثـم مقابـر الخفيـر، وهـذه المنطقـة الأقـدم كانـت مسـتقرة منـذ زمـن بعيـد وكانـت تابعـة إداريًـا لقسـم شـرطة الجماليـة وحـي وسـط القاهـرة. أمـا القسـم الثانـي فيمتـد مـا بـين جبـل المقطـم وطريـق الاتوسـتراد ويضـم عـدة مناطـق تبـدأ مـن منطقـة الزرائـب أو عزبـة الزبالـين وتمـر بمنطقـة الخـزان ثـم منطقـة المعدسـة ثـم منطقـة الـرزاز ثـم منطقـة المسـاكن ثـم منطقـة عزبـة بخيـت، وكانـت هـذه المنطقـة تابعـة إداريًـا إلـى قسـم شـرطة الجماليـة وحـي وسـط القاهـرة. أمـا القسـم الثالـث فيقـع بـين منطقـة عزبـة بخيـت ومنطقـة عزبـة العـرب، ويعـرف باسـم الدويقـة، وتنقسـم الدويقـة إلـى عـدة مناطـق هـي مناطـق الإيـواء الواحايـد والاتنينـات والثلاثـات ثـم منطقـة الحرفيـين وأخيـرًا منطقـة سـوزان مبـارك، وكانـت الدويقـة تابعـة لقسـم الجماليـة ثـم انفصلـت عنـه بعـد انشـاء قسـم خـاص لمنشـية ناصـر عـام ١٩٩٣.

وحـول النشـأة يمكـن القـول إن منشـية ناصـر بقسـمها الأول نشـأ حـول المنطقـة الأثريـة المعروفـة بصحـراء المماليـك التـي يوجـد بهـا ثلاثـة مسـاجد مـن العصـر المملوكي هـي مسـجد قايتبـاي والأشـراف وبرقـوق، وهـذه المسـاجد بناهـا هـؤلاء المماليـك في قلب

الصحـراء مـن أجـل الاختبـاء بهـا أثنـاء الغـزوات والحـروب، وألحقـت بهـذه المسـاجد أسبلة وتكيات وبعض المقابر، ومن هنا يمكن التأكيد على أن عمر السكان في هذه المنطقة يتعدى الستة قرون، والسكان مهاجرون من الأرياف إلى المدينة وغالبيتهم من صعيد مصر خاصة بني سويف وسوهاج، وكثير من سكان هذه المنطقة يقطنون في أحواش المقابر، ثم قاموا بتشييد بعض المساكن المؤقتة التي تحولت إلى مساكن دائمة قديمة ثم حديثة. وكانت هناك منطقة عشش وأكشاك في برقوق تحولت إلى مساكن دائمة حديثة الآن وكان السكان القدامى يطلقون على منطقة برقوق منطقة العشش، ولا يزال سكان المجاورين والخفير يسكنون في أحواش المقابر.

أما منشية ناصر والدويقة باعتبارهما القسمين الآخرين الأكثر حداثة من حيث النشأة، فلم يتعد عمرها الزمني خمسة عقود، ففي منتصف الخمسينيات من القرن العشرين كانت هناك منطقة تابعة لحي الجمالية اسمها جبل الدراسة، هذا الجبل استقر به بعض المهاجرين الريفين من صعيد مصر وقاموا بتشييد مجموعة من العشش الصفيح لذلك أطلق عليها عزبة الصفيح، وعندما كانت تحدث حرائق قامت الدولة بنقل السكان في منطقة الدويقة التي أقامت عليها بعض مساكن الإيواء وأطلق عليها مساكن عزبة الصفيح، وبدأ السكان ينتشرون حول هذه المساكن وقاموا بتشييد مساكن مؤقتة من العشش ثم تحولت إلى مساكن دائمة منذ منتصف السبعينيات بعد هجرة العديد من أبناء المنطقة الذين كانوا يعملون في طائفة المعمار إلى دول الخليج، وبعد العودة شيدوا مساكن حديثة لهم ولأسرهم. وحول المسمى الحالي كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في زيارة للمنطقة واشتكى له السكان من مسمى عزبة الصفيح فأطلق عليها منشأة ناصر نسبة له، ومنذ ذلك التاريخ استقر الاسم الرسمي المحور بمنشية ناصر، وإن كان غالبية السكان الاوائل يطلقون على المنطقة أعلى طريق الاتوستراد منطقة الجبل.

وغالبية سكان منشية ناصر من المهاجرين الريفيين من صعيد مصر من بني سويف وسوهاج وأسيوط وقنا والفيوم، وهناك تنوع في طبيعة المهن التي يعمل بها

السكان سواء حرفية أو تجارية. ويمكن القول إن هناك صناعات رئيسة من تدوير القمامة في منطقة الزرائب والمنطقة الصناعية في الدويقة، هذا إلى جانب التطور الكبير الذي طرأ على نوعية التجارة طوال العقود الثلاثة الأخيرة فقد استطاع سكان المنطقة – من المهاجرين من قرية الطوابية بأسيوط وقرية بنجا بسوهاج – العمل في مجال تجارة الأقمشة والملابس، وبدأت بالعمل كسريح يحمل «البؤجة» ويلف على البيوت أو يسرح في المواصلات العامة ببعض المنتجات البسيطة ثم قاموا بتهريب الملابس والأقمشة من بور سعيد والقنطرة ثم ليبيا، وإلى جانب هذه الأنشطة مارسوا أنشطة أخرى غير مشروعة تمكنوا بعد ذلك من شراء جزء كبير من محلات وسط المدينة خاصة العتبة والموسكي وشارع ٢٦ يوليو وطلعت حرب وقصر النيل وغيرها.

وهذا التطور الذي طرأ على السكان ترك بصمته على المنطقة التي تطورت وبدأت تعرف العمارات السكنية الحديثة هذا إلى جانب تطور مماثل شهدته منطقة الزرائب من خلال بعض المعونات الأجنبية غيرت من ملامح المنطقة حيث العمارات الشاهقة والمصانع الحديثة لتدوير القمامة حيث مصانع الورق والزجاج والبلاستيك والصفيح ..الخ، وبالطبع مع زيادة السكان بدأت الدولة تلتفت لهذه المنطقة منذ منتصف التسعينيات حيث دخلت ضمن المناطق العشوائية التي تسعى الدولة لتطويرها خاصة وأن السكان يشيعون أن تعداد السكان بها يتعدى مليوني نسمة. وعلى الرغم من جهود الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأجنبية المانحة إلا أن التطوير لم يطل إلا مناطق محدودة من منشية ناصر حيث عزبة بخيت وبعض من منطقة الرزاز وبناء منطقة سوزان مبارك لنقل بعض السكان إليها، ولعل من الجهود التي بذلتها الدولة أيضًا أن جاءت بوزير الإسكان السابق نائبًا عن الدائرة حتى يمكن الإشراف على عمليات التطوير وإدخال المرافق خاصة مشروع الصرف الصحي، وعلى الرغم من كل هذه الجهود إلا أن المنطقة لازالت تحتاج إلى العديد من الجهود لتحويلها من منطقة شديدة العشوائية إلى منطقة يمكن أن تطلق عليها حي شعبي.

❖ البنية المؤسسية لمنشية ناصر:

على الرغم من النشأة والتطور العشوائي لمنشية ناصر إلا أن المرافق الأساسية أصبحت الآن متوافرة في مناطق كثيرة من هذا الحي العشوائي المترامي الأطراف، وككل العشوائيات عانى السكان لسنوات عدم توافر المياه والكهرباء والصرف الصحي، وكعادة الدولة لا تلتفت لسكان العشوائيات إلا بعد أن يكون السكان قد شيدوا منازلهم وأدخلوا المرافق الأساسية بطرق غير شرعية ثم تبدأ الدولة في تنظيم عملية المرافق من أجل الحصول على الثمن خاصة تحصيل فواتير المياه والكهرباء.

وعلى الرغم من عدم توافر مؤسسات تعليمية كافية لاستيعاب إبناء السكان إلا ان هناك العديد من المدارس الابتدائية والإعدادية في منطقة منشية ناصر بأقسامها المختلفة، أما المدارس الثانوية فهي قليلة للغاية وتكاد تكون نادرة ويعتمد الطلاب على المدارس الموجودة في الأحياء القريبة خاصة منطقة الجمالية وباب الشعرية والعباسية.

بدأت المنطقة تشهد تواجد مؤسسات صحية فهناك عدة مكاتب صحيةويجري الآن إنشاء مستشفى بجوار منشية ناصر لم يكتمل بعد، ويعتمد الأهالي على بعض المستشفيات القريبة مثل مستشفى الحسين الجامعي وأحمد ماهر الجامعي والزهراء الجامعي والسيد جلال الجامعي والدمرداش الجامعي، هذا إلى جانب انتشار العديد من العيادات الخاصة والمراكز الطبية الملحقة بالمساجد والجمعيات الأهلية. وهناك عدد ضخم من الصيدليات الخاصة تتوافر بها الأدوية في كل المناطق بحي منشية ناصر.

وهناك مكاتب للشئون الاجتماعية وكذلك العديد من الجمعيات الاهلية الخاصة بالعائلات والبلاد والقرى من صعيد مصر، فكل قرية أو بلد من الصعيد ينشأ أبناؤه جمعيات أهلية توفر بعض الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والدينية لأبنائه مثل جمعية أبناء الفيوم والأقصر وسمنود وبنجا والعرابة وجنوب الوادي وغيرها.

ويوجد بالمنطقة عدة نقاط شرطية وكذلك قسم شرطة وسجل مدني ومطافئ ووحدة مرورية وسنترال مركزي، هذا بخلاف وجود حي منشية ناصر التابع لمحافظة القاهرة، وهناك تواجد حزبي لأكثر من حزب مثل الوطني والوفد والناصري، وتوجد مجموعة كبيرة من المساجد التابعة للأوقاف والعديد من المساجد الأهلية غير التابعة لإشراف وزارة الأوقاف.

❖ الملامح العامة للنشاط الاقتصادي للسكان:

يعتمد السكان على أنشطة اقتصادية متنوعة، وتأتي التجارة في المقدمة حيث تعمل نسبة كبيرة من السكان في التجارة بمستوياتها المختلفة حيث التجارة في السلع البسيطة والهامشية والتجارة في الملابس والأقمشة ولعب الأطفال والمكياج والأجهزة الكهربائية والموبايلات على مستوى الجملة والقطاعي.

ويأتي العمل في مجال الصناعة خاصة مصانع الملابس والسلع الاستهلاكية بما يمكن أن نطلق عليه صناعة تحت السلم المنتشرة بكثرة داخل الحي وكذلك صناعات تدوير للقمامة.

ويعمل قطاع كبير من السكان في الحرف المختلفة: ميكانيكا السيارات ودهاناتها وسمكرتها، هذا إلى جانب العمل في مجال البناء والتشييد (الحداد والنجار والبناء)، وهناك الباعة المتجولون حيث يوجد سوق كبير في منطقة مزلقان المنشية المعروفة بمزلقان خلف الله، نسبة لأحد أقدم السكان بهذه المنطقة ويدعى الحاج خلف الله وهذا السوق يوجد به مئات الباعة المتجولين من بائعي الخضر والفاكهة واللحوم والدواجن والأسماك والمواد التموينية هذا إلى جانب بائعي الملابس والسلع الاستهلاكية الذين يفرشون الطرقات طوال أيام الأسبوع ولكنهم يتواجدون بكثرة كبيرة يوم الأحد من كل أسبوع.

ويلاحظ ارتفاع نسبة المتسربين من التعليم حيث تنتشر عمالة الأطفال وتنتشر عمالة النساء في قطاع الباعة المتجولين والخدمة المنزلية.

وهناك ارتفاع في حجم الأمية وإن ارتفعت نسبة التعليم نسبيًا خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فهناك نسبة معقولة من الشباب أقل من ثلاثين عامًا قد تخرجوا في المدارس الفنية التجارية والصناعية وكذلك نسبة معقولة من خريجي الجامعات.

وعلى الرغم من توافر فرص العمل في مجالات متنوعة إلا أن هناك نسبة كبيرة من الشباب يعانون البطالة ويجلسون على المقاهي الكثيرة المنتشرة داخل الحي، وهناك تفشي «لظاهرة تعاطي المخدرات وانتشار البلطجة والسرقات ومختطفي النساء وبعض الأماكن تعد بؤرًا إجرامية في مناطق المقابر والدويقة بصفة خاصة، وعلى الرغم من تواجد مؤسسات شرطية في الحي إلا أن ذلك لم يمنع انتشار هذه الظواهر الإجرامية وهي أحد أهم المشكلات التي يعاني منها سكان المنطقة.

ويواجه السكان مشكلة أخرى مرتبطة بالبعد الاقتصادي وهي مشكلة التهجير، فبعد سقوط صخرة المقطم على منطقة عزبة بخيت قامت الدولة بنقل السكان من الأماكن غير الآمنة أسفل الجبل وضعت بعضهم في منطقة سوزان مبارك القريبة في منطقة الدويقة، وهذا لم يعترض عليه أحد لكن عدم توافر أماكن كافية في منطقة سوزان مبارك جعل الدولة تلجأ في تهجير السكان إلى منطقة النهضة بمدينة السلام، وهي منطقة بعيدة على السكان من محدودي الدخل والذين يعملون في أنشطة مهنية داخل الحي وبذلك احتج السكان على هذا التهجير ويفضلون الموت تحت الصخور عن السكن في آخر الدنيا. في النهضة حيث لا يستطيعون توفير احتياجاتهم الاساسية من مأكل وملبس ومواصلات لذلك يطالبون الدولة بتوفير مساكن قريبة من منطقة العمل حتى يوفروا جزءًا كبيرًا من دخلهم الذي ينفق على المواصلات.

❖ السكان والفقر وبيع الأعضاء البشرية في منشية ناصر:

يعد تدهور مستوى معيشة عدد كبير من سكان حي منشية ناصر العشوائي وانتشار البطالة والفقر مؤشرًا على وجود العديد من الأمراض الاجتماعية

والجريمة، ولعل وجود حالات متعددة أشار إليها السكان عن تفشي ظاهرة بيع الأعضاء البشرية – خاصة بيع الكلي – مقابل الحصول على مبلغ من المال هو من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي نشأت نتيجة للفقر وانخفاض مستوى المعيشة والحاجة التي لا يستطيع معها صاحبها إشباعها بالطرق الطبيعية فيلجأ إلى بيع أعضائه من أجل حل مشكلاته وسد احتياجاته الملحة، سواء كان ذلك لمساعدة الأسر أو الزواج أوسد دين وخلافه.

وانتشر في الحي خلال السنوات العشر الأخيرة بعض السماسرة ممن يعملون وسطاء في بيع الأعضاء البشرية، هؤلاء الوسطاء منهم من يعمل في مجال التمريض ومنهم من يعمل في المجال الطبي والنظافة أو الامن، وهناك من باع عضوه وتحول بعد ذلك إلى وسيط، وهناك من يعمل وسيطًا في نطاق المعارف والأصدقاء من خارج المجال الطبي وبالطبع كانت اسعار بيع الكلى مرتفعة فى البداية حيث وصلت لما يزيد على ثلاثين ألف جنيه، ولكنها انخفضت مؤخرًا مع زيادة العرض عن الطلب حتى وجدنا من باع داخل الحي بأقل من عشرة آلاف جنيه ولا توجد رقابة على عملية البيع، وهناك شباب كثير يفكر في هذا العملية نتيجة الفقر والبطالة داخل حي منشية ناصر وهو ما عبر عنه كثير من الشباب خاصة من الذين يتعاطون المخدرات ولا يعملون بشكل منتظم.

ثانيا: محافظة الدقهلية (المنصورة) :

١- الحسينية :

❖ النشأة والتطور التاريخي:

الحسينية أحدى المناطق الشعبية القديمة بمدينة المنصورة حيث تمتد من شارع بورسعيد إلى جامع القاضي، ومن جامع القاضي إلى شريط القطار ويقطعها في الوسط شارع حسين بيه، وتقترب الحسينية من نهر النيل ومنطقة ميت حدر ومنطقة الموافي، وتتبع إداريًا حي غرب المنصورة.

وحول النشأة يمكن القول بأنه قد يرجع إلى العصر المملوكي حيث كانت توجد تكية حسين بيه التي تأوي الفقراء والمساكين ومنها استمدت المنطقة اسمها، حيث تم تحريف الاسم الخاص بحسين بيه إلى الحسينية نسبة لهذا البيه الذي أقام بناية قديمة تأوي الفقراء وتطعمهم، وكان تسمى في العصر المملوكي بالتكية.

والمنطقة يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين، الأول سكني منظم والثاني صناعي حرفي حيث تنتشر فيه الورش الفنية ومحلات بيع قطع غيار السيارات ومعدات الميكنة الزراعية، وتشتهر المنطقة بهذه الخاصية حيث يتوافد إليها أصحاب السيارات والمعدات من أجل إصلاح سياراتهم ومعداتهم وهو ما جعل المنطقة تتسم بخصوصية حيث التزاوج بين العمل والسكن، فغالبية أصحاب الورش ومحلات بيع قطع الغيار والعاملين لديهم يقطنون في نفس المنطقة، بل قد يكون مسكن صاحب الورشة أو المحل هو نفس العقار.

وعلى الرغم من عدم وجود تخطيط عمراني داخل منطقة الحسينية إلا إنها قريبة الشبه بالمناطق الشعبية القديمة في كل مدن الجمهورية، حيث تتداخل المباني بين القديم والحديث المتهالك والجيد المبني بمواد بناء قديمة من الحجر والأخشاب والمبني بمواد حديثة من الطوب الأحمر والإسمنت والحديد المسلح، وتتنوع أشكال البنايات وتختلف عدد طوابقها بين متعدد الطوابق وبين الطوابق المحدودة في عددها.

والمنطقة ليست بها امتدادات عمرانية غير عملية الإحلال والتجديد، حيث يتم هدم المباني القديمة وإقامة مبان حديثة محلها، والكثافة السكانية بها مرتفعة، وتتنوع المستويات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الصناع والحرفيين داخل المنطقة إلا أنها – شأن المناطق الشعبية القديمة – يوجد بها عدد كبير من الموظفين والعاملين بقطاعات مختلفة غير القطاع الحرفي الصناعي الذي تشتهر به المنطقة، وهناك نسبة كبيرة من المتعلمين وخريجي الجامعات، فأصحاب المحلات والورش يحرصون على تعليم أبنائها من الذكور والإناث وإن كان الذكور قد ينخرطوا في العمل في نفس مهنة الأب بعد التخرج لعدم وجود فرص عمل في مجالات تخصصهم.

❖ البنية المؤسسية للحسينية:

يمكن القول إن هناك بنية مؤسسية حقيقية داخل منطقة الحسينية، فعلى الرغم من تهالك المرافق والخدمات في بعض الشوارع داخل المنطقة إلا أن المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق المرصوفة قد شكل نسبة ٧٠٪ من المنطقة. وككل المناطق الشعبية غالبًا ما تبدأ المرافق بالجهود الذاتية ثم تتدخل الدولة لتنظيمها، وعلى الرغم من ضيق الشوارع وعدم انتظامها إلا أن المنطقة الصناعية جعلت هناك اهتمامًا برصف الطرق المؤدية للورش والمحلات التي تبيع قطع غيار السيارات والمعدات.

تتوافر بالمنطقة عدة مدارس حكومية ابتدائية وإعدادية وثانوية، وكذلك هناك مدارس خاصة تستوعب أبناء المنطقة، هذا إلى جانب قرب المنطقة من جامعة المنصورة بكلياتها المختلفة، وتتوافر بها كذلك مكاتب للصحة ومراكز طبية وعيادات خاصة للأطباء وصيدليات تتوافر بها الخدمات الصحية لأهالي المنطقة هذا إلى جانب قرب المنطقة من المستشفيات العامة خاصة مستشفيات جامعة المنصورة.

وتوجد بالمنطقة عدة جمعيات أهلية ومكاتب للشئون الاجتماعية وبعض المساجد التابعة للأوقاف ومساجد أخرى أهلية وكنيسة وهو ما يكفي لسد حاجات السكان الأساسية.

كما تتوافر في داخل المنطقة العديد من المحلات التجارية والتي توفر الخدمات الأساسية من مأكل ومشرب وملبس لسكان المنطقة، إلى جانب قرب المنطقة من الأسواق الرئيسية بمدينة المنصورة، ومن مبنى المحافظة والنقاط والأقسام الشرطية.

❖ الملامح العامة للنشاط الاقتصادي للسكان:

يعد النشاط الرئيس للسكان في هذه المنطقة تاريخيًا هو العمل الحرفي والتجاري، فالحرف الخاصة بصيانة السيارات من ميكانيكا وسمكرة ودهان ولحام وغيرها هي الأكثر انتشارًا بين السكان، وكذلك النشاط التجاري الخاص ببيع قطع غيار السيارات والمعدات وإكسسوار السيارات، وهناك قطاع يعمل بالحكومة والقطاع الخاص في وظائف إدارية وفنية، وهناك الأطباء والمهندسون والمعلمون والمحامون وغيرهم من المهنيين، وبالطبع هناك من يعمل في قطاع الخدمات والقطاع غير المنتظم (الأرزقي) من الباعة المتجولين واصحاب المهن الهامشية.

ويلاحظ انخفاض نسبة النساء العاملات وانخفاض نسبة البطالة حيث يسعى الشباب للعمل في أي مهنة حتى لا يقع فريسة للبطالة.

❖ السكان والفقر والأعضاء البشرية في الحسينية:

على الرغم من تشابه حالة السكان في منطقة الحسينية مع حالة سكان المناطق الشعبية الفقيرة في مدن الجمهورية إلا أن السكان يستنكرون عملية بيع الأعضاء، وأكد الغالبية على عدم ظهور هذه العملية بين أبناء المنطقة، فعلى الرغم من الفقر والمعاناة إلا إن سكان الحسينية يحاولون العمل في أي شيء هروبًا من الفقر والبطالة، وبالطبع وكعادة المناطق الشعبية تكون العلاقات بين الأهالي هي العلاقات المباشرة، فالكل يعرف الكل والعلاقات السرية مثل بيع الأعضاء من السهولة كشفها في مثل هذه المناطق، ولكن على الرغم من عدم وجود حالات قامت بالبيع في المنطقة إلا أن السكان أكدوا على أن الفقر قد يكون أحد أهم دوافع من يقومون بعملية البيع.

٢- عزبة الشحاتين :

❖ النشأة والتطور التاريخي:

عزبة الشحاتين أحد أهم وأخطر المناطق العشوائية بمدينة المنصورة، فهي تقع في قلب المدينة القديمة وتتميز بارتفاع عدد سكانها وانخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي وارتفاع معدل الجريمة، كما أنها تمثل منطقة غير آمنة لضيق شبكة الشوارع وهي من المناطق التي تم حصرها ضمن ٦٣ منطقة عشوائية بمحافظة الدقهلية، وعندما حاولت المحافظة تطوير العشوائيات كانت عزبة الشحاتين هي المنطقة الأولى التي قام بزيارتها محافظ الدقهلية حيث تم عمل خطة لتطوير المنطقة من خلال إزالة العقارات القديمة المعوقة للحركة، وذلك بعمل محورين بعرض ٢٠ متر يصلان من شارع الثانوية حتى شارع مدرسة الزراعة والآخر يصل من شارع محمد فتحي حتى شارع الجلاء.

وعزبة الشحاتين تقع داخل الكتلة السكنية القديمة بمدينة المنصورة، وتتبع إداريًا حي غرب المنصورة، ومساحتها تصل إلى ١٠٥٠٠م٢، وعدد سكانها ١٦٠٠٠ نسمة. وبعد قيام المحافظة بإدراجها ضمن المناطق العشوائية التي تسعى لتطويرها حيث تم تأهيل المواطنين لتقبل التغير ومواكبته، قام المحافظ بزيارة المنطقة أكثر من مرة وقام بتوزيع إعانات لبعض الحالات الاجتماعية والاستماع لمشاكل السكان، وتم إرسال قوافل علاجية وحملات تموينية وحملات لصيانة ومتابعة المرافق وإزالة القمامة إلا ان النتيجة النهائية أكدت أن المنطقة غير قابلة للتطوير.

ويرجع مسمى عزبة الشحاتين إلى طبيعة المهنة الأساسية التي كان يعمل بها السكان تاريخيًا ولازالت حتى الآن هي المهنة الرئيسية لقطاع كبير من السكان وهي مهنة الشحاذة، التي تعرف في المورث الشعبي باسم الشحاتة.

والمنطقة مثال ونموذج للمناطق العشوائية التي لا يجدي معها أي تطوير إذ نشأت على شكل عشش بدائية ثم تحولت إلى بيوت بدائية من الجريد والخشب

والخوص والأحجار والطوب النيئ، وعلى الرغم من تطور بعض المساكن والبيوت بها إلا أن الطبيعة الغالبة للمنطقة لا تزال كما هي بيوت قديمة ومتهالكة وغير منتظمة البناء، والشوارع ضيقة وحواري وأزقة مخنوقة، والأهالي يجلسون أمام البيوت ويمارسون حياتهم اليومية في الشارع، فالنساء يجلسن في الطرقات لتحضير الأطعمة ويعملن في الشوارع ويرضعن أطفالهن في الطرقات أمام المارة دون حياء وخجل، ويتحدثن مع الداني والقاصي أحاديث مبتذلة، والشباب ينتشر في الطرقات ويبيعون المخدرات علنًا في وضح النهار، والقمامة تملأ المكان والرائحة الكريهة تزكم الأنوف، والطرق غير ممهدة ولا يمكن السير إلا على الأقدام، والغريب يعرف من أول وهلة ولا يمكنه السير دون ملاحقته بالأسئلة من أين جاء وإلى أين يذهب وماذا يريد وعمن يسأل؟... وهكذا..

❖ البنية المؤسسية لعزبة الشحاتين:

لا يمكن القول بوجود أي معلم من معالم المؤسسية داخل عزبة الشحاتين، فالمنطقة بلا مرافق أساسية: المياه والكهرباء والصرف الصحي والنظافة والطرق المرصوفة والمدارس والمستشفيات ومكاتب الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية والصيدليات والمساجد والكنائس والأسواق وغيرها من المؤسسات التي تعبر عن وجود الدولة أو ممثليها مثل نقاط وأقسام الشرطة والأمن.. كل هذا غير موجود، ومن غير المأمول أن يوجد في هذه المنطقة التي تقع في قلب مدينة المنصورة وعلى بعد أمتار قليلة من مناطق تتوافر بها كل المؤسسات والخدمات والمرافق والتخطيط العمراني إلا أن الإدارات المحلية كانت تعتبرها خارج نطاق اهتمامها، وهو ما حولها لبؤرة للجريمة وللفساد. وعندما التفتت إليها الدولة كانت قد تضخمت واتسعت بشكل لا يجدي معه أي تطور، وهو ما يعني أنها منطقة في حاجة إلى إزالة شاملة، وهذا بالطبع سوف يسبب مشكلات كبيرة خاصة وأن عدد سكانها كبير ولا يمكن استيعابها إلا ببناء منطقة سكنية جديدة لهم.

❖ الملامح العامة للنشاط الاقتصادي:

يعد النشاط الرئيس للسكان في هذه المنطقة تاريخيًا هو التسول والشحاذة، ومع التطور بدأت المنطقة تشهد بعض الحرف والمهن الأخرى، فالحرف البسيطة والبدائية مثل النجارة والسباكة والحدادة وبيع السلع البسيطة ومحالا لفول والطعمية والبقالة الصغيرة وبيع الجاز وتصليح وابور الجاز منتشرة، ووسيلة المواصلات الأساسية هي الدراجات ويوجد أكثر من محل لتأجيرها وصيانتها.

وتنتشر عمالة النساء في مهنة الخدمة المنزلية خارج نطاق الحي وفي المناطق الأكثر تحضرًا ولدى الأسر الأكثر ثراء، وتنتشر كذلك تجارة المخدرات بشكل ملحوظ لدرجة أن الغريب قد يسأل إذا كان يريد مخدرات أم لا، وما الصنف الذي يريده؟

وبالطبع إلى جانب هذه الأنشطة تنتشر البطالة بشكل كبير ومع البطالة والفقر تنتشر العديد من الأمراض الاجتماعية، يأتي في مقدمتها البلطجة والمخدرات والبغاء، والنساء والرجال يؤجرون للقيام بأعمال البلطجة خارج نطاق المنطقة، فمن يريد أن يؤدب شخصًا بينهما عداوة يلجأ إلى عزبة الشحاتين ليستأجر له رجلاً أو امرأة لضربه وتأديبه مقابل مبلغ من المال يتم الاتفاق عليه مقدمًا.

❖ السكان الفقر وبيع الأعضاء البشرية في عزبة الشحاتين:

على الرغم من انتشار الفقر بشكل مخيف بين سكان عزبة الشحاتين لدرجة أنه يمكنك ملاحظة الفقر بأشكاله المختلفة – المادية والمعنوية – في كل أركان المنطقة إلا أن ظاهرة بيع الأعضاء البشرية غير موجودة داخل هذه المنطقة، وقد يرجع ذلك لوجود بدائل أخرى غير بيع الأعضاء لدى سكان المنطقة منها تجارة المخدرات وأعمال البلطجة وممارسة البغاء والتسول، وهي أعمال تدر عائدًا ماديًا كبيرًا على ممارستها وهو ما يمكن أن يكون حائط صد أمام انتشار ظاهرة بيع الأعضاء البشرية، فغالبًا ما يلجأ بائعو أعضائهم إلى هذه الوسيلة بعد أن يكونوا قد فقدوا الحيل لحل أزماتهم ومشكلاتهم المادية، لكن سكان عزبة الشحاتين لم

يفقدوا الحيل بعد، هذا إلى جانب عدم وجود وسطاء منتشرين في هذا المجال في هذه المنطقة الفقيرة، وعلى الرغم من ذلك أشارت الحالات إلى أن الفقر قد يكون دافعًا لبيع الأعضاء لمن يقومون بهذا العمل.

ثالثًا: محافظة المنيا :

١- السلخانة:

❖ النشأة والتطور التاريخي:

تقع منطقة السلخانة إداريًا ضمن حى جنوب المنيا، وتصنف على أنها أحد المناطق الشديدة العشوائية بالمحافظة، ويعد شارع المدرسة الزخرفية الشارع الرئيس في المنطقة على الرغم من أنه قد تم نقل مقر المدرسة الزخرفية من هذه المنطقة إلى المنطقة البحرية بالمنيا الجديدة، وعلى الرغم من أن المنطقة تطل في الجانب الشرقي منها على نهر النيل إلا أن أقصر عرض للشارع فيها لا يزيد على ٤ متر باستثناء الشارع الرئيس المشار إليه، ومن المعالم البارزة داخل المنطقة سوء حالة الطرق المليئة بالمرتفعات والحفر.

وتضم المنطقة قسمين الأول أهلى قام الأهالي ببنائه بشكل عشوائي غير منتظم والأخير عبارة عن مساكن الإيواء وهي ٢٠ عمارة سكنية، كل عمارة مكونة من أربعة طوابق، كل طابق مكون من ٦ شقق، كل شقة عبارة عن حجرة واحدة وحمام فقط مخصصة لإقامة أسرة واحدة لا تتعدى مساحتها في أقصى تقدير ٢٥ مترًا، وتقوم كل أسرة بتقسيم هذه المساحة الصغيرة إلى حجرتين من خلال وضع فواصل خشبية أو ستائر قماشية للفصل بين الآباء والأبناء.

وتعد المنطقة من الناحية التاريخية هي الأقدم داخل حي جنوب المنيا، فهي أسبق في النشأة من منقطة أبي هلال غرب بقسميها عشش محفوظ ومدينة العمال، وتعد منطقة السلخانة النواة الاولى للنمو العشوائي داخل حي جنوب المنيا.

❖ البنية المؤسسية لمنطقة السلخانة:

ولا يمكننا فصل منطقة السلخانة عن منطقة أبي هلال غرب، فهناك تداخل وحدود متاخمة ومؤسسات مشتركة بينهما وهو ما يجعلهما متشابهين في كثير من الأمور لعل أهمها طبيعة البنية المؤسسية حيث النشأة العشوائية لمنطقة السلخانة

التـي اعتمـدت علـى مـد المرافـق والخدمـات بطريقـة غيـر رسـمية خاصـة المرافـق الأساسـية (الميـاه – الكهربـاء – ا لصـرف الصحـي) والتـي تحولـت مـع مـرور الوقـت ومـع تغيـر شـكل المبانـي مـن المبانـي المؤقتـة إلـى المبانـي الدائمـة، إلـى أن قامـت الدولـة بإدخـال بعـض هـذه المرافـق وإن كانـت ليسـت فـى صورتهـا المثاليـة التـي ترضـي كل السـكان، فـلا تـزال المنطقـة تعتمـد علـى أعمـدة الإنـارة المزروعـة علـى جانبـي الطريـق في كل منطقـة والتـي تشـكل خطـورة داهمـة علـى السـكان في ظـل الأجـواء غيـر المسـتقرة.

وبالنسـبة للمؤسسـات التعليميـة فهنـاك مجمـع مـدارس ثـم بنـاؤه مـكان المدرسـة الزخرفيـة ولكـن تظـل المـدارس غيـر كافيـة لسـد حاجـة أبنـاء المنطقـة الذيـن يضطـرون إلـى الذهـاب لبعـض المـدارس في المنطقـة القريبـة مـن منطقـة السـلخانة.

وتفتقـر المنطقـة إلـى الخدمـات الصحيـة سـواء كانـت مستشـفيات أو مكاتـب صحيـة أو صيدليـات حكوميـة، وتعتمـد علـى العيـادات الخاصـة لبعـض الأطبـاء وبعـض الصيدليـات الخاصـة المنتشـرة في أرجـاء المنطقـة وبعـض العيـادات والمراكـز الطبيـة التـي أقامتهـا الجمعيـات الأهليـة الموجـودة بالمنطقـة.

وتتوافـر بالمنطقـة بعـض المخابـز البلـدي المدعـم ومخبـز خـاص بالقـوات المسـلحة ومخبـز الرغيـف المحسـن وبعـض المخابـز التـي تنتـج العيـش الفينـو، وتعـد هـذه المخابـز قليلـة مقارنـة بالكثافـة السـكانية حيـث يلجـأ الأهالـي لسـد احتياجاتهـم إلـى بعـض المخابـز خـارج المنطقـة.

ويوجـد بعـض المسـاجد التـي تحولـت مؤخـرًا إلـى إشـراف وزارة الأوقـاف بعـد أن شـهد مسـجد عمـر بـن الخطـاب العديـد مـن أحـداث الشـغب بـين الشـرطة والجماعـات المتطرفـة التـي اتخـذت مـن المسـجد مقـرًا لنشـر أفكارهـا واعتمـدت علـى فكـرة التكافـل الاجتماعـي والمعونـات التـي قدمتهـا للسـكان الفقـراء، وهنـاك كنيسـة الأنبـا موسـى وكنيسـة مـاري مينـا، وبالطبـع هنـاك إهمـال أمنـي فـلا يوجـد قسـم شـرطة والمنطقـة تابعـة لقسـم شـرطة بنـدر المنيـا البعيـدة عـدة كيلـو متـرات عـن المنطقـة، وبالطبـع أيضًـا

لا توجد نقطة إسعاف، ولا نقطة دفاع مدني، ولا توجد مراكز شباب ويعتمد الأهالي على مركز شباب أبي طاقية الذي يقع على الحد البحري لهذه المنطقة والذي يخدم أبناء هذه المنطقة ومناطق أخرى مجاورة.

❖ الملامح العامة للنشاط الاقتصادي للسكان بالسلخانة:

يتوافر في المنطقة عدد كبير ومتنوع من الأنشطة الاقتصادية ولكنها كمثيلتها أبي هلال غرب يسيطر العمل الحكومي في قطاع التعليم على نسبة كبيرة من السكان، بينما تنتشر المهن الهامشية بين سكان منطقة مساكن الإيواء حيث يوجد الصنايعية والعربجية والسائقون والنقاشون والخبازون والباعة المتجولون وهو ما يدل على انتشار البطالة بشكل ملحوظ وعدم الرغبة فى العمل والميل إلى الكسل والبلطجة وتجارة المخدرات.

وجدير بالذكر أن منطقة السلخانة قد شهدت مؤخرًا نشاطًا أمنيًا مكثفًا بسبب سيادة البلطجة وفرض الإتاوات على الأهالي من قبل بعض البلطجية من المتعطلين عن العمل؛ حيث أجبر هؤلاء بعض السكان على ترك منازلهم والانتقال للعيش خارج المنطقة وتصاعدت الأحداث وتدخلت الشرطة وتم اعتقال بعض البلطجية مما ساعد على عودة الأمن إلى المنطقة ولا تزال الحملات الأمنية تتكرر كل فترة، خاصة بعد ظهور الجماعات المتطرفة في المنطقة.

❖ السكان والفقر وبيع الأعضاء:

على الرغم من انتشار الفقر بشكل ملحوظ داخل منطقة السلخانة إلا أن ظاهرة بيع الأعضاء لم تظهر داخل المنطقة، فلا توجد أي حالات حتى ولو فردية قامت بعملية البيع وقد يرجع ذلك لوجود بدائل أخرى أمام الفقراء منها المساعدات التي تقدمها الجمعيات الأهلية والجماعات الدينية (الإسلامية والمسيحية) وكذلك وجود البلطجة والإتاوات وتجارة المخدرات، ويؤكد البعض من أهالي منطقة السلخانة على أن الموضوع الخاص ببيع الأعضاء لم يتطرق له أحد داخل المنطقة، ولكنه

إذا وجد وسطاء يطلبون بيع الأعضاء فسوف يجدون العديد من الشباب داخل المنطقة يسعى للبيع خاصة إذا كانت المبالغ المعروضة مغرية، فالبطالة والكسل وعدم الرغبة في العمل والسعي للحصول على المال بطرق سريعة وسهلة تعد واقعًا لبيع الأعضاء، خاصة لدى سكان مساكن الإيواء في منطقة السلخانة الأكثر فقرًا وعشوائية.

٢- أبى هلال غرب:

❖ النشأة والتطور التاريخي للمنطقة:

تقع منطقة أبي هلال غرب إداريًا ضمن حي جنوب المنيا، ذلك الحي الذي يبدأ من شارع العزبي حتى نهاية شارع السلخانة، وتعد منطقة أبي هلال غرب من المناطق الشعبية في محافظة المنيا وهي منطقة مخططة نسبيًا، وبها شارع رئيس هو شارع مدرسة السادات الإعدادية والثانوية بنات، وأغلب شوارعها مرصوفة ويصل عرض بعض الشوارع إلى نحو ٨ أمتار.

وتضم هذه المنطقة بداخلها قسمين أساسيين: الأول عشوائي يعرف على مستوى مدينة المنيا بعشش محفوظ والتي تم تغيير اسمها مؤخرًا إلى منشية محفوظ، وهي عبارة عن مجموعة من البيوت صغيرة الحجم قام ببنائها بعض السكان النازحين من منطقة عشش الحكيم التي تم إزالتها عند إقامة كوبري النيل العلوي بمدينة المنيا، ويسكن هذه المنطقة نحو٢٥٠ أسرة، كل أسرة في مكان مستقل تصل مساحته في أقصى تقدير إلى ٣٥ مترًا أما القسم الثاني داخل منطقة أبي هلال غرب فهو مدينة العمال وهي المنطقة التي بناها المهاجرون من أبناء مدينة السويس.

وحول النشأ، فقد ذكر البعض أن أول منزل تم بناؤه في منطقة أبي هلال غرب كان على الأرجح في عام ١٩٨٨، وكان لرجل نوال يعمل في صناعة الكليم والسجاد اليدوي، وقد قام ببنائه على قطعة ارض زراعية مملوكة له وعائلته، وبعدها تم الزحف العمراني غير المخطط والعشوائي على هذه المنطقة، ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل أن غالبية السكان في أبي هلال غرب من المدرسين، ويرجع الأهالي ذلك إلى أن أغلب من اشترى أرضًا في هذه المنطقة كان من المدرسين العائدين من دول الخليج ثم قاموا بعد ذلك ببناء منازل عليها.

❖ البنية المؤسسية لأبي هلال غرب:

على الرغم من أن منطقة أبي هلال تدخل في إطار المناطق الشعبية والعشوائية بمدينة المنيا، وذلك استنادًا إلى أنها قد نشأت بدون تخطيط عمراني وبالتالي

تفتقر في أجزاء كثيرة منها إلى مؤشرات الأمن، إلا أن المرافق والخدمات الأساسية والتي قام السكان الأوائل بإدخالها بطرق غير رسمية سرعان ما تحولت إلى خدمات ومرافق تتم تحت مظلة الدولة وبتخطيط منها، فالمنطقة الآن تتوافر بها الكهرباء والمياه النقية والصرف الصحي وإن كانت هذه المرافق ليست كاملة في كل منازل وبيوت المنطقة.

وفيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية فالمنطقة بها بعض المدارس الابتدائية والثانوية بنات، وهذه المدارس غير كافية لسد حاجة أبناء المنطقة الراغبين في مواصلة التعليم مما يضطرهم إلى اللجوء لبعض المدارس بالمناطق القريبة والمتاخمة لمنطقتهم السكانية.

وتتوافر بالمنطقة بعض المؤسسات الحكومية مثل فرع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بمحافظة المنيا، والمقر الشامل للتأهيل الاجتماعي التابع لوزارة التضامن الاجتماعي.

وتفتقر منطقة أبي هلال إلى أي مؤسسة صحية حكومية سواء كانت مستشفيات أو مكاتب صحية، ويعتمد الأهالي على العيادات الخاصة التي أقامها بعض الأطباء وسط هذا التجمع السكني الكثيف، وكذلك الاعتماد على المستشفى الجامعي الموجود في منطقة حبشي التي تعد الحد البحري لمنطقة أبي هلال، وكذلك الاعتماد على بعض المراكز الطبية التي أقامتها بعض الجمعيات الأهلية.

ويوجد بالمنطقة عدد من الصيدليات الخاصة وعدد من العيادات البيطرية وإن كانت هذه الخدمات غير متوفرة في القسم الأول المعروف بعشش محفوظ على الرغم من أنه يضم نحو ٢٥٠ أسرة في حاجة ماسة إلى هذه الخدمات الصحية، إلى جانب عدم وجود مخابز في هذه المنطقة مما يضطر السكان للسير مسافات بعيدة للحصول على احتياجاتهم الأساسية من الخبز.

ويوجد عدد من الجمعيات الأهلية الفاعلة التي تقيم مراكز طبية ودار حضانة وتخصص رواتب شهرية لمساعدة الأسر الفقيرة في منطقة عشش محفوظ، هذا إلى جانب وجود بعض المشروعات التي تشرف عليها هيئات أجنبية وهيئات محلية مثل الهيئة القبطية الانجيلية والصندوق الاجتماعي للتنمية وغيرهم.

ويوجد بالمنطقة بعض المساجد الأهلية والمساجد التابعة للأوقاف وكذلك الكنيسة الإنجيلية، ولا يوجد بمنطقة أبي هلال قسم شرطة وإنما تتبع قسم شرطة بندر المنيا الذي يبعد نحو ١٠ كيلو مترات عن المنطقة، ولا يوجد قسم للمطافئ والإسعاف داخل المنطقة ، ولا يوجد أي مركز شباب أو ساحة رياضية لممارسة الأنشطة الشبابية.

❖ الملامح العامة للنشاط الاقتصادي للسكان بمنطقة أبي هلال:

يمكن التأكيد على أن ما يقرب من ٨٠٪ من السكان يعملون بوظائف حكومية، ويغلب على هذه الوظائف العمل بقطاع التربية والتعليم فكثير من السكان يعملون بمهنة التدريس في المدارس الموجودة بالمنطقة والمدارس القريبة خارجها، أما سكان منطقة عشش محفوظ فأغلب سكانها يعملون في مهن هامشية من حرف صناعية وسائقي سيارات وعربجية وباعة متجولين، ويعمل بعض الأطفال في مهنة جمع القمامة من جميع مناطق مدينة المنيا.

ويوجد بمنطقة أبي هلال الكثير من المحال التجارية والمطاعم التي تحتل الدور الأرضي لأغلب مساكن المنطقة وتوجد بها عدة مقاه يرتدها الشباب العاطل عن العمل، وانتشرت مؤخرًا السنترالات الخاصة ومحال خدمات المحمول، هذا بخلاف محال الجزارة والمخازن الخاصة ببعض الشركات.

وفي إطار سعي الدولة لتطوير العشوائيات حاولت الدولة نقل سكان منطقة عشش محفوظ إلى منطقة المعاصرة البحرية بالمنيا الجديدة لكنهم رفضوا التوقيع على قرارات النقل وطالبوا بعدم تهجيرهم وتحسين الخدمات الموجودة بالمنطقة ذلك لأن المنطقة الجديدة بعيدة عن محال أعمالهم، هذا بخلاف ارتفاع تكلفة المواصلات وهذه الشقق الجديدة تحتاج إلى إيجارات شهرية وتكلفة إضافية للمياه والكهرباء وغيرها من الخدمات التي تفوق إمكاناتهم.

❖ السكان والفقر وبيع الأعضاء:

على الرغم من أن منطقة أبي هلال غرب تضم عدداً من السكان الفقراء بل المعدومين في بعض الأحيان، وهي منطقة عشوائية تعد بيئة خصبة لانتشار كافة الأمراض الاجتماعية، إلا أن المنطقة لم تشهد أي حالة لبيع الأعضاء البشرية. وقد أرجع السكان ذلك إلى أن هذا الموضوع لم يعرض على سكان المنطقة من قبل أي وسطاء وإن كان البعض قد أكد أنه في حالة عرض الموضوع على السكان من الفقراء والمعدمين من الممكن قبوله من بعضهم لأن الفقر والبطالة قد تكون من الدوافع المهمة لقبول هذه العملية.

الفصل الثاني

المحددات الديموجرافية والاقتصادية والبنية التحتية لعينة من أسر المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف للإتجار في الأعضاء البشرية

- تمهيد.
- أولاً: المحددات الديموجرافية.
- ثانيًا: المحددات الاقتصادية.
- ثالثًا: محددات البنية التحتية.

تمهيد:

- نسعى من خلال هذا الفصل لعرض ستة نماذج لمجتمعات عشوائية وشعبية فقيرة لها علاقة بظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية سواء كانت مجتمعات مستهدفة للإتجار أو معرضة للاستهداف.
- وفيما يتعلق بالمجتمعات المستهدفة قد تم تحديدها – وكما سبق أن أشرنا إليها في الجزء المنهجي للدراسة – بمنطقتين بمدينة القاهرة هما(اسطبل عنتر – منشية ناصر)، أما المجتمعات المعرضة للاستهداف فقد تحددت بأربعة مجتمعات بمحافظتي الدقهلية (الحسينية وعزبة الشحاتين) والمنيا (أبى هلال والسلخانة)، بإجمالي عدد أسر ١٥٠ أسرة منهم ١٠٠ أسرة بمحافظة القاهرة و٢٥ لكل من محافظتي الدقهلية والمنيا، وكان إجمالي عدد أفراد الأسرة المعيشية على مستوى الثلاث محافظات ٥٧٤ فردًا.

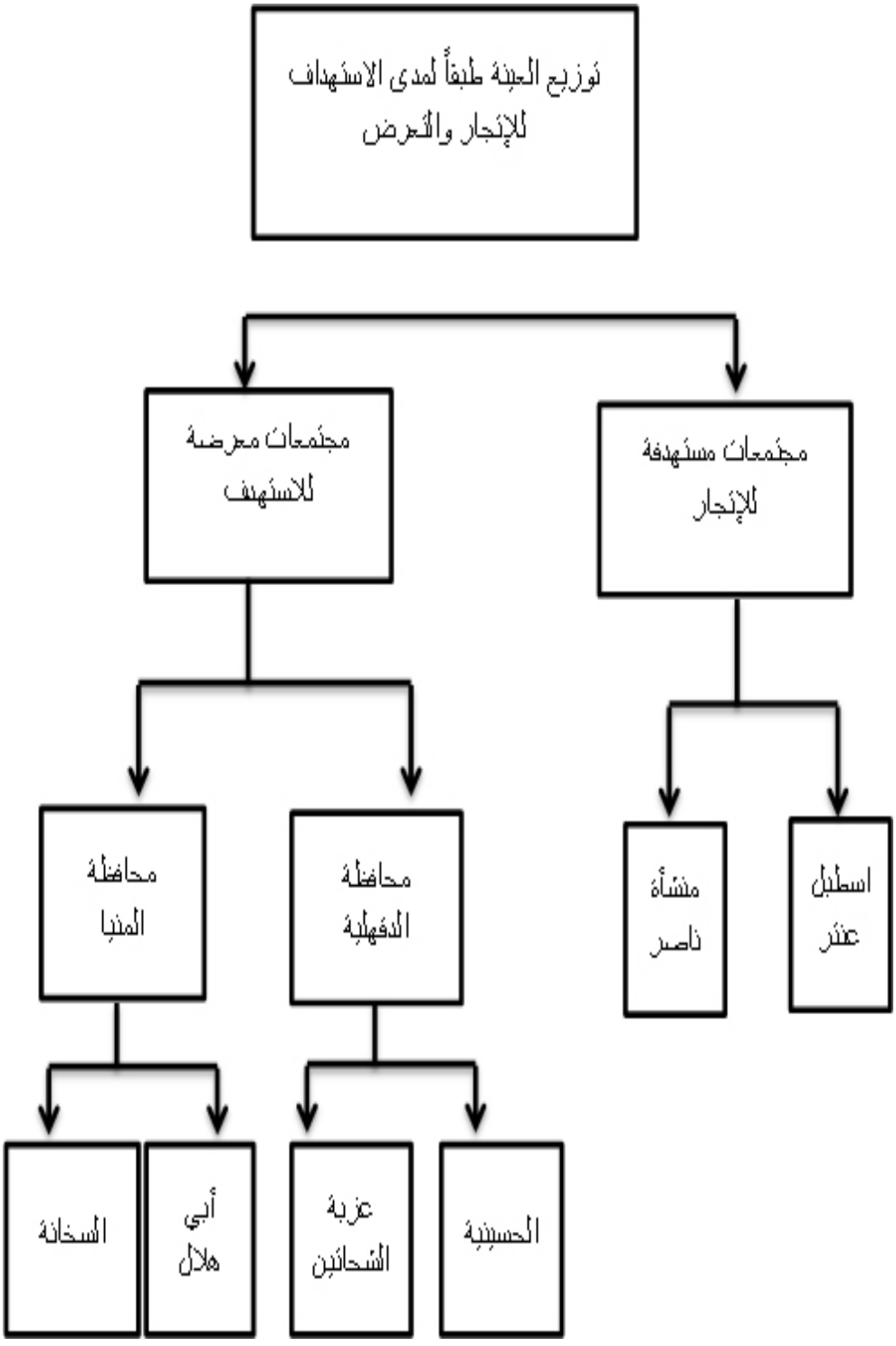
توزيع العينة طبقاً لمدى الاستهداف للإنجار والتعرض
مجتمعات مستهدفة للإنجار
مجتمعات معرضة للاستهتف
اسطبل عنتر
منشأة ناصر
محافظة الدقهلية
محافظة المنيا
الحسينية
عزبة الشحاتين
أبي هلال
السخانة

- وقد تحدد المدخل الرئيس للدراسة بالتركيز على خصائص الأسرة المعيشة باعتبارها الإطار الضاغط على الأفراد وقد يدفعهم للانخراط في سوق الاتجار في الأعضاء البشرية، وكذلك المحددات الاجتماعية والاقتصادية وأسلوب الحياة داخل مجتمعات الدراسة.

- وسوف يتضح من العرض أن هناك قواسم مشتركة بين المجتمعات الست للدراسة فهناك تشابه في خصائص مجتمعات الدراسة من حيث البنية التحتية والمرافق والخدمات والبنية والمؤسسية والنشاط الاقتصادي وطريقة الحياة، وإن كانت هناك فروق نوعية يمكن ملاحظتها بين المجتمعات العشوائية والمجتمعات الشعبية الفقيرة، حيث تتصف الأولى بالتدهور الشديد وعدم قابليتها للتطوير في حين تظل الثانية أكثر استقرارًا وتماسكًا وقابلية للتطوير إلى حد ما.

وسوف يتناول هذا الفصل عدة محاور أساسية تتمثل في:

أولاً: المحددات الديموجرافية.

ثانيًا: المحددات الاقتصادية.

ثالثًا: محددات البنية التحتية.

أولاً: المحددات الديموجرافية

١- مؤشر السن:

- أشارت نتائج الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» – السابق الإشارة إليها – إلى غلبة الطبيعة الشابة على ضحايا عملية الاتجار حيث تراوحت أعمارهم بين ٢٤-٤٤ عامًا.

- وتؤكد الزيارات الميدانية لمجتمعات الاتجار (إسطبل عنتر ومنشية ناصر) على نفس النتيجة، حيث أشار السكان إلى أن غالبية من قاموا ببيع أعضائهم ينتمون إلى نفس الشريحة العمرية الشابة.

- ومن خلال القراءة السيسولوجية لملف القضايا «التسع»، اتضح أن الضحايا غالبًا من الشباب صغير السن، حيث تراوحت أعمارهم بين ١٥ – ٤٥ عامًا.

وبناء على هذه النتائج عمدنا إلى سحب عينة الدراسة الميدانية في الشريحة العمرية بين ٢٠-٤٥ عامًا، باعتبارها الشريحة العمرية الأكثر استهدافًا للإتجار. فالراغبون في شراء أعضاء بشرية والقائمون على إجراء مثل هذه العمليات يسعون دائمًا للشباب من أصحاب الأعمار المنخفضة، لأن حالتهم الصحية غالبًا ما تكون أفضل وبالتالي تكون حالة أعضائهم اقل استهلاكًا، ومن اللافت للنظر أن الشروط التي وضعتها وزارة الصحة للمتبرع تنص على أن يكون الحد الأدنى للسن ٢١ عامًا، مع إمكانية انخفاض هذه السن إلى١٨ عامًا في حالة التبرع للأم أو الأب، وفي نفس السياق جاء المتوسط العام لأعمار عينة الدراسة الميدانية٢١ عامًا، ونعرض فيما يلي بالتفصيل لمؤشر السن:

أ- تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة ٨. ٥٣٪ من إجمالي العينة تقع في الشريحة العمرية من ٢٠-٤٥ وهم في غالبيتهم من الآباء والأمهات، في حين جاءت نسبة ٤. ٢٩٪ من الأبناء في الشريحة العمرية أقل من عشر سنوات، ثم نسبة ١٦٪ من الأبناء في الشريحة العمرية من عشرة إلى أقل من عشرين .

وإذا كانت الشريحة العمرية من ٢٠-٤٥ لها مبرراتها في سياق عمدية العينة، فإن ارتفاع نسبة الأبناء الأقل من عشر سنوات عن الأبناء في الشريحة العمرية من عشر إلى عشرين سنة لها ما يبررها هي الأخرى، حيث أن مدة الزواج القصيرة لما يقرب من نصف العينة تجعل فرص إنجاب أبناء كبار في السن ضعيفة.

ب- ويلاحظ وجود تفاوتات بين المجتمعات المستهدفة والمجتمعات المعرضة للاستهداف فيما يتعلق بالتركيبة العمرية للأبناء، سواء في المرحلة العمرية الأقل من عشر سنوات أو المرحلة عن عشر سنوات حتى عشرين سنة، ويبرز التفاوت الواضح بين مجتمعي منشية ناصر وإسطبل عنتر (مجتمعات مستهدفة) من ناحية ومجتمعي أبي هلال وعزبة الشحاتين من ناحية أخرى (مجتمعات

معرضة للاستهداف)، فقد جاءت نسبة من هم أقل من عشر سنوات ٥ .٣٠٪ لمنشية ناصر و٦ .٢٩٪ لأسطبل عنتر مقابل ٣. ٢٣٪ لأبى هلال و ١. ٢١٪ لعزبة الشحاتين، أما من هم في المرحلة العمرية من عشرة حتى عشرين عامًا فقد جاءت ٩. ١٥٪ لأسطبل عنتر ١. ١٢٪ لمنشية ناصر، مقابل ٧. ٢٣٪ لعزبة الشحاتين و ٧. ٢١٪ لأبي هلال .

وتعبر هذه النتائج عن ارتفاع سن الزواج في المجتمعات المستهدفة وانخفاضه في المجتمعات المعرضة للاستهداف، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء وجود المجتمعات المستهدفة في القاهرة على عكس المجتمعات المعرضة للاستهداف التي توجد في الدلتا والصعيد، حيث تعد تكاليف الزواج في هذه المجتمعات أقل من تكاليفها في العاصمة.

توزيع أفراد الأسرة المعيشية طبقًا للسن

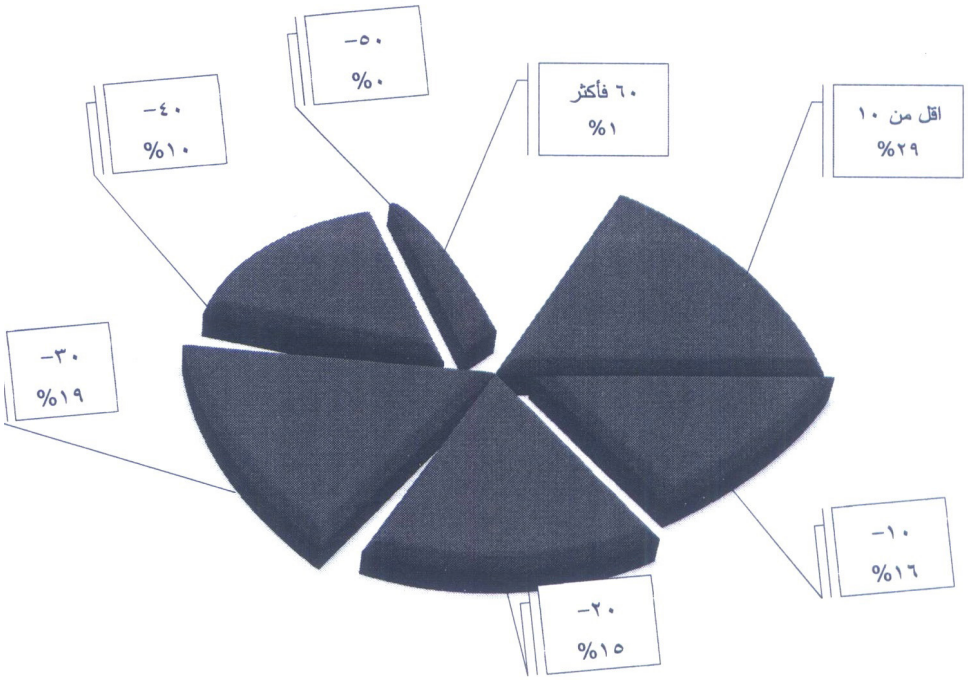

٢- مؤشر النوع:

أ- أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة ٥٠.٩٪ من إ جمالي العينة من الذكور، في حين جاءت نسبة ٤٩.١٪ من الإناث .

وتعد هذه النسب قريبة من مثيلاتها على مستوى الجمهورية وهي تشير للطبيعة المتوازنة للمجتمع المصري ولمجتمعات الدراسة حيث لا توجد مشكلات خاصة بالنوع، تلك المشكلات التي تعانيها مجتمعات أخرى سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

ب- وقد تباينت هذه النسب تباينًا بسيطًا على مستوى المجتمعات المستهدفة والمجتمعات المعرضة للاستهداف، إذ ارتفعت نسبة الذكور عن الإناث في المجتمعات المستهدفة حيث سجلت ٥٤.٦٪ للذكور مقابل ٤٥.٤٪ للإناث في منشية ناصر، ثم ٥١.٣٪ للذكور مقابل ٤٨.٧٪ للإناث في اسطبل عنتر، وانعكست الصورة في المجتمعات المعرضة للاستهداف حيث ارتفعت نسبة الإناث عن الذكور، حيث سجلت٥٣,٣٪ للإناث مقابل ٤٦,٧٪ للذكور فى أبي هلال ، ثم ٤٧.٢٪ للذكور في السلخانة، وثم ٥٢.٦٪ للإناث مقابل ٤٧.٤٪ للذكور في عزبة الشحاتين، ثم ٥١.٧٪ للإناث مقابل ٤٨.٣٪ للذكور في الحسينية.

وعلى الرغم من هذه التباينات البسيطة تظل الصورة في مجملها معبرة عن الطبيعة المتوازنة فلا توجد فروق ضخمة وكبيرة بين الذكور والإناث في كل مجتمعات الدراسة وبالتالي لم تنشأ أية مشكلات خاصة بالنوع في إطار مجتمعات الاتجار أو المجتمعات المعرضة للإتجار.

توزيع عينة أفراد الأسر المعيشية طبقا للنوع

٣- مؤشر التعليم

أ- أوضحت نتائج الدراسة الاستطلاعية – السابق الإشارة إليها – تنوع المستوى التعليمي للضحايا حيث يتقاطع مع المستويات التعليمية المختلفة، لكن يغلب على البائع الحصول على مؤهلات دراسية أقل من التعليم الجامعي.

ب- أشارت الزيارات الميدانية إلى انخفاض المستوى التعليمي للبائع فلم يحصلوا على مؤهلات دراسية وتسربوا من التعليم في مراحل مختلفة، لكن هذا لم يمنع وجود بعض البائعين الحاصلين على مؤهلات دراسية، حيث إن الشرط الحاكم للانخراط في عملية البيع ليس المؤهل الدراسي لكن الفقر والحاجة المالية لذلك لم يمنعا وجود ضحايا مؤهلين.

ج- ومن خلال الاطلاع على تقرير القراءة السسيولوجي لقضايا الاتجار وعلى الرغم من عدم ذكر المؤهل الدراسي للضحايا، ولكننا ومن خلال مؤشري السن والمهنة يمكن القول إن غالبية الضحايا من مستويات تعليمية منخفضة.

وعلى الرغم من غلبة المستويات التعليمية المنخفضة لضحايا الاتجار إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض البائعين من مستويات تعليمية مختلفة، فإذا كانت الحاجة المادية هي أحد المتغيرات الفاعلة في عملية الاتجار فكل المؤشرات المتعلقة بالبطالة تؤكد على أن غالبية المتعطلين عن العمل من حملة المؤهلات المتوسطة، يليها حملات المؤهلات الجامعية، لذلك يمكن التأكيد على أن التعليم الذي قد يكون حائط صد أمام عملية الاتجار نتيجة ارتفاع مستوى الوعي لمن حصلوا على هذه المؤهلات الدراسية إلا أن البطالة وشبح الفقر وانعدام فرص الأمل في المستقبل قد تدفع هؤلاء إلى الانخراط في هذا السوق الرائج للإتجار في الأعضاء البشرية.

د- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة من حصلوا على مؤهل متوسط وصلت إلى ٩ .٢٣٪ من إجمالي من هم في سن التعليم (٦ سنوات فأكثر)، يليها الأميون والتعليم الابتدائي بنسبة ٨ .٢٢٪ لكل منهما، ثم نسبة التعليم الإعدادي ٨. ١٢٪، ثم نسبة التعليم الجامعي ٣ .١١٪، ثم نسبة من يقرأون ويكتبون ١. ٥٪، وأخيرًا نسبة من هم فوق الجامعي ٣ .١٪ .

وتتفق هذه النتائج مع ما أفرزته نتائج الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة»، فعلى الرغم من تنوع المستويات التعليمية لضحايا الاتجار إلا أن النسبة الغالبة لصالح من لم يحصلوا على مؤهلات دراسية، ولذلك جاءت نسبة ما يقرب من ثلثي عينة الدراسة الميدانية لمن لم يحصلوا على مؤهلات دراسية مقابل ما يقرب من ثلث العينة قد حصلوا على مؤهل دراسي، ومن حصلوا على مؤهل كانت غالبيتهم من الحاصلين على مؤهل متوسط، وبالطبع هذه نتيجة متوافقة مع ما هو معروف وشائع في المجتمع الحضري الشعبي والعشوائي، فغالبية قاطني هذا المجتمع من الأسر الفقيرة التي تفضل دخول أبنائها لسوق العمل مبكرًا لعدم قدرتهم على تحمل تكاليف التعليم.

هـ- ويلاحظ أن هناك تباينات كبيرة فيما يتعلق بالتعليم بين بعض المجتمعات المستهدفة وبعض المجتمعات المعرضة للاستهداف، خاصة بين مجتمع اسطبل

عنتر ومجتمع السلخانة والحسينية بالنسبة لمعدل الأمية، فالأمية شكلت نسبة ٣، ٤٦٪ في إسطبل عنتر مقابل ٥ ،٢٪ في السلخانة، و١. ٢٪ في الحسنية.

وتشير هذه النتائج إلى أن ارتفاع حجم الأمية قد يرتبط بمدى عشوائية السياق الاجتماعي فإسطبل عنتر مجتمع عشوائي غير قابل للتطوير على عكس الوضع في السلخانة والحسينية الذي يقترب من المجتمعات الشعبية عنه من المجتمعات العشوائية، لذلك انخفضت نسبة الأمية بدرجة كبيرة في هذه المجتمعات.

توزيع أفراد الأسر المعيشية طبقًا للحالة التعليمية

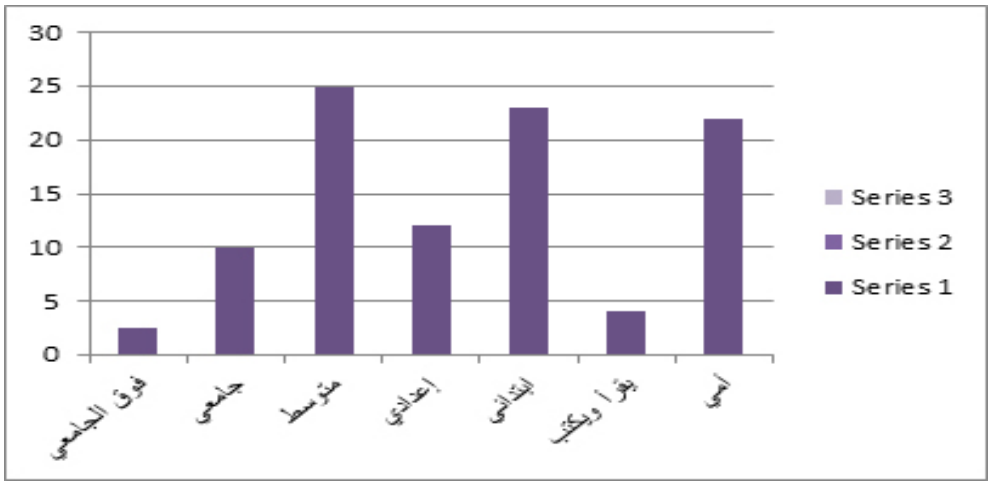

٤- مؤشرات الحالة الاجتماعية :

أ- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة المتزوجين تمثل ٣. ٩٣٪ من إجمالي من هم في سن الزواج (١٨ سنة فأكثر)، يليها من لم يسبق لهم الزواج بنسبة ٨, ٥٪، ثم نسبة الأرامل ٩, ٠٪ .

وتعبر هذه النتيجة عن عمدية العينة التي اعتمدت على الأسرة المعيشية الزوج والزوجة ويمثلون النسبة الغالبة في العينة يليهم نسبة الأبناء فوق سن ١٨ سنة، ثم الأمهات المترملات اللاتي يعشن مع أسر أبنائهن بنسبة محدودة للغاية، خاصة وأننا اعتمدنا على السياق الحضري الذي يضم أسرًا نووية بعيدًا عن الأسر الممتدة التي يتميز بها السياق الريفي.

ب- ويلاحظ وجود تباينات واضحة بين المجتمعات المستهدفة والمجتمعات المعرضة للاستهداف فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية، حيث جاءت نسبة المتزوجين في مجتمعات الاتجار مرتفعة عن المجتمعات المعرضة للاستهداف باستثناء مجتمع واحد هو السلخانة والذي شكلت نسبة المتزوجين به ١٠٠٪، في حين جاءت في المجتمعات المستهدفة ٩٨٪ في منشية ناصر، و٩٦,٣٪ في إسطبل عنتر، أما باقي المجتمعات المعرضة للإتجار فقد انخفضت فيها النسبة حيث جاءت ٨٨,٦٪ في الحسينية، و ٨٧٪ في عزبة الشحاتين، ٧٤,٣٪ في أبى هلال.

وتعبر هذه النتائج عن أن المجتمعات المعرضة للاستهداف تضم أبناء أكثر في سن الزواج وهو مؤشر على أن الآباء والأمهات في هذه المجتمعات قد تزوجوا في سن مبكرة وأنجبوا أبناء وصلت أعمارهم الآن إلى سن الزواج، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء تأخر سن الزواج في العاصمة لارتفاع تكاليف الزواج مقابل انخفاضه في المجتمعات المعرضة للاستهداف بمحافظتي الدقهلية والمنيا.

توزيع أفراد الأسر المعيشية طبقًا للحالة الاجتماعية

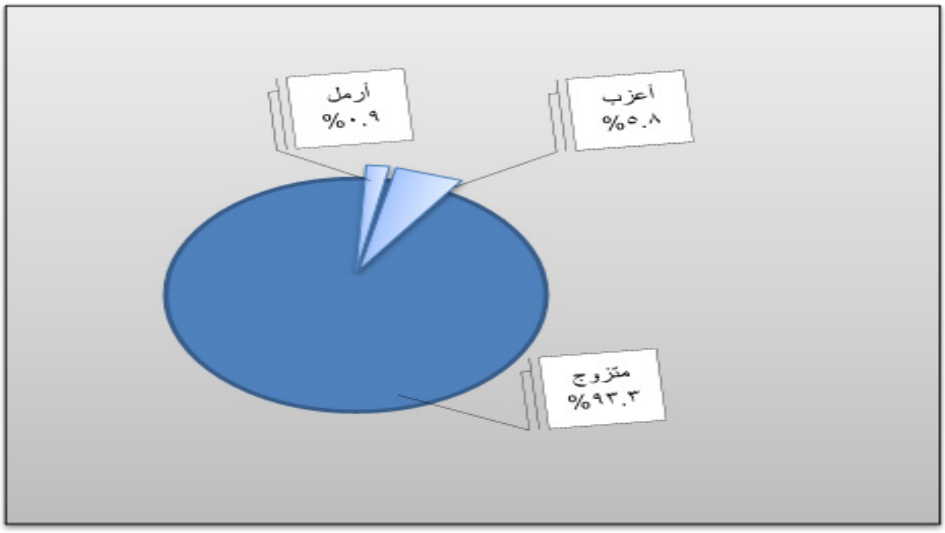

٥- مؤشر حجم الأسرة:

أ- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن متوسط عدد أفراد الأسرة هو أربعة أفراد وهي نسبة منخفضة عن مثيلتها على مستوى الجمهورية، ولا تعبر عن متوسط عدد أفراد في الأسرة في السياقات الاجتماعية الحضرية الشعبية والعشوائية ولكن غلبة الطبيعة الشابة على عينة الدراسة وانخفاض مدة الزواج تجعل فرصة زيادة معدل الأبناء ضعيفة؛ لكن من المحتمل زيادتها في المستقبل مع ارتفاع مدة الزواج وزيادة سنواته.

ب- ويلاحظ وجود تباينات واضحة بين بعض المجتمعات المستهدفة والمجتمعات المعرضة للاستهداف فيما يتعلق بمتوسط حجم الأسرة، ففي الوقت الذي جاءت فيه نسبة٢ , ٤٠٪ للأسر الأقل من أربعة أفراد في منشية ناصر مقابل ١٦٪ للأسر الأكثر من أربعة أفراد، فإن الصورة قد اختلفت تمامًا في أبى هلال حيث جاءت ٦٥٪ للأسر الأكثر من أربعة أفراد مقابل ١٥٪ للأسر الأقل من أربعة أفراد، ثم السلخانة ٥٨,٥٪ للأسر الأكثر من أربعة أفراد مقابل ١١,٣٪ للأسر الأقل من أربعة أفراد، ثم الحسينية ٣٦,٧٪ للأسر الأكثر من أربعة أفراد مقابل ٧,١٦٪ للأسر الأقل من أربعة أفراد .

وتشير النتائج إلى أن مجتمع منشية ناصر وهو من المجتمعات المستهدفة أكثر ميلا لانخفاض عدد أفراد الأسرة، بينما تزيد في مجتمعات أبى هلال والسلخانة والحسينية باعتبارها مجتمعات معرضة للاستهداف عن المتوسط العام للعينة، وإن كان الارتفاع أكثر وضوحًا في أبي هلال والسلخانة عنه في الحسينية، وهو ما يعني أن سكان الوجه القبلي لازالوا يعتبرون الأبناء عزوة وقيمة مادية ومعنوية في حين يتراجع هذا الموروث الشعبي نسبيًا في الدلتا ويتراجع بقوة في العاصمة.

توزيع أفراد الأسر المعيشية طبقًا للحالة الاجتماعية

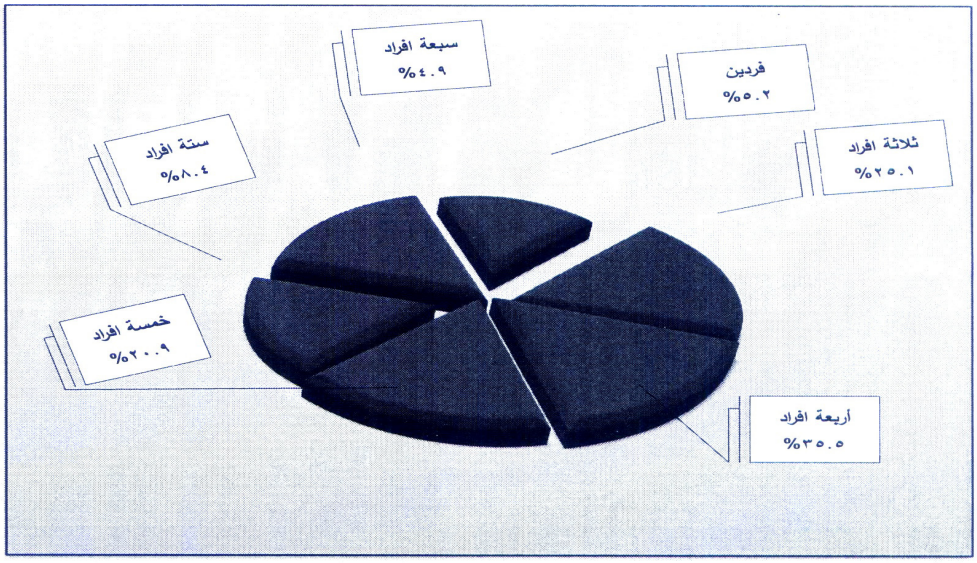

٦- مؤشر محل الميلاد:

أ- أكدت نتائج الدراسة الاستطلاعية – التي سبقت الإشارة إليها – على أن غالبية البائعين يولدون في المجتمعات الحضرية العشوائية والشعبية. لكن هذا لا يمنع وجود بعض الحالات قد ولدت في السياق الاجتماعي الريفي الفقير، لكنهم على الرغم من الميلاد في الريف إلا أنهم قاموا بالهجرة على المدينة في مراحل لاحقة سواء هم أو أسرهم.

ب- وتشير نتائج تقارير الزيارات الميدانية للمجتمعات العشوائية الشعبية إلى أن غالبية الضحايا يولدون في المجتمعات الريفية والعشوائية والشعبية وإن كان هذا السياق يتسم بارتفاع نسبة الهجرة الريفية الحضرية التي قد تعني وجود بعض البائعين من المولودين في الريف ثم انتقلوا للعيش في المدينة.

ج- وتبين من قراءة ملفات قضايا الاتجار في الأعضاء البشرية، إن غالبية الضحايا يعيشون في المجتمعات العشوائية والشعبية وإن كان هناك بعض البائعين أكدوا أنهم من أصول ريفية خاصة من صعيد مصر، وهو ما يؤكد على أن الضحايا رغم إقامتهم في السياق الحضري إلا أنهم قد جاءوا مهاجرين سواء هم أو أسرهم.

وبناء على هذه النتائج – وكما سبق أن أشرنا في الجزء المنهجي – عمدنا إلى اختيار عينة الدراسة الميدانية من السياق الاجتماعي الحضري الشعبي والعشوائي لأنه السياق الذي تنمو فيه ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية، وهو السياق الذي يضم كثيرًا من المهاجرين الجدد من الريف إلى المدينة، وبذلك تكون احتمالية وجود جزء من عينة الدراسة من المولودين في الريف أمرًا واردًا.

د- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة من لدوا في الحضر تشكل ٩٢,٢٪ من إجمالي العينة، مقابل ٧,٨٪ ولدوا في الريف .

وتعد هذه النتيجة طبيعية في ظل أن السياق الحضري هو السياق المستهدف للإتجار وبالتالي هو السياق الذي ولدت فيه غالبية مفردات العينة، أما من ولدوا في الريف فهم من قاموا بهجرة ريفية حضرية في مرحلة تالية للميلاد، ومن المعروف والشائع عن السياق الحضري العشوائي والشعبي أنه جاذب لهذا النوعية من الهجرة الريفية – الحضرية.

هـ - يلاحظ وجود تشابه بين مجتمع إسطبل عنتر «مستهدف» ومجتمعي الحسينية وأبى هلال «معرضة للاستهداف» في عدد المولدين في الريف، فلقد بلغ في إسطبل عنتر ١٣,٨٪ وفي كل من الحسينية وأبو هلال ١١,٧٪ لكل منهما.

و- كما تشابهت منشية ناصر (مستهدفة) والسلخانة (معرضة للاستهداف) في انخفاض نسبة المولودين في الريف حيث جاءت ١٪ في منشية ناصر وصفر في المائة في السلخانة.

وتعتبر هذه البيانات عن أن المجتمعات التي ارتفعت فيها نسبة المولودين في الريف هي مجتمعات جذب حديثة للمهاجرين الريفيين- الحضريين، على عكس المجتمعات التي انخفضت فيها النسبة فهي مجتمعات جذب قديمة للمهاجرين الريفيين وبالتالي استقر سكانها ولم تعد تجذب مهاجرين جددًا، مع ملاحظة أن المهاجرين في مجتمعات الدلتا والصعيد يأتون من نفس المحافظة على عكس

المهاجرين إلى مجتمعات العاصمة، حيث أتى أغلب المهاجرين إلى إسطبل عنتر ومنشية ناصر من محافظات الصعيد خاصة قنا وسوهاج وأسيوط والمنيا وبني سويف والفيوم.

توزيع عينة أفراد الأسر المعيشية طبقًا للمحافظات محل الدراسة

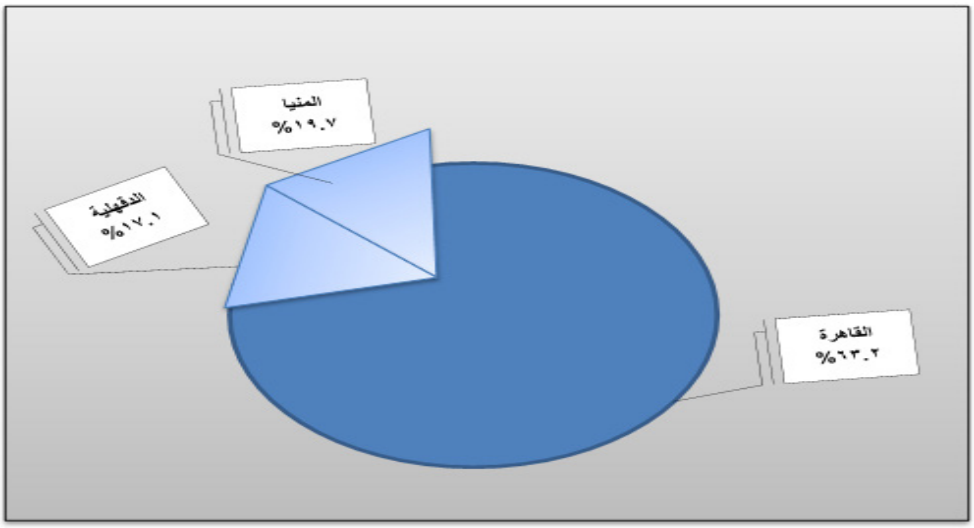

ثانيًا: المحددات الاقتصادية.

١- مؤشر الدخل:

أ- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٦٢.٥٪ من إجمالي العينة بدون دخل، يليها من تقل دخولهم عن ألف جنيه شهريًا بنسبة ٢٧.٠٪، ثم من تزيد دخولهم على الألف جنيه بنسبة ١٠.٣٠٪ .

وتعبر هذه النتائج عن واقع مجتمعات الدراسة الفقيرة فمتوسط الدخل ينخفض عن المتوسط العام على مستوى الجمهورية، فإذا كان المتوسط يدور حول ٣٠٠ جنيه شهريًا للفرد فأنه لم يقترب من خط الفقر الذي حددته التقارير الدولية بـ ٢ دولار يوميًا، وبالتالي يكون مستوى خط الفقر وفقًا للعملة المصرية عند حد يقترب من ٣٣٠ جنيهًا شهريًا.

ب- ويلاحظ وجود تقارب بين بعض المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف فيما يتعلق بمن دخولهم أقل من ألف جنيه، فلقد كانت نسبة من تقل دخولهم عن ألف جنيه في إسطبل عنتر «مستهدف» ٢. ٤٠٪، بلغت في عزبة الشحاتين «معرضة» ٢. ٣٤٪.

ج- كما لوحظ وجود تقارب أيضًا بين من تزيد دخولهم على ألف جنيه، حيث جاءت ٧ .٣٠٪ في إسطبل عنتر و ٦ .٢٠٪ في عزبة الشحاتين.

وهذه النتيجة تؤكد التشابه بين المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف في معدل الدخل الشهري وفي نفس الوقت مؤشر على أن المجتمعات المعرضة في حاجة إلى الوقاية المبكرة قبل الوقوع في دائرة الاتجار.

٢- مؤشر المهنة:

أ- تبين من نتائج كل من الدراسة الاستطلاعية والزيارات الميدانية الاستكشافية للمجتمعات محل الدراسة وقراءة ملفات القضايا، ارتفاع نسبة البالغين المتعطلين عن العمل، كما تبين تمركز من يعمل منهم في المهن الحرفية الهامشية غير المنتظمة.

ب- وتتفق نتائج الدراسة الميدانية إلى حد ما مع هذه النتائج حيث جاءت نسبة الحرفيين والعمال والفنيين في المقدمة بنسبة ٣٢,٩٪، يليها نسبة الطلبة ٢٧,٣٪، ثم ربات البيوت بنسبة ٢٢,٧٪، ثم المهن المتخصصة بنسبة ٥,٢٪، ثم الموظفين بنسبة ٤,٨٪، ثم الأعمال الحرة وأصحاب المشروعات بنسبة٤,٥٪، وأخيرًا المتعطلين بنسبة ٢,٦٪.

وتعبر النتائج عن طبيعة التركيبة المهنية لسكان السياق الحضري والفقير سواء كان شعبيًا أو عشوائيًا حيث تغلب عليه المهن الحرفية والعمالة الهامشية وتقل بشكل ملحوظ المهن المتخصصة وأصحاب المشروعات والموظفون وهو ما يتوافق مع ما أفرزته الدراسة الاستطلاعية التي أكدت أن غالبية ضحايا الاتجار وأسرهم يعملون بمهن حرفية وهامشية.

ج- ويلاحظ وجود تشابه نسبي بين طبيعة التركيبة المهنية لسكان المجتمعات المستهدفة وبعض المجتمعات المعرضة للاستهداف، فإسطبل عنتر «مستهدف «تقترب من عزبة الشحاتين «معرضة» بالنسبة لغلبة المهن الحرفية والعمالة الهامشية حيث جاءت النسبة ٥٢,١٪ في إسطبل عنتر مقابل ٤٠٪ في عزبة الشحاتين، وتشابهت النسب لنفس المهن بين منشية ناصر «مستهدفة» وأبى هلال «معرضة» وكانت ٢٥٪ ٢٨,٨٪ على التوالي.

د- واقتربت نسبة البطالة بين إسطبل عنتر «مستهدفة» وأبى هلال «معرضة» حيث وصلت إلى ٥,٦٪ في إسطبل عنتر و ٣,٨٪ لأبي هلال.

وتشير النتائج إلى ارتفاع نسبة الحرفيين واصحاب المهن الهامشية كلما ازدادت المجتمعات في عشوائيتها وتدهورها، وهو ما أكدته تقارير «الزيارات الميدانية الاستكشافية» للمجتمعات محل الدراسة من حيث التدهور الملحوظ لإسطبل عنتر وعزبة الشحاتين ويرجع انخفاض نسبة البطالة عن نسبتها على مستوى الجمهورية إلى أن سكان المجتمعات الشعبية والعشوائية يمكنهم العمل في أي مهن هامشية بديلاً للبطالة، خاصة وأن غالبيتهم من غير الحاصلين على مؤهلات دراسية وهي التي ترتفع بينهم نسب البطالة.

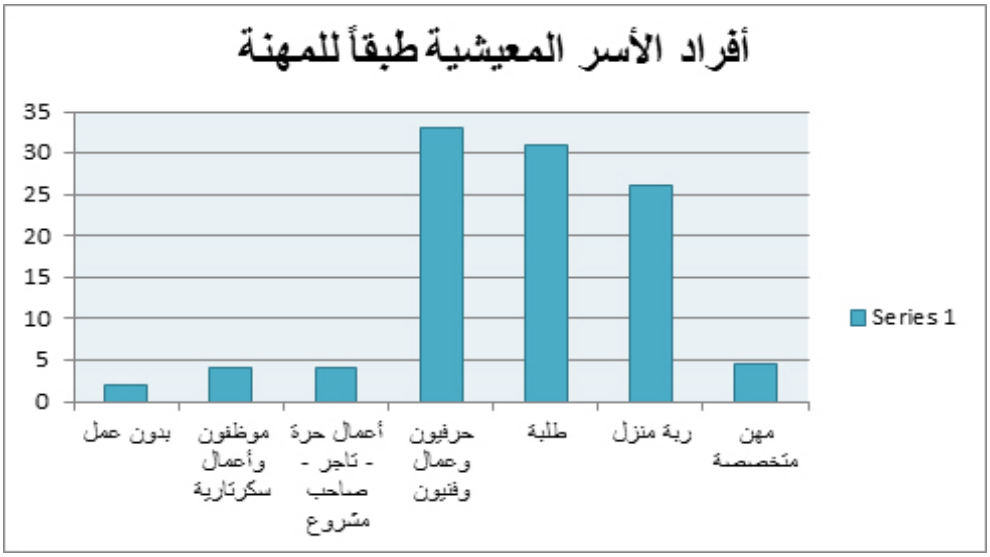

ثالثًا: محددات البنية التحتية:

تبين من واقع الزيارات الميدانية الاستكشافية للمجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف الآتي:

١. أن غالبية المساكن يتم بناؤها بشكل غير مخطط وغالبًا ما تبدأ عملية البناء بشكل مؤقت عبارة عن أكواخ وعشش ثم تتحول مع الوقت لمساكن دائمة، ولكن تظل الازدواجية بين المساكن البدائية المؤقتة والمساكن الحديثة الدائمة خاصية مميزة للمجتمعات العشوائية، وبالطبع تبرز هذه الخاصية في المجتمعات الاكثر عشوائية (إسطبل عنتر – عزبة الشحاتين) وتقل في المجتمعات الأقرب إلى الشعبية (الحسينية – منشية ناصر)، ويمكن التأكيد على أنه كلما مر الزمن تطور شكل المباني إلى مساكن أكثر حداثة، وحاول السكان تقسيم المسكن من الداخل إلى حجرات للنوم والمعيشة والطعام والجلوس.

٢. تشير نتائج الدراسة الميدانية على أن نسبة ٥٤,٧٪ يعيشون في مساكن تمليك مقابل نسبة ٤٥,٣٪ يعيشون في مساكن بالإيجار .

وتعد هذه النتيجة طبيعة في هذا السياق الشعبي والعشوائي، لأن السكان في الغالب يشيدون مساكنهم على أرض ملك الدولة ويكون البناء بشكل مؤقت ومع مرور الوقت وتوفير بعض المدخرات يتحول المسكن المؤقت إلى مسكن دائم، لذلك تغلب صفة التمليك على صفة الإيجار في السياق الشعبي والعشوائي، حتى من يقومون بالبناء غالبًا ما يكون البناء للأسر والأبناء لكن مع التطور وتغير شكل المباني إلى ما يشبه العمارات يقوم بعض الملاك بتأجير هذه الوحدات السكنية للغير خاصة من المهاجرين الريفيين – الحضريين الجدد الذين أتوا في مرحلة لم يجدوا فيها أرض فضاء يمكنهم تشييد مساكن عليهم فيضطرون إلى الإيجار.

٣. المسكن: وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة ٥٩٪ يعيشون في مسكن مكون من ثلاث غرف، يليها من يعيشون في مسكن مكون من أربع غرف فأكثر بنسبة ٢٣,٧٪، ثم من يعيشون في غرفتين بشقة مستقلة بنسبة ١٠٪، وأخيرًا من يعيشون في غرفة واحدة بنسبة ٧,٣٪.

تعبر هذه النتائج عن أن المسكن لغالبية السكان يندرج ضمن ما يمكن أن تطلق عليه المسكن الصغير، خاصة وأن النسبة الأكبر في العينة تسكن في ثلاث غرف باعتبار الصالة غرفة وهو ما يؤكد على أن سكان هذا السياق الفقير الشعبي والعشوائي لا يعرفون التقسيمات المعروفة للشرائح الطبقية الأعلى فيما يخص استعمالات المسكن من الداخل لأن قلة الغرف وضيق المسكن بشكل عام يجعلهم يستخدمون الغرفة الواحدة أكثر من استخدام، فقد تستخدم للمعيشة وللطعام وللجلوس وفي آخر الليل تستخدم للنوم.

٤. موقع مجتمعات الدراسة: وفيما يتعلق بالتركيبة العمرانية لمجتمعات الدراسة سواء المجتمعات المستهدفة أو المجتمعات المعرضة للاستهداف كما عكستها تقارير «الزيارات الميدانية» الاستكشافية، يمكن القول أن مجتمعات الاتجار هي منشية ناصر وإسطبل عنتر ويقعان داخل التخطيط العمراني لمدينة القاهرة، أم المجتمعات المعرضة فهي الحسينية وعزبة الشحاتين في المجال العمراني لمدينة المنصورة، وأبى هلال والسلخانة في المجال العمراني لمدينة المنيا.

٥. الحدود الجغرافية والإدارية لمجتمعات الدراسة: وفيما يتعلق بمجتمعات الدراسة تبين أن:

أ- منشية ناصر: عبارة عن شريط طولي فوق سفح جبل المقطم وأسفل سفح الجبل، وهو ما يشبه مدرجات غير منتظمة حيث قام الأهالي بتمهيد الجبل والبناء عليه، وتنقسم المنطقة إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول ويقع بين طريقي صلاح سالم والاتوستراد وهذا القسم يضم مقابر المجاورين وقايتباي وبرقوق والخفير وقد قام السكان بالإقامة في أحواش المقابر، ثم تطورت حول المكان بعض المساكن المؤقتة التي تحولت إلى دائمة مع الوقت، وإن كانت نسبة كبيرة من السكان لازالت تقيم في أحواش المقابر، أما القسم الثاني فيمتد ما بين جبل المقطم وطريق الاتوستراد ويضم عدة مناطق تبدأ من الرزائب أو عزبة الزبالين وتمر بالخزان ثم المعدسة،ثم الرزاز ثم المساكن ثم عزبة بخيت وهذه المنطقة الجبلية أقام بها السكان المهاجرون من صعيد مصر مساكن مؤقتة

عبارة عن عشش صفيح ومباني بدائية ثم تحولت مع الوقت إلى مساكن دائمة بل وتطورت مؤخرًا في بعض هذه المناطق التي شيدت بها العمارات السكنية ذات الطوابق المتعددة، أما القسم الثالث فيقع بين منطقتي عزبة بخيت وعزبة العرب. ويعرف باسم الدويقة وتضم مساكن الإيواء والوحايد والاتنينات والتلاتات والحرفين وسوزان مبارك وهي المساكن التي أقامتها الدولة قديمًا للإيواء وحديثًا كمدن جديدة الحرفيين وسوزان مبارك، ولكن هذا لم يمنع السكان من البناء حول مجتمعات الإيواء بيوتًا عشوائية فقيرة مؤقتة ثم تحولت إلى بيوت دائمة.

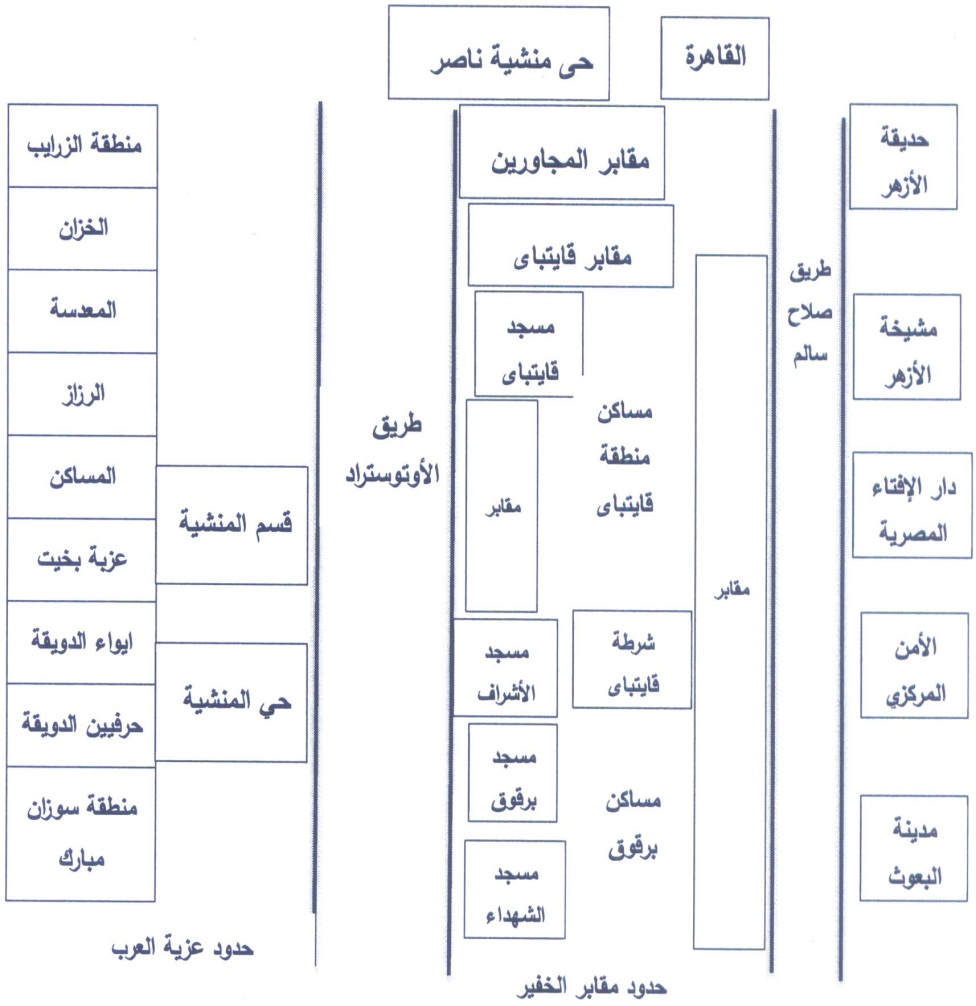

ب- أما اسطبل عنتر فيقع فى حضن جبل المقطم بمنطقة مصر القديمة بالقرب من مناطق الزهراء ودار السلام والمعادي والبساتين، وتعد متاخمة لمنطقة عزبة خير الله العشوائية حيث تتداخل معها بشكل لا يمكن معه وضع حدود فاصلة لكل منهما، وتنقسم المنطقة إلى ثلاثة أقسام، القسمان الأول والثاني أسفل سفح الجبل، والقسم الثالث أعلى سفح الجبل، ويعد القسمان الأوليان هما الأكثر استقرارًا ويطلق عليهما اسم وادي عنتر لأنهما يقعان أسفل سفح الجبل في منطقة الوادي، ويسمى السكان القسم الأول بالعزبة البحرية والقسم الثاني باسم العزبة القبلية، وعلى الرغم من البداية المؤقتة للمساكن في هذه المنطقة إلا أنها مع الوقت تحولت لمساكن دائمة بل إن هناك تطورًا كبيرًا طرأ على الشكل المعماري والمستوى الاجتماعي لسكان الوادي، فهي أقرب في مظهرها وتركيبها المعماري للمناطق الشعبية المستقرة، وعلى عكس القسم الثالث أعلى سفح الجبل الذي أخذ شكل مبان مؤقتة بدائية ثم بدأ في التحول إلى مبان حديثة دائمة، لكن يمكننا ملاحظة الفروق الكبيرة بل والواضحة بين مظاهر الحياة أسفل سفح الجبل في القسمين الأوليين والقسم الثالث أعلى سفل الجبل، فالشكل المعماري للقسم الأخير أقرب على المجتمعات العشوائية المتدهورة جدًا هذا إلى جانب غياب البنية التحتية والمرافق الأساسية عن كثير من المساكن.

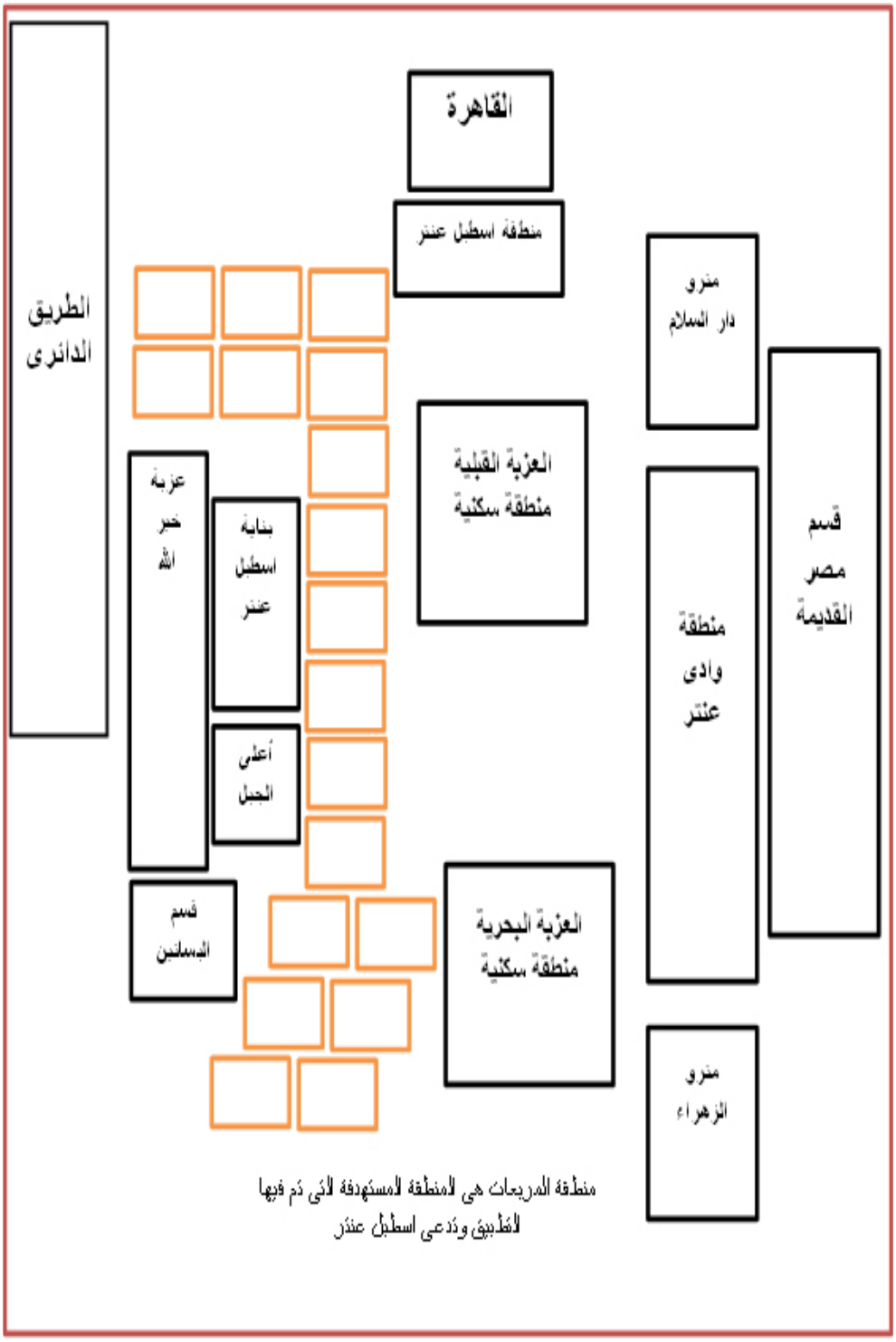
القاهرة
منطقة اسطبل عنتر
الطريق الدائرى
مترو دار السلام
قسم مصر القديمة
العزبة القبلية منطقة سكنية
عزبة خير الله
بناية اسطبل عنتر
منطقة وادى عنتر
أعلى الجبل
قسم السادس
العزبة البحرية منطقة سكنية
مترو الزهراء
منطقة الدريبات هى المنطقة المستهدفة التى تم فيها
التطبيق وتدعى اسطبل عنتر

ج- تعد الحسينية أحد المناطق الشعبية القديمة بمدينة المنصورة، وتمتد من شارع بورسعيد إلى جامع القاضي ومن جامع القاضي إلى شريط القطار، ويقطعها في الوسط شارع حسين بيه، وتقترب الحسينية من نهر النيل ومنطقة ميت حدر ومنطقة الموانئ، وتنقسم إلى قسمين: الأول سكني منظم والثاني صناعي حرفي حيث تنتشر فيه الورش الفنية ومحلات بيع قطع غيار السيارات ومعدات الميكنة الزراعية، وتجمع المنطقة بين السكن والعمل، وعلى الرغم من عدم وجود تخطيط عمراني داخل الحسينية إلا أنها قريبة الشبه بالمناطق الشعبية القديمة حيث البيوت القديمة المتهالكة المشيدة بالأحجار والأخشاب ذات الطوابق القليلة؛ إلى جوار بعض البيوت الحديثة المشيدة بالطوب الأحمر والأسمنت والحديد المسلح وهي بالطبع متعددة الطوابق، وهي أقرب لمساكن الطبقات الوسطى الحضرية.

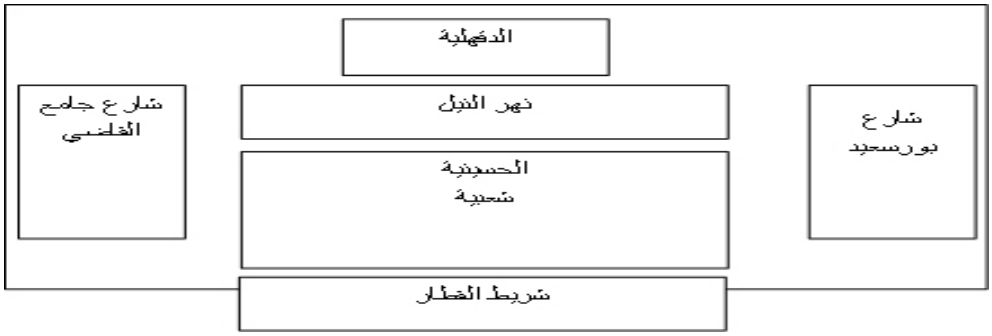

د- أما عزبة الشحاتين فتقع داخل الكتلة السكنية القديمة بمدينة المنصورة وتصل مساحتها إلى ١٠٥٠٠م٢، وعدد سكانها ١٦٠٠٠ نسمة، وتعد من المناطق العشوائية غير القابلة للتطوير، فالمجتمع مثال ونموذج للمجتمعات العشوائية التي نشأت على شكل عشش بدائية ثم تحولت إلى بيوت بدائية من الجريد والخشب والخوص والأحجار والطوب النيئ، وعلى الرغم من تطور بعض المساكن والبيوت بها إلا أن الطبيعة الغالبة للمجتمع لا تزال كما هي بيوتًا قديمة ومتهالكة وغير منتظمة البناء وشوارع وحواري وأزقة ضيقة، ولا توجد أي معالم لبنية مؤسسية داخل المكان.

هـ- تعد أبى هلال غرب من المناطق الشعبية بحي جنوب المنيا، وهو مجتمع خطط نسبيًا، وبه شارع رئيسي هو شارع مدرسة السادات الإعدادية والثانوية بنات وأغلب شوارعه مرصوفة على الرغم من عدم اتساعها ، ويضم المجتمع قسمين: الأول عشوائي يعرف بعشش محفوظ وهو عبارة عن مجموعة من البيوت صغيرة الحجم قام السكان النازحين من منطقة عشش الحكيم بتشييدها بعد إزالة مساكنهم القديمة بسبب بناء كوبري النيل العلوي بمدينة المنيا، ويسكن هذا القسم ما يقرب من ٢٥٠ أسرة كل أسرة في مكان مستقبل تصل مساحته في أقصى تقدير ٣٥ مترًا، أما القسم الثاني داخل أبى هلال فهو مدينة العمال التي يقطنها المهاجرون من أبناء مدينة السويس حيث شيدوا مباني حديثة أفضل حالاً من مباني عشش محفوظ، فهي أقرب إلى المجتمعات الشعبية من المجتمعات العشوائية.

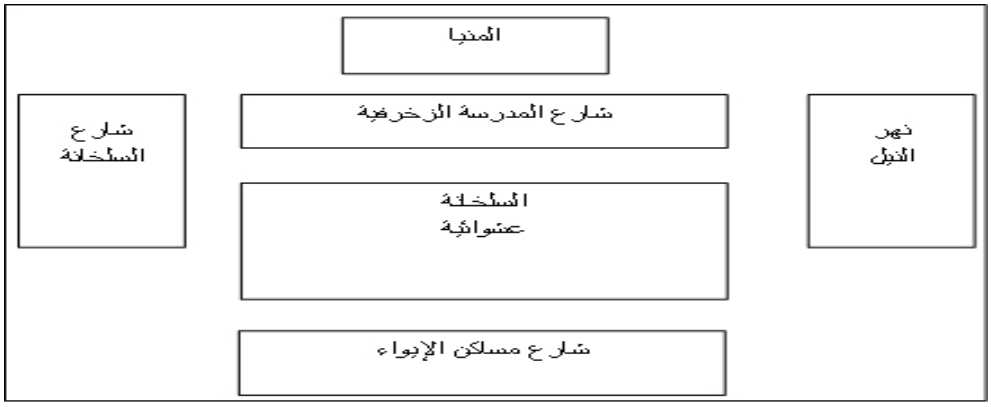

و- أما منطقة السلخانة فهى من المجتمعات شديدة العشوائية بحي جنوب المنيا وهى متاخمة لمجتمع أبى هلال، ويعد شارع المدرسة الزخرافية الشارع الرئيس في السلخانة، وعلى الرغم من أن السلخانة تطل في الجانب الشرقي منها على نهر النيل إلا أن شوارعها ضيقة للغاية وغير مرصوفة وغير ممهدة للسير، وتضم السلخانة قسمين: الأول أهلي تم بناؤه بشكل عشوائي غير منظم، والثاني عبارة عن مساكن إيواء وهي عبارة عن ٢٠ عمارة سكنية؛ كل عمارة مكونة من أربعة طوابق، كل طابق مكون من عدد ٦ شقق، كل شقة عبارة عن حجرة واحدة وحمام فقط مخصصة لإقامة أسرة واحدة لا تتعدى مساحتها في أقصى تقدير ٢٥ مترًا، وتقوم كل أسرة بتقسيم هذه المساحة الصغيرة إلى حجرتين من خلال وضع فواصل خشبية أو ستائر قماشية للفصل بين الأبناء والآباء أثناء النوم.

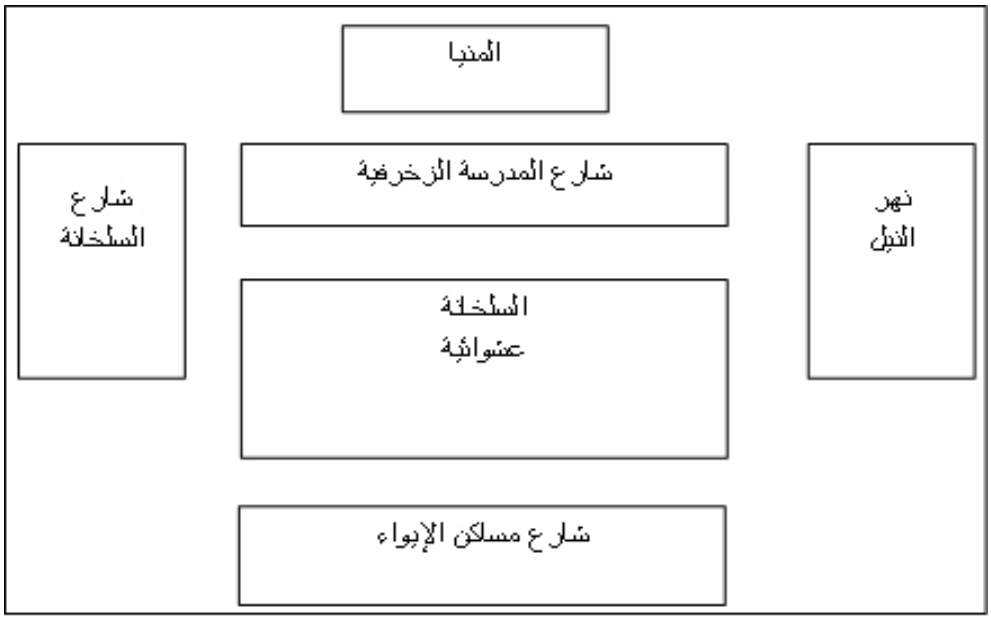

الفصل الثالث

اتجاهات عينة من قاطني المجتمعات الفقيرة المستهدفة والمعرضة للاستهداف نحو ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية

- تمهيد.
- أولاً: خصائص عينة الدراسة.
- ثانيًا: رؤية عينة الدراسة لمشاكل مجتمعهم.
- ثالثًا: المعرفة بظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية.
- رابعًا: الاتجاهات العامة نحو الاتجار في الأعضاء البشرية.
- خامسًا: بعض ممارسات عملية بيع الأعضاء البشرية.

تمهيد:

يناقش هذا الفصل مجموعة من الموضوعات الرئيسية المرتبطة بمعارف واتجاهات بعض قاطني المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف محل الدراسة الميدانية بظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية؛ باعتبار سكان هذا السياق الاجتماعي هم الأكثر معرفة بالظاهرة، وبالتالي تشكلت اتجاهات عامة نحو الظاهرة، وبالطبع ترصد نتائج الدراسة الميدانية موقف سكان السياق الاجتماعي الحضري سواء في المجتمعات المستهدفة أو المجتمعات المعرضة للاستهداف.

ويتضمن هذا الفصل خمسة موضوعات أساسية هي:

أولاً : خصائص عينة الدراسة.

ثانياً : رؤية عينة الدراسة لمشاكل مجتمعهم.

ثالثاً : معرفة عينة الدراسة بظاهرة بيع الأعضاء البشرية، ومن أين يستمدون هذه المعرفة، ثم حجم انتشار الظاهرة سواء في مجتمعات سكنهم أو لدى معارفهم وجيرانهم، ثم خصائص البائع وفقًا لرؤيتهم، هذا إلى جانب نظرتهم لمستقبل الظاهرة.

رابعاً: اتجاهات عينة الدراسة نحو الظاهرة سواء بالقبول أو الرفض، وأسباب هذا الموقف، ثم رؤيتهم للمخاطر التي تسببها عملية الاتجار، ومن المسئول عن انتشارها، والطرق المقترحة من وجهة نظرهم لحل مشكلة بيع الأعضاء، ومن المسئول عن عمليات المواجهة.

خامساً: أهم الممارسات التي تتم خلال عملية البيع من خلال مشاهدات عينة الدراسة، كيف يتعرف البائع على المشتري، ثم كيفية الوصول إلى البائع، وطرق وأساليب الإقناع، والظروف التي تدفع الضحايا لقبول عملية البيع، وكيف يتصرف البائع في عائد عملية البيع، وما أكثر الجنسيات شراء للأعضاء البشرية، وأكثر الجنسيات بيعًا للأعضاء داخل المجتمع المصري.

أولاً: خصائص عينة الدراسة (الزوج والزوجة):

- اهتم الباحث في الفصل السابق بعرض الخصائص الديموجرافية والاقتصادية والبنية التحتية للأسر المعيشية التي بلغ عددها ١٥٠ أسرة معيشية بإجمالي ٥٧٤ فردًا من واقع استجواب رب الأسرة المعيشية.
- ويهتم هذا الفصل بعينة الدراسة الميدانية التي تم تطبيق الاستمارة عليهم، وكان إجمالي العينة العمدية لهؤلاء ٣٠٠ مفردة بحثية مقسمة مناصفة بين الزوج والزوجة.

أ- مؤشر النوع:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن ٥٠٪ من العينة ذكور مقابل ٥٠٪ إناث، وهو ما يعني وعي هيئة البحث بضرورة تمثيل الذكور والإناث داخل عينة الدراسة.

ب- مؤشر محل الإقامة:

أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة ٦٦,٧٪ من العينة يقيمون في محافظات القاهرة، في حين جاءت نسبة ١٦,٧٪ للمقيمين في محافظة الدقهلية وبنفس النسبة المقيمون بمحافظة المنيا، وتعبر هذه النسب عن أن ثلثي العينة تم سحبها من محافظة القاهرة باعتبارها المحافظة التي تضم المجتمعات المستهدفة للإتجار «والتى تتم فيها غالبية مراحل دورة الاتجار كما سبق أن أشرنا»، في حين أن الثلث الباقي تم تقسيمه بين محافظتي الدقهلية والمنيا باعتبارهما محافظتين تضمان المجتمعات المعرضة للاستهداف.

ج- مؤشر محل الميلاد:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن ٨٧,٧٪ من عينة الدراسة قد ولدوا في الحضر مقابل نسبة ١٢,٣٪ ولدوا في الريف، وتعبر هذه النتيجة عن طبيعة السياق الاجتماعي الذي تنمو فيه ظاهرة الاتجار، وهو السياق الحضري، وترجع نسبة من

ولدوا في الريف إلى طبيعة مجتمعات الدراسة العشوائية والشعبية الفقيرة التي تجذب إليها المهاجرين الريفيين – الحضريين.

د- مؤشر التعليم:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة٣١٪ من عينة الدراسة من أصحاب التعليم المتوسط، يليها نسبة ٢٩,٣٪ من الأميين، ثم نسبة ١٤,٣٪ من أصحاب التعليم الجامعي، ثم نسبة ٩٪ من أصحاب التعليم الإعدادي، ثم نسبة ٧٪ ممن يقرأ ويكتب، ثم ٦,٧٪ من أصحاب التعليم الابتدائي، ثم نسبة ٢,٧٪ دراسات عليا.

وتعبر هذه النتائج عن تنوع التركيبة التعليمية لعينة الدراسة حيث يقترب من حصل على مؤهل متوسط وجامعي وفوق جامعي إلى ما يقرب من نصف العينة، أما من لم يحصل على مؤهل دراسي والأميون فيشكلون النصف الآخر للعينة، وبالطبع تعبر النتائج عن طبيعة السياق الاجتماعي العشوائي والشعبي الفقير الذي تنخفض فيه نسبة التعليم وترتفع الأمية بشكل ملحوظ.

هـ- أوضحت المهنة:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٤٠٪ من عينة الدراسة من الحرفيين والعمال والفنيين، يليها نسبة ٣٢,٣٪ من ربات البيوت، ثم نسبة ١٥,٣٪ مهن متخصصة، ثم نسبة ٩,٦٪ أعمال حرة وأصحاب مشروعات، ثم نسبة ٢,٦٪ بدون عمل.

وتعبر هذه النتائج عن ارتفاع نسبة العمالة الهامشية والحرفية داخل عينة الدراسة وتراجع المهن المتخصصة والأعمال الحرة وارتفاع نسبة الإعالة لوجود نسبة كبيرة من ربات البيوت غير العاملات.

و- مؤشر قطاع العمل:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٥٩٪ من عينة الدراسة تعمل في القطاع الخاص، يليها نسبة ٢١,٥٪ تعمل في القطاع الحكومي، ثم نسبة ١٩,٥٪

تعمل في القطاع غير المنتظم، وتعبر هذه النتائج عن أن النسبة الغالبة داخل عينة الدراسة تعمل في القطاع الخاص وغير المنتظم، والنسبة الأقل تعمل في القطاع الحكومي.

وهو ما يعني أن غالبية سكان المجتمعات العشوائية والشعبية الفقيرة يعملون في قطاعات خاصة وغير منتظمة على عكس المجتمعات الأكثر تحضرًا التي يسودها العمل في القطاع الحكومي والرسمي المنتظم .

ز- مؤشر الدخل:

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٤٧٪ من عينة الدراسة تقل دخولهم عن الألف جنيه شهريًا، يليها نسبة ٣٤,٣٪ بدون دخل، ثم نسبة ١٨,٧٪ تزيد دخولهم على الألف جنيه شهريًا.

وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع مستوى الدخل الشهري لدى أفراد عينة الدراسة حيث جاء المتوسط عند حد ٥٤٧,٤ جنيه شهريًا وبانحراف معياري ٦٣١,٧، وهو ما يعني أنه متوسط معقول بالنسبة للفرد قياسًا بالحد الأدنى للفقر، لكن ارتفاع نسبة الإعالة يجعل هذا الدخل منخفضًا حيث يتوزع على الأفراد المعالين وبالتالي يكون النصيب الفعلي للفرد أقل من حد الفقر المقرر في التقارير الدولية باثنين دولار يوميًا.

ح- الفرق النوعي على مستوى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية:

- إذا كانت هذه الخصائص العامة لعينة الدراسة والتي تضمنت الزوج والزوجة فإننا سوف نعرض الآن لأهم الفروق بين الذكور والإناث بالنسبة لبعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.
- وفيما يتعلق بالفروق في الدخول طبقًا للنوع أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة من هم بدون دخل ٤٪ للذكور مقابل ٦٤,٧٪ للإناث ثم من تقل

دخولهم عن ألف جنيه كانت ٦٠٪ للذكور مقابل ٣٤٪ للإناث، وأخيرًا من تزيد دخولهم على ألف جنيه كانت ٣٦٪ للذكور مقابل ٤ , ١٪ للإناث.

وتعبر هذه النتائج عن فروق واضحة بين الذكور والإناث على مستوى الدخل، كان في عمومه لصالح الذكور، حيث جاء ما يقرب من ثلثي عينة الإناث بدون دخل، ومن تعمل منهن كانت دخولهن أقل من الألف جنيه، وهو ما يعني أنهن يعملن في مهن هامشية لا تدر عائدًا ماديًا كبيرًا.

توزيع عينة الدراسة طبقًا للدخل الشهرى للمبحوث مع متغير النوع

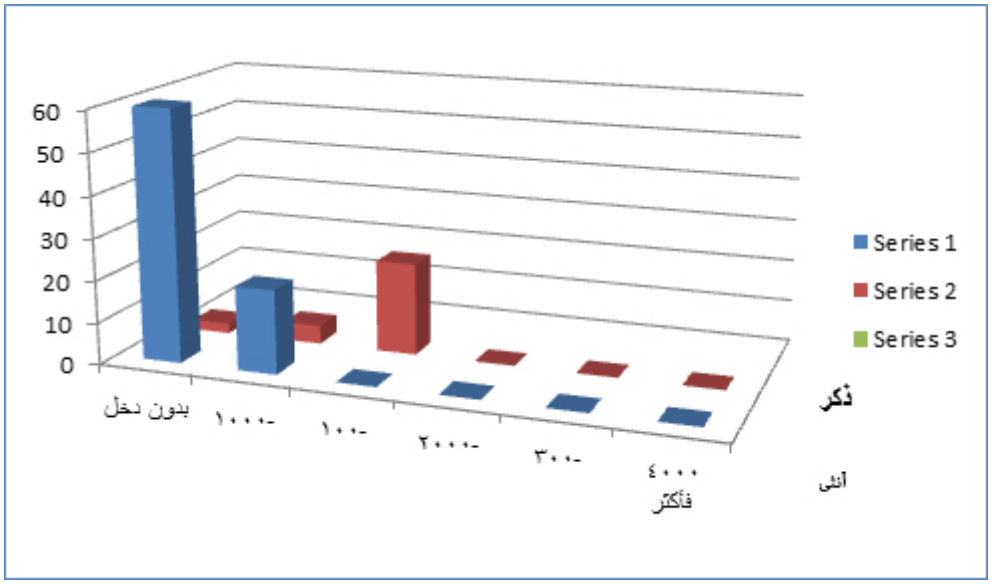

- وفيما يتعلق بالفروق التعليمية طبقًا للنوع أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة الأميين٣, ٢٧٪ للذكور مقابل ٣ , ٣١٪ للإناث، ومن يقرأون ويكتبون ١٠٪ للذكور مقابل ٤٪ للإناث، ثم التعليم الابتدائي ٧ , ٤٪ للذكور مقابل ٧ , ٨٪، ثم التعليم الإعدادي ٨٪ للذكور مقابل ١٠٪ للإناث، ثم التعليم المتوسط وفوق المتوسط ٣٠٪ للذكور مقابل ٣٢٪ للإناث، ثم التعليم الجامعي ٣ , ١٧٪ للذكور مقابل ٣ , ١١٪ للإناث، وأخيرًا الدراسات العليا ٧ , ٢٪ لكل من الذكور والإناث .

وتشير البيانات إلى وجود تقارب واضح بين الذكور والإناث في المستويات التعليمية المختلفة وإن كان هناك فارق واحد فقط تمثل في ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي بين الذكور عنه بالنسبة للإناث وهو ما يعني حرص الأسر الفقيرة على مواصلة الذكور للتعليم من أجل الحصول على فرصة أفضل في الحياة، في حين يتراجع ذلك الحرص بالنسبة للإناث.

توزيع عينة الدراسة طبقًا للحالة التعليمية للمبحوث مع متغير النوع

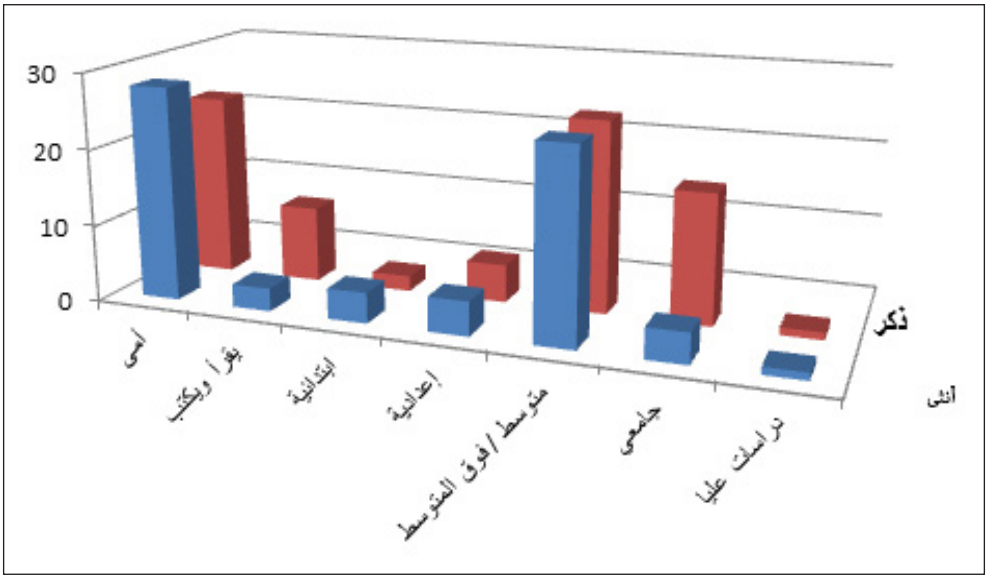

- وفيما يتعلق بالفروق العمرية طبقًا للنوع أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة من تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا بين الذكور كانت ٣٣,٣٪ مقابل ٥٦٪ بين الإناث، ثم من تتراوح اعمارهم بين ٣٠ و ٤٥ عامًا كانت ٥٩,٣٪ للذكور مقابل ٤٣,٣٪ للإناث، وأخيرًا من تزيد أعمارهم عن ٤٥ عامًا كانت ٧,٣٪ للذكور مقابل ٠,٧٪ للإناث .

وتشير البيانات إلى انخفاض أعمار الإناث مقارنة بالذكور حيث جاءت النسبة الأكبر في المرحلة العمرية الاقل من ثلاثون عامًا، وتعد هذه النسبة طبيعية لأن الأزواج غالبًا ما تكون أعمارهم أكبر نسبيًا من الإناث.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لسن المبحوث مع متغير النوع

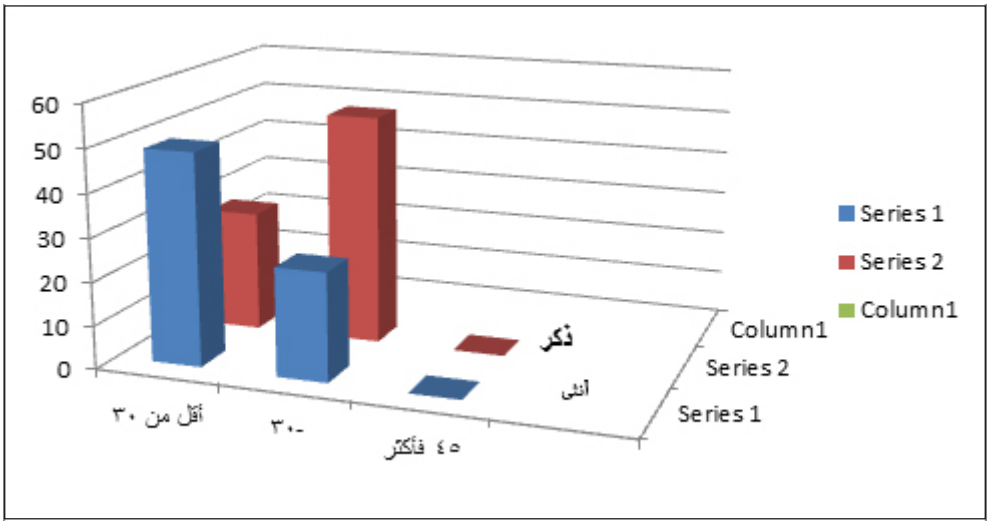

- وفيما يتعلق بالفروق المهنية طبقًا للنوع أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة من يعملون بمهن متخصصة ١٤٪ مقابل ٦,٧٪ للإناث، أما من يعملون في مهن حرفية وعمالة هامشية ٥٦,٧٪ للذكور مقابل ٢٣,٣٪ للإناث، وأما الموظفون وأعمال السكرتارية فقد جاءت ٦٪ للذكور مقابل ٤٪ لإناث، وأما من هم بدون عمل فقد جاءت ٤٪ للذكور مقابل ١,٣٪ للإناث، هذا إلى جانب وجود بعض المهن الخاصة بالذكور فقط مثل الأعمال الحرة وجاءت بنسبة ١٩,٣٪ وأعمال خاصة بالإناث فقط مثل ربة المنزل بنسبة ٦٤,٧٪ .

وتشير هذه النتائج إلى الفروق الواضحة بين الذكور والإناث في طبيعة المهن حيث جاء ما يقرب من ثلثي عينة الإناث من ربات البيوت وهي خاصة بالإناث دون رجال.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لمهنة المبحوث مع متغير النوع

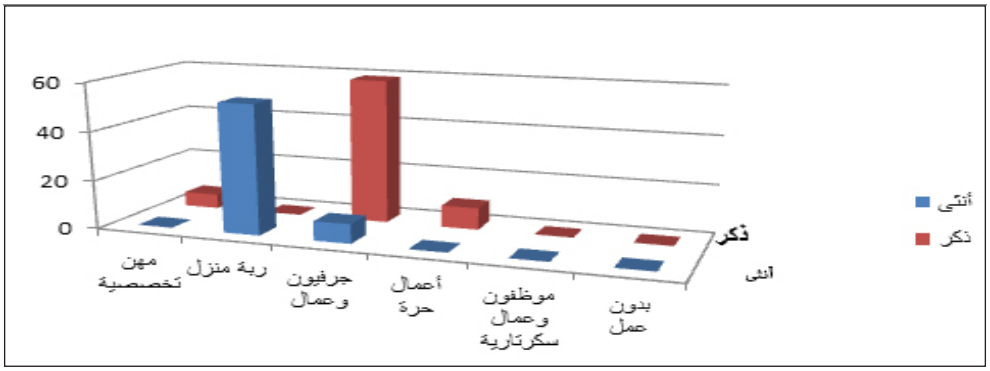

- وفيما يتعلق بالفروق في قطاع العمل طبقًا للنوع أوضحت نتائج الدراسة أن من يعملون بالقطاع الحكومي ١٦,٧٪ للذكور مقابل ٣٥,٣٪ للإناث، أما من يعملون في القطاع الخاص فقد جاءت ٦٦,٧٪ للذكور مقابل ٣٧,٥٪ للإناث، وأخيرًا من يعملون في القطاع غير المنتظم ١٦,٧٪ للذكور مقابل ٢٧,٥٪ للإناث.

وتشير البيانات إلى وجود فروق واضحة في قطاعات العمل بين الذكور والإناث إذا جاءت النسبة الأكبر من الذكور يعملون في القطاع الخاص مقابل ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور في العمل في القطاع الحكومي والقطاع غير المنتظم، حيث تغلب على الإناث العمل في المستشفيات الحكومية والخدمة المنزلية.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لقطاع العمل مع متغير النوع

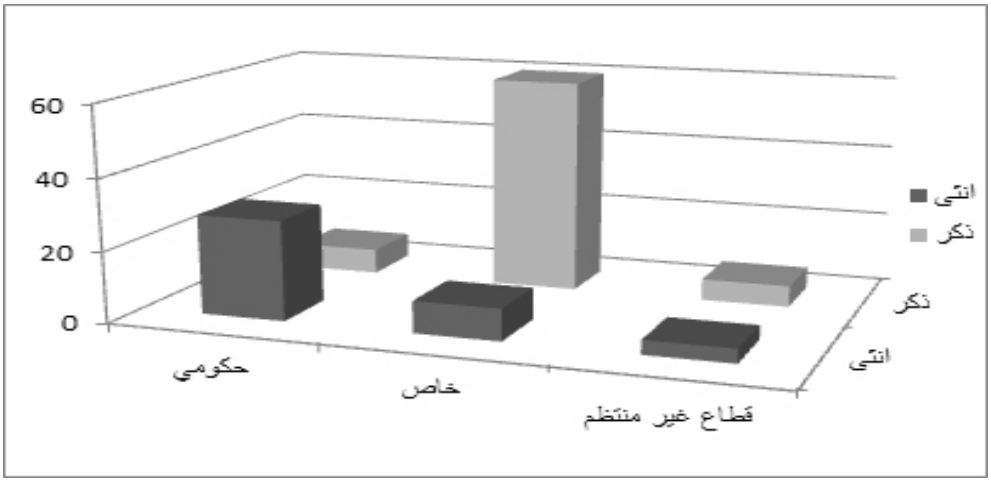

ثانيًا: رؤية عينة الدراسة لمشاكل مجتمعاتهم

- في هذا الإطار كشفت نتائج الدراسة عن أن السياق الاجتماعي الحضري العشوائي والشعبي والذي يمثل مجموعة الدراسة الراهنة سواء في المجتمعات المستهدفة أو المجتمعات المعرضة للاستهداف يعاني عدة مشكلات أساسية على مستوى المرافق والخدمات والبنية المؤسسية والاحتياجات الأساسية المادية والمعنوية.
- ومن خلال استطلاع رأي عينة الدراسة حول أهم المشكلات والاحتياجات التي يشعر بها المواطن في هذا السياق جاءت في المقدمة انتشار البلطجية والاتجار في المخدرات بنسبة ٨١,٣٪ يليها نقص فرص العمل وانتشار البطالة بنسبة٧٩,٣٪، ثم انخفاض الدخل بنسبة ٧٧,٣٪، ثم ارتفاع الأسعار بنسبة ٧١٪، ثم نقص الأمن بنسبة ٦٢,٧٪، ثم نقص المدارس والمستشفيات والمواصلات ومراكز الشباب بنسبة ٦١,٧٪، ثم سوء أحوال المساكن بنسبة ٦١٪، ثم نقص الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي بنسبة ٤٣,٧٪، وبنفس النسبة جاء استغلال التجار للناس، ثم فقدان الرقابة على الأسعار بنسبة ٤١٪، وأخيرًا جاءت نسبة١١٪ في بند أخرى اشاروا إلى وجود مشكلات تتعلق بانتشار التلوث وقلة النظافة والطرق غير المهدة.

ثالثًا: المعرفة بظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية

- نسعى من خلال هذا المحور التعرف على مدى معرفة عينة الدراسة بظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية، ومن أين تأتي معارفهم، وحجم انتشار الظاهرة في مجتمعات إعاشتهم، وخصائص ضحايا الاتجار وفقًا لمعرفتهم بالظاهرة، ورؤيتهم لمستقبل الظاهرة.

١- أساليب معرفة ظاهرة البيع

- تشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالسماع عن الظاهرة إلى أن نسبة ٩٥,٣٪ سمعوا عن بيع الأعضاء البشرية في مقابل نسبة ٤,٧٪ لم تسمع شيئًا عن الظاهرة.

- وتعبر هذه النتائج عن أن الظاهرة أصبحت معروفة وشائعة بشكل عام داخل مجتمعات العينة حيث أكدت غالبية العينة – بغض النظر عن خصائصهم النوعية – معرفتهم بالظاهرة، في حين جاءت نسبة ضئيلة للغاية هي التي لم يسمعوا عن وجود الظاهرة في المجتمع المصري بشكل عام.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لمدى السمع عن بيع الأعضاء البشرية

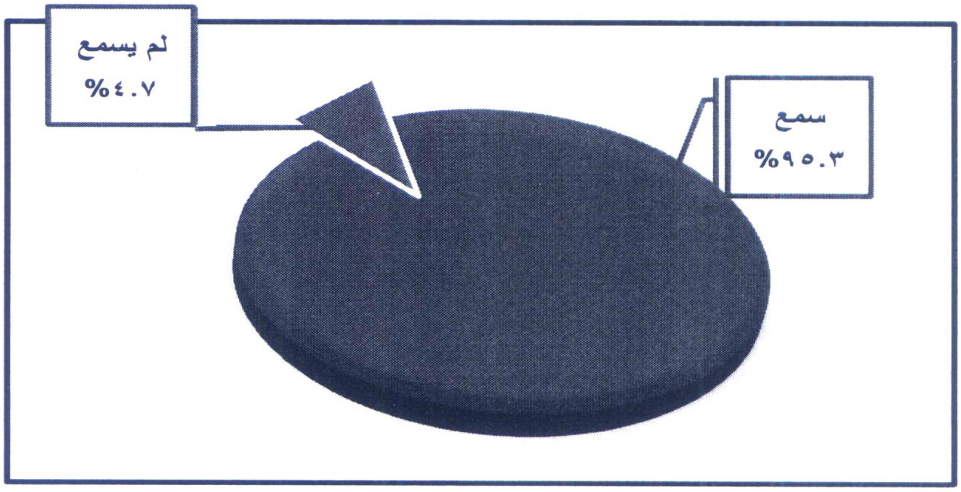

- وأكدت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمصدر المعرفة بظاهرة الإتجار في الأعضاء البشرية على أن نسبة ٨٨,١٪ سمعوا بالظاهرة من خلال الإذاعة والتليفزيون، يليها نسبة ٤٦,٩٪ من خلال الجيران والأصدقاء، ثم نسبة ٢٧,٦٪ من خلال الأهل والأقارب، وبنفس النسبة من زملاء العمل، ثم ٢٥,٢٪ من الجرائد.

وتعبر هذه النتائج عن أن وسائل الإعلام المسموعة والمرئية تلعب دورًا مهمًا في تكوين معارف الإنسان خاصة في المجتمعات الشعبية والعشوائية الأكثر فقرًا، لذلك تراجع دور الوسائل المقروءة التي تتطلب قدرًا أكبر من التعليم والثقافة، في حين جاءت اكتساب المعارف من خلال الجيران والأصدقاء مرتفعة نسبيًا مما يدل على انتشار العلاقات الأولية وعلاقات الوجه للوجه التي تتسم بها المجتمعات الريفية،

وهـو مـا يؤكـد أن السـكان في المجتمعـات الحضريـة الشـعبية والعشـوائية مـا يزالـون يحملـون كثيـرًا مـن القيـم والعـادات والتقاليـد ذات الطبيعـة الريفيـة، فعلـى الرغـم مـن العيـش في الحضـر إلا أنهـم لـم يكتسـبوا بعـد اسـاليب الحيـاة الحضريـة علـى حـد تعبيـر (لويـس ورث).

توزيع العينة طبقًا لمصدر السمع

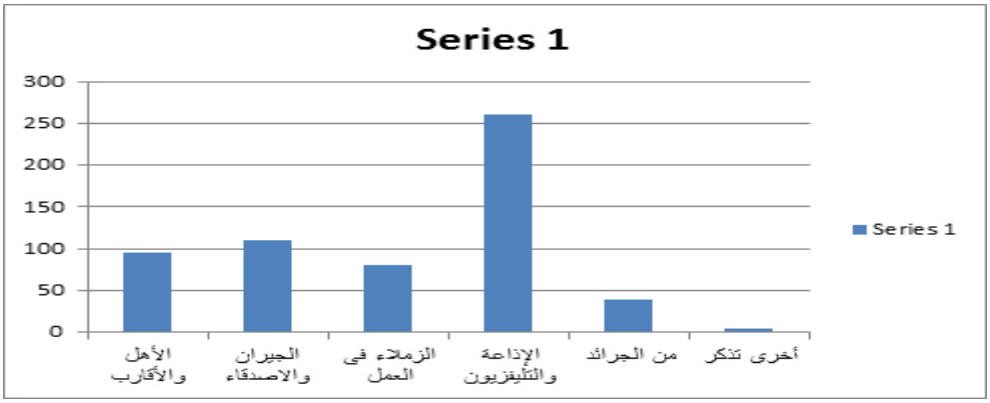

- تشـير نتائـج الدراسـة الميدانيـة إلـى أن نسـبة مـن لـم يسـمعوا بالظاهـرة داخـل منطقتهـم السـكنية جـاءت ٥٢٪ مقابـل نسـبة ٤٨٪ سـمعوا بالظاهـرة في منطقتهـم السـكينة.

- وأكـدت نتائـج الدراسـة علـى وجـود فـروق واضحـة بـين المجتمعـات المسـتهدفة والمعرضـة للاسـتهداف فيمـا يتعلـق بالسـماع بالظاهـرة داخـل منطقتهـم السـكنية، ففـي الوقـت الـذي ارتفعـت النسـبة في مجتمعـات الاسـتهداف حيـث سـجلت ٧٢٪ في إسـطبل عنتر و٦٧٪ في منشـية ناصر انخفضت بشـكل ملحوظ في المجتمعـات المعرضـة الاسـتهداف حيـث سـجلت ١٠٪ في عزبـة الشـحاتين، و٨٪ في أبـى هـلال، و٣,٣٪ في الحسـينية، وتلاشـت إلـى صفـر٪ في السـلخانة.

وبالطبـع يمكـن التأكيـد علـى أن السـماع بوجـود الظاهـرة داخـل المجتمعـات السـكنية للمجتمعـات المحتملـة للاسـتهداف قـد يرجـع إلـى وجـود بعـض الحـالات الفرديـة كمـا أكـدت الدراسـة الاسـتطلاعية.

- تؤكد نتائج الدراسة الميدانية على أن نسبة ٧٠,١٪ من إجمالي من سمعوا بوجود الظاهرة في منطقتهم السكنية سمعوا أن من قام بعملية البيع هو من الجيران والأصدقاء في مقابل ٢٩,٩٪ سمعوا عن الظاهرة في منطقتهم لكن لأشخاص من غير الجيران والأصدقاء .

وتعبر هذه النتائج عن قوة العلاقات الاجتماعية في السياق الاجتماعي الحضري الشعبي والعشوائي، فالعلاقات أقرب للعلاقات الأولية السائدة في الريف حيث يعرف الجيران والأصدقاء كل الأخبار والأحداث التي تتم داخل السياق الاجتماعي (القرية في الريف – المنطقة السكنية في الحضر) الذي يعيشون فيه، على الرغم من سرية الظاهرة وما يرتبط بها من وصمة اجتماعية.

٢- حجم انتشار ظاهرة البيع

أشارت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمدى انتشار ظاهرة الاتجار في المجتمعات المستهدفة إلى أن نسبة ٣٦,٨٪ من قاطني تلك المجتمعات أكدوا على أنها بدأت في الانتشار يليها نسبة ٣٠,٦٪ أكدوا على انتشارها بكثرة، ثم نسبة ١٧,٤٪ أكدوا على وجودها بشكل فردي، ثم نسبة ١٣,٢٪ أكدوا على محدودية انتشارها، ثم نسبة ٢,١٪ أكدوا على عدم معرفتهم بمدى وحجم انتشارها.

وتعبر هذه النتائج عن ارتفاع معدل نمو الظاهرة في مجتمعات الاتجار حيث أكد ما يقرب من ثلثي من قالوا بوجود الظاهرة في مجتمعاتهم المستهدفة للإتجار على أنها بدأت في الانتشار ومنتشرة بكثرة مقابل ما يقرب من الثلث يرى وجودها بشكل فردي ومحدودية انتشارها، ويعد ذلك مؤشرًا على اتجاه الظاهرة نحو الارتفاع وزيادة أعداد المنخرطين في عملية الاتجار في السياقات الحضرية الفقيرة الشعبية والعشوائية.

توزيع العينة طبقًا لقوة انتشار بيع الأعضاء البشرية

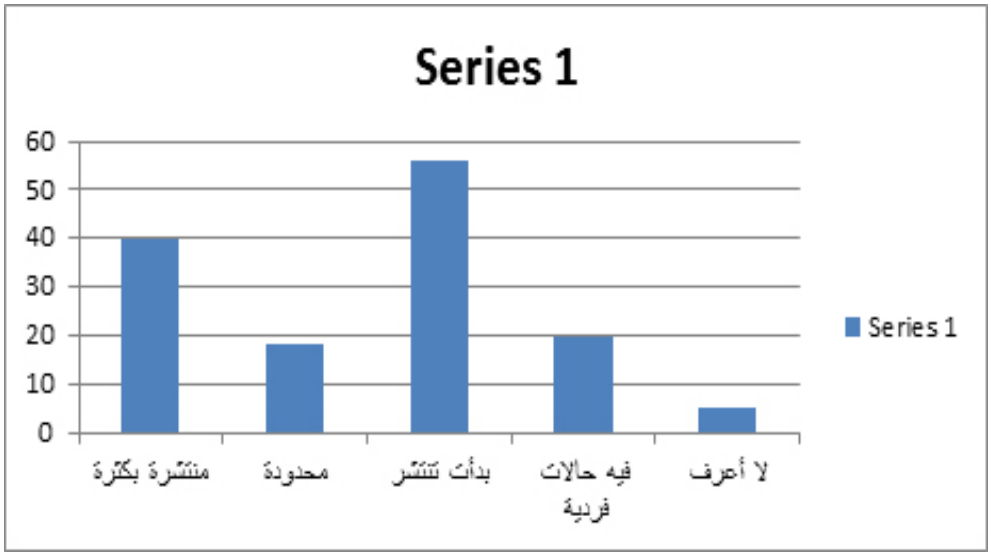

٣- خصائص البائع «الضحية المحتملة»

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن من قاموا بالتأكيد على وجود الظاهرة في مجتمعاتهم المستهدفة قد أشاروا إلى أن أهم خصائص البائعين هي: أنهم يمرون بأزمات مالية بنسبة ١٠٠٪، يليها أنهم فقراء بنسبة ٩٩,٣٪، ثم أنهم من الشباب صغير السن بنسبة ٩٧,٢٪، وبنفس النسبة أنهم متعطلون عن العمل، ثم أنهم من أسر كبيرة الحجم بنسبة ٩٥,٨٪، ثم أنهم من محدودي الدخل بنسبة ٨١,٩٪، وأخيرًا أن تعليمهم محدود بنسبة ٧٧,١٪.

وتتقارب هذه النتائج مع ما جاءت به الدراسة الاستطلاعية وقراءة ملفات القضايا، فغالبًا ما تأتي الأزمات والفقر في مقدمة الدوافع لعملية الاتجار حيث يقوم الوسطاء باصطياد الضحايا أثناء المرور بأزمات مالية، ويأتي التأكيد على الطبيعة الشابة للضحايا لارتفاع احتمالية سلامة أعضائهم، وبالطبع هناك علاقة قوية بين الفقر والدخل المحدود والبطالة حيث تسبب هذه الخصائص أزمات مالية مستمرة في ظل أسر كبيرة الحجم لا تستطيع توفير الأمان لأبنائها، أما بالنسبة لتراجع نسبة أصحاب التعليم المحدود مقارنة بالخصائص الاخرى فيأتي

متفقًا مع نتائج الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» التي أكدت على أن الضحايا قد يأتون من مستويات تعليمية متباينة وإن كان يغلب عليهم انخفاض المستويات التعليمية، وهي خاصية من خصائص سكان السياقات الاجتماعية الفقيرة، فهناك علاقة واضحة بين الفقر وانخفاض المستوى التعليمي.

توزيع عينة الدراسة لأهم صفات الذين باعوا أعضائهم البشرية

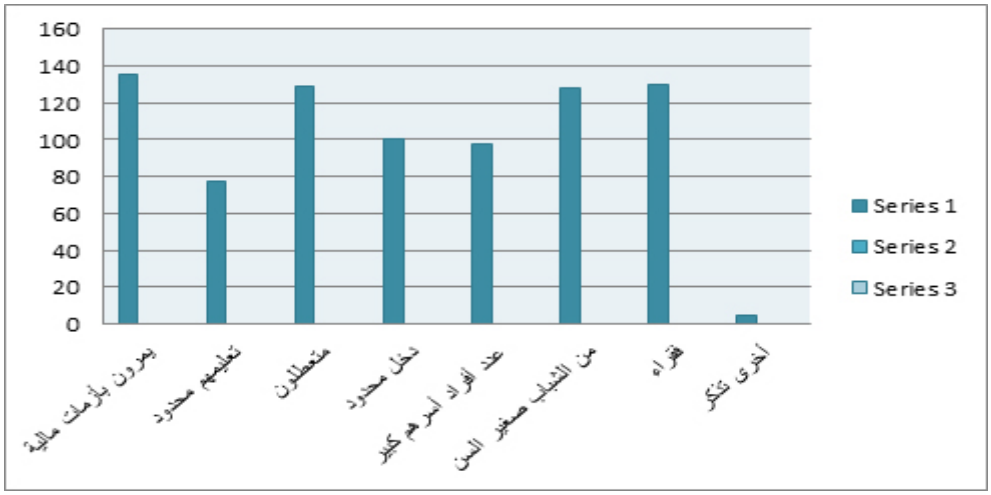

٤- مستقبل ظاهرة البيع:

- وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن من أكدوا على وجود الظاهرة في مجتمعاتهم المستهدفة للإتجار، يرون مستقبل الظاهرة في زيادة مستمرة حيث جاءت نسبة ٧٩,٢٪ من إجمالي هؤلاء تؤكد على أنها سوف تزداد، يليها نسبة ١٠,٤٪ أكدوا على أنها ستظل كما هي، ثم نسبة ٧,٦٪ أكدوا على عدم معرفتهم باتجاهات الظاهرة في المستقبل، ثم نسبة ٢,٨٪ أكدوا على أنها سوف تقل في السنين القادمة .

وتعبر هذه النتائج عن عدم تفاؤل سكان السياق الذي تتم فيه – مراحل عملية دورة الاتجار في الأعضاء البشرية – في إمكانية مواجهة الظاهرة في المستقبل لذلك جاءت الغالبية من العينة تؤكد على أنها سوف تزداد في المستقبل مقابل نسبة ضئيلة للغاية هي التي أكدت على أنها سوف تقل، ويمكن تفسير ذلك في

إطار ما يشعر به سكان هذا السياق الحضري الفقير الشعبي والعشوائي حيث يعاني الإهمال الشديد وبالتالي فقدان الثقة في مستقبل أفضل خاصة في مواجهة الظواهر السلبية، فإذا كان الفقر والبطالة والأزمات المادية هي من الأسباب الرئيسية لانخراط البائع داخل هذا السياق في عملية الاتجار حيث أصبحت معالجة هذه المشكلات مزمنة، لذلك تأتي توقعات السكان في إطار مواجهة عملية الاتجار في صالح زيادتها المستقبلية.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لرأى العينة في بيع الأعضاء وعن مدى زيادته

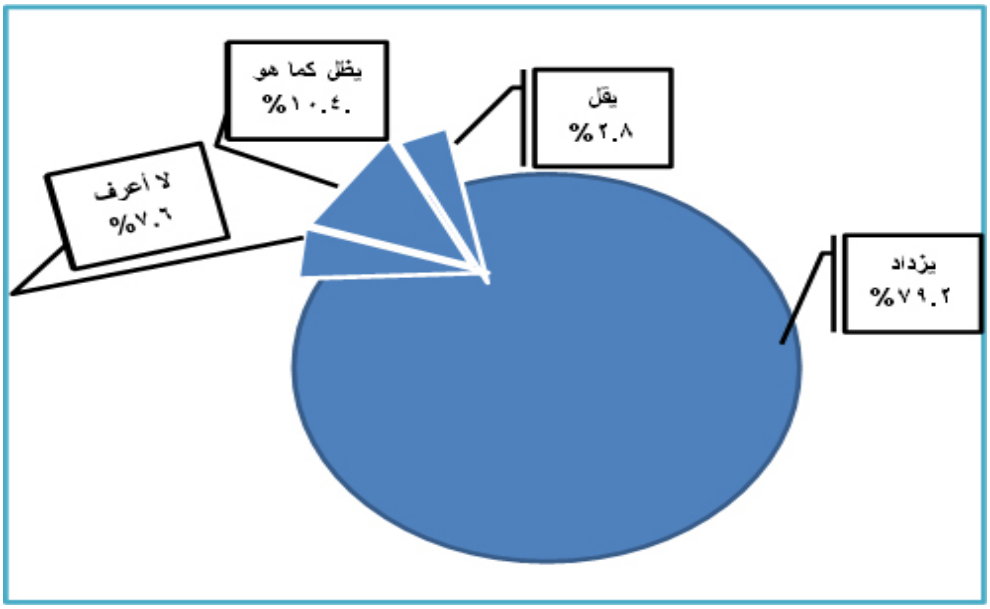

٥- أسباب معرفة ظاهرة السرقة

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٧٤,٧٪ من إجمالي العينة قد سمع عن سرقة الأعضاء البشرية، مقابل نسبة ٢٥,٣٪ لم يسمع عن ظاهرة سرقة الأعضاء البشرية.

وتعبر هذه النتائج عن أن معارف مفردات عينة البحث – سواء في المجتمعات المستهدفة أو في المجتمعات المعرضة للاستهداف بعملية البيع تفوق معارفهم

بعملية السرقة وهو ما يعني أن ظاهرة البيع أكثر انتشارًا من ظاهرة السرقة، خاصة في إطار مجتمعات الدراسة على الرغم من أن نتائج الدراسة الاستطلاعية وقراءة ملفات القضايا أكدت على أن السياق الاجتماعي لعملية البيع هو نفس السياق الاجتماعي لعمليات السرقة، بل إن الضحايا فى الحالتين يتصفون بنفس الخصائص والسمات، وهذه النتيجة تؤكد على أن أساليب التحايل من أجل الإيقاع بالضحية عن طريق البيع أسهل من أساليب التحايل من أجل السرقة، هذا إلى جانب أن المشكلات التي قد تسببها عمليات البيع أقل كثيرًا من المشكلات التي قد تسببها عمليات السرقة خاصة للوسطاء الرئيسيين (الأطباء – المستشفيات – معامل التحاليل).

توزيع عينة الدراسة طبقًا لمدى السمع عن سرقة الاعضاء البشرية

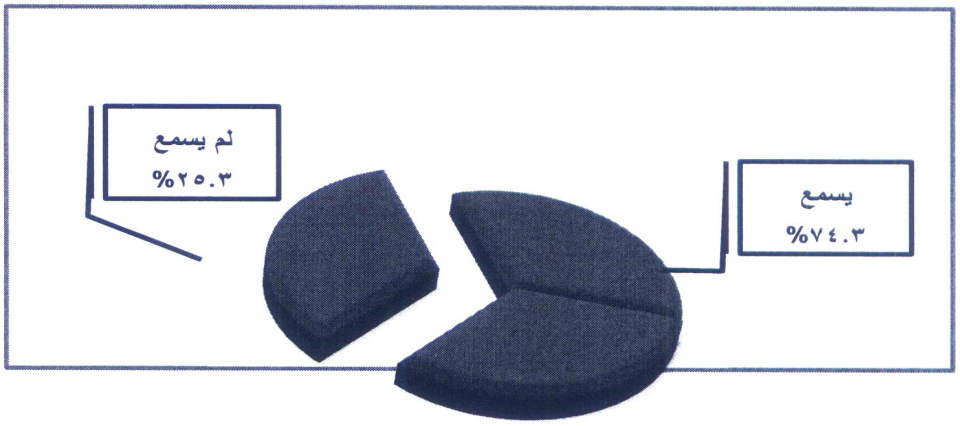

- وأشارت نتائج الدراسة الميدانية حول القائمين بعملية السرقة لمن أكدوا سماعهم بهذه الظاهرة إلى أن نسبة ٧٣,٢٪ أشاروا إلى أن السرقة تتم عن طريق المستشفيات، يليها نسبة ٥٦,٣٪ أشاروا إلى أن السرقة تتم بواسطة أطباء، ثم نسبة ٥٠,٤٪ أكدوا على أن السرقة تتم بواسطة عصابات، ثم نسبة ٦,٧٪ أشاروا إلى أنها تتم بواسطة أفراد عاديين، ثم نسبة٥,٤٪ أكدوا على أنها تتم بواسطة موظفين إداريين بالمستشفيات، ثم نسبة ٤,٥٪ أشاروا إلى أن السرقة تتم بواسطة ممرضات.

وتأتي هذه النتائج طبيعية ومتفقة مع ما أكدته نتائج الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» وقراءة ملفات القضايا حيث تأتي المستشفيات والأطباء في المقدمة وهم من الوسطاء الرئيسيين في عمليات الاتجار، ثم يلي هؤلاء الوسطاء الرئيسيين وسطاء فرعيون قد يشكلون ما يشبه العصابات حيث تتم العملية بطريقة منظمة ومحددة الأدوار لكل طرف من أطرافها، وبالطبع يشارك في هذه العملية أطراف متعددة من ا لوسطاء الفرعيين قد يكونون أفراداً عاديين أو عاملين في المجال الطبي (إداري وفني وخدمي)، ويشارك كل طرف من هذه الأطراف في عمليات السرقة على حسب الدور الذي يمكن أن يقوم به، لكن دائمًا ما يرى البسطاء من سكان السياق الحضري الفقير الأطراف الظاهرة والمباشرة لعملية السرقة وهي المستشفى والطبيب، في حين تتراجع رؤية الأطراف الفرعية أو الوسطاء الفرعيين، وهذا لا يقلل من أهمية أدوارهم في عمليات السرقة فقد تكون أدوارهم أكثر أهمية من المستشفى والطبيب لأنهم المتفاعلون المباشرون مع الضحايا، بل هم في معظم الأوقات جالبوهم.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لأهم صفات الذين باعوا أعضائهم

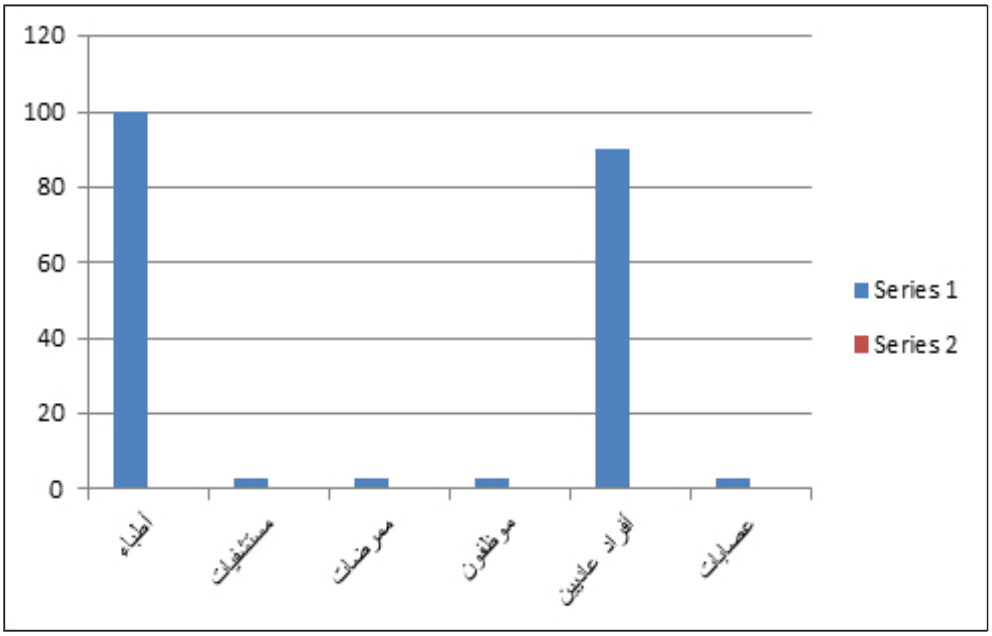

رابعًا: الاتجاهات العامة نحو الاتجاه في الأعضاء البشرية

نسعى فى هذا المحور من الدراسة الميدانية للتعرف على اتجاهات عينة الدراسة نحو ظاهرة الإتجار في الأعضاء البشرية سواء بالموافقة أو الرفض وأسباب كل منهما، والتعرف على المخاطر التي تسببها عملية الاتجار والمسئول عن انتشار بيع الأعضاء، وكيفية حل مشكلة بيع الأعضاء والمسئول عن عمليات المواجهة.

١- الآراء حول ظاهرة البيع:

- وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة ٩٥,٣٪ من إجمالي العينة غير موافقين على بيع الأعضاء البشرية، مقابل نسبة ٤,٧٪ موافقين على عملية البيع.

وتعبر هذه النتائج عن أن السياق العام للظاهرة سواء في المجتمعات المستهدفة أو المجتمعات المعرضة للاستهداف يدين الظاهرة ويرفضها، حيث أكدت غالبية العينة رفض الاتجار في الأعضاء البشرية في حين أن نسبة ضئيلة للغاية هي التي أشارت بالموافقة، وهنا يمكن تفسير ذلك في ضوء عدم خضوع مفردات العينة للظرف الضاغط الذي تقع تحته الضحايا وبالتالي يضطرون للموافقة، فالموافقة على عملية البيع لا تاتي بشكل مباشر ولكنها تأتي بعد انغلاق كل الأبواب أمام البائع «الضحية المحتملة» ووجود إغراءات وضغوط يمارسها الوسطاء من أجل إقناع الضحايا بعملية البيع، لذلك عند سؤال الشخص خارج نطاق ظروف البيع قد لا يوافق على العملية لكن في ظل الظروف المحيطة بعملية البيع قد يقبل، ويؤكد ذلك ويدعمه ما جاء بالدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» حيث اكدت غالبية الحالات على أنهم رافضون لعملية البيع، ولو عاد الزمن لرفضوا رغم أنهم قاموا بالفعل بإجراء العملية.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لموافقة العينة أو رفضها لبيع الأعضاء البشرية

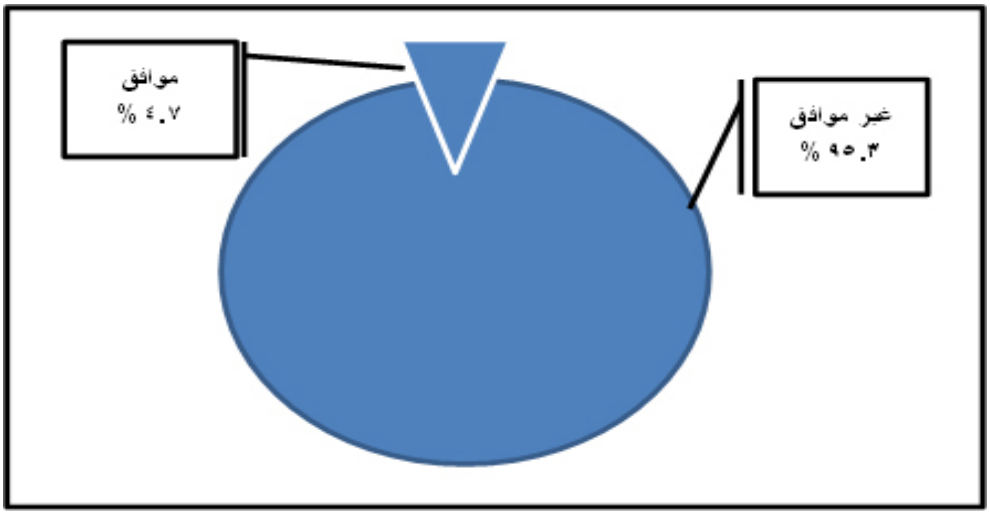

- وأبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة النوع والموقف من عملية البيع أن الذكور أكثر موافقة من الإناث حيث جاءت نسبة موافقتهم ٨,٧٪ مقابل ٠,٧٪ للإناث.

وتعبر هذه النتيجة عن أن الذكور أكثر ميلاً للموافقة على بيع الأعضاء من الإناث وقد يرجع ذلك إلى أن الذكور في المجتمعات التقليدية هم المسئولون عن إعالة الأسرة وبالتالي هم الأكثر عرضة للمشكلات والأزمات المادية وهو ما يدفعهم بالمغامرة في قبول عملية البيع إذا ما سدت كل السبل أمامهم.

توزيع عينة الدراسة طبقًا للموافقة على بيع الأعضاء

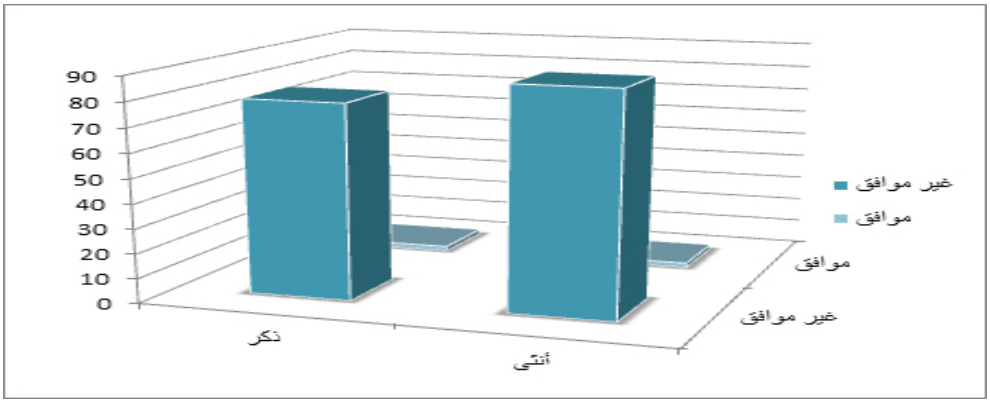

٢- أسباب الموافقة على البيع

- وتشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بأسباب الموافقة على عملية البيع من قبل الموافقين على هذه العملية إلى أن نسبة ٦٤,٣٪ توافق بسبب انتشار الفقر، يليها نسبة ٥٧,١٪ توافق بسبب أن البائع الضحية «المحتملة» ليس أمامه بدائل أخرى متاحة، ثم نسبة ٣٥,٧٪ توافق لأن المريض أحيانًا ليس لديه حل آخر، ثم ٢٨,٦٪ توافق لأن المريض حياته معرضة للخطر، ثم ٢١,٤٪ بسبب البطالة، وبنفس النسبة تأتي الموافقة بسبب المشكلات التي لدى البائع، وأخيرًا نسبة ١٤,٣٪ توافق بسبب حاجة البائع للمال.

وتعبر هذه النتائج عن أن الموافقة تأتي إما لأسباب خاصة بأحوال البائعين أو لأسباب خاصة بالمشترين (المرضى) وبالطبع فيما يتعلق بأسباب الموافقة من أجل المشتري يمكن تفهمها حيث تكون حياته معرضة للخطر وليس لديه بدائل اخرى، أما بالنسبة للأسباب الخاصة بالبائع فنجد أن الفقر وانغلاق الأبواب أمامه يأتي في المقدمة للموافقة على عملية البيع، ثم تأتي وبدرجات أقل البطالة والمشكلات والحاجة لمال وكلها أسباب اقتصادية أكدتها نتائج دراسة الحالة، حيث يعد الفقر والحاجة إلى المال دوافع رئيسة لدى كل ضحايا عمليات الاتجار في الأعضاء البشرية.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لسبب الموافقة على بيع الأعضاء

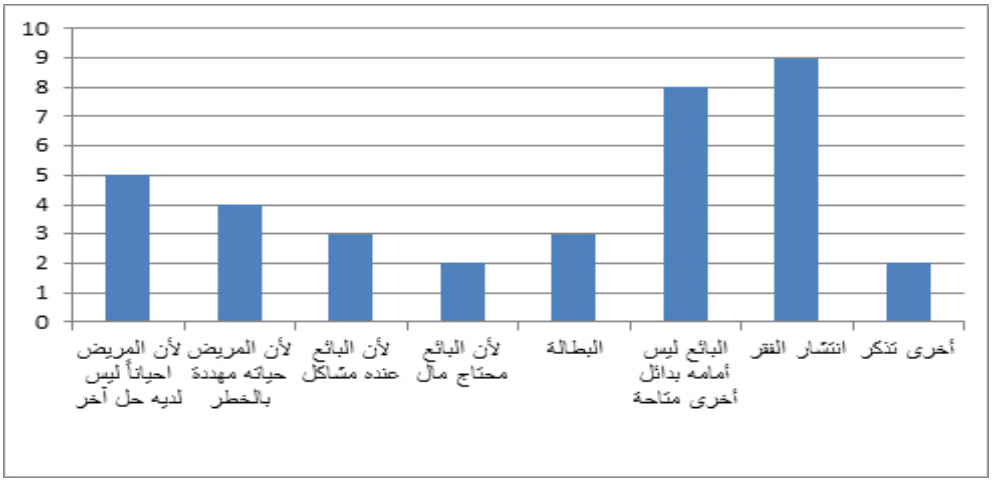

٣- أسباب عدم الموافقة على البيع

وتؤكد نتائج الدراسة الميدانية على أن عدم الموافقة على عملية بيع الأعضاء البشرية يتمثل في أسباب متعددة يأتي في مقدمتها أن هذه العملية حرام لأن جسم الإنسان ليس ملكه بنسبة ٧٢٪، يليها أن حياة الإنسان أغلى من أي مال بنسبة ٥٣,٥٪، ثم الخوف من الإصابة بنفس المرض بنسبة ٣٦,٧٪، ثم خشية التعرض لمشاكل صحية بنسبة ٣٦٪، ثم لوم الأهل والجيران بنسبة ٥,٦٪، وأخيرًا الخوف من القوانين بنسبة ٤,٢٪ .

وتعبر النتائج السابقة عن سيطرة القيم الاجتماعية التقليدية على سكان السياق الاجتماعي الحضري الشعبي والعشوائي حيث تأتي في المقدمة النظرة التقليدية لجسم الإنسان باعتباره حرمة لا يجوز المساس بها لأنها أمانة ليست ملكه، هذا إلى جانب النظر على أن جسم الإنسان أغلى من أي شيء آخر، وفي إطار العادات والتقاليد تأتي أيضًا عملية العيب ولوم الأهل والجيران، وفي المقابل تبرز عملية الخوف من المرض أو الإصابة بمشكلات صحية، خاصة وأن هذا السياق الفقير قد لا يجد رعاية صحية كافية إذا ما تعرض لأي مشكلة صحية، وهذا ما أكدته دراسة الحالة حيث يتعرض بعض سكان هذا السياق للموت نظرًا لعدم توافر تكاليف العلاج، وبالطبع يأتي الخوف من القانون في المؤخرة وبنسبة ضئيلة للغاية، خاصة وأن هذا السياق الاجتماعي قد تعود على خرق القانون بأشكال وطرق مختلفة ومتعددة.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لسبب عدم الموافقة على بيع الأعضاء

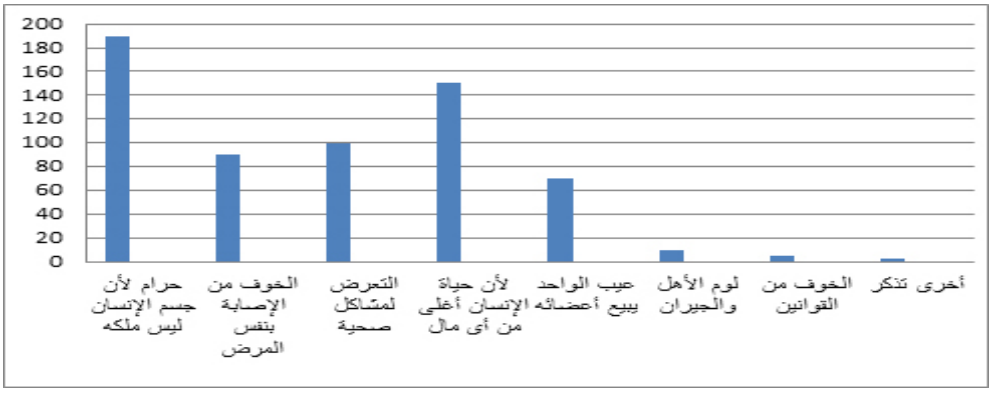

٤- مخاطر وتداعيات عملية الإتجار :

- وتشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بأهم المخاطر والمشاكل التي يمكن حدوثها بسبب انتشار عملية الاتجار في الأعضاء البشرية إلى أن نسبة ٦٦٪ من إجمالي العينة يرى ذلك في قيام ضعاف النفوس باستغلال الفقراء، يليها بنسبة ٦٥٪ من يرى ازدياد عدد الذين يعانون مشاكل صحية، ثم نسبة ٥٣,٣٪ ترى أنه سوف تدفع كل من يمر بأزمة أو ضائقة مالية إلى بيع عضو من جسمه، ثم نسبة ٤٥٪ ترى أنه سوف تنتشر عصابات خطف الأطفال لنزاع أعضائهم، ثم نسبة ٢٥٪ ترى عدم القدرة على العمل بكفاءة، واخيرًا جاءت نسبة ٢,٣٪ في بند أخرى أشاروا إلى عدم وجود أمان وتدمير الأسرة .

وتعبر هذه النتائج عن تقدم دور الوسطاء حيث يلعبون دورًا محوريًا لاصطياد الضحايا من بين الفقراء واستغلالهم، هذا إلى جانب ارتفاع نسبة الذين يعانون مشكلات صحية في سياق فقير غير قادر على تحمل تكاليف العلاج، أما الخطورة الثالثة فتتمثل في عملية الاستسهال التي قد يلجأ إليها الفقراء عند المرور بأزمات مالية وهي ما قد تدفع نسبًا عالية من هذا السياق للانخراط في عملية الاتجار خاصة الفقراء، وأما الخطورة الرابعة فهي انتشار العصابات لخطف الأطفال ونزع أعضائهم وهي واحدة من المشكلات التي بدأت تنتشر في السياقات الفقيرة في المدن الكبيرة، وأخيرًا تأتي عدم القدرة على العمل نظرًا للمشكلات الصحية الناتجة عن هذه العمليات وعدم رعاية لاحقة للضحايا وبالتالي يصابون بمشكلات صحية قد تؤثر عليهم في ممارسة أعمالهم والتي غالبًا ما تكون معتمدة على القوة العضلية لانخفاض مستويات التعليم لدى ضحايا عمليات الاتجار وهو ما أكدته دراسة الحالة وقراءة القضايا وبالتالي لا يستطيعون العمل إلا في الأعمال الحرفية والهامشية التي تتطلب مجهودًا عضليًا كبيرًا.

توزيع عينة الدراسة طبقًا للمخاطر من انتشار عملية بيع الأعضاء

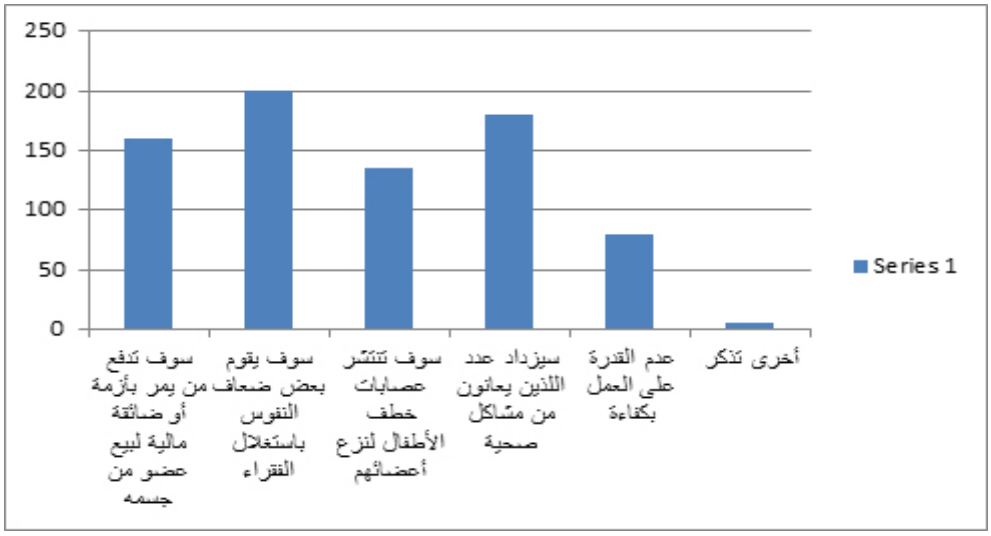

٥- الأطراف المسئولة عن انتشار الظاهرة

- وتؤكد نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالمسئول عن انتشار الاتجار بالأعضاء البشرية على أن ٦٢٪ من عينة الدراسة ارجعت المسئولية للبائعين أنفسهم، يليها مسئولية المستشفيات ومعامل التحاليل بنسبة ٥٩٪، ثم مسئولية العصابات وشبكات بيع الأعضاء بنسبة ٥٨,٧٪، ثم وجود الوسطاء بنسبة ٤١,٣٪، ثم تقصير وسائل الإعلام في التوعية بنسبة ٢٠,٣٪، ثم غياب القوانين المنظمة لعملية التبرع بنسبة ١٢,٧٪، وأخيرًا جاءت نسبة ٣,٧٪ في بند أخرى أشاروا إلى رجال الأعمال و(الدكاترة اللي معندهمش ضمير) .

وتعبر هذه النتائج عن أن البائعين تقع عليهم المسئولية الاكبر في مقاومة الاغراءات التي تمارس عليهم من قبل الوسطاء وعدم الضعف أمام المال حتى وإن كانوا يمرون بأزمات ومشكلات مادية كبيرة، وبالطبع تأتي مسئولية المستشفيات ومعامل التحاليل باعتبارهم وسطاء رئيسيين في عملية الاتجار يحققون منها أرباحًا طائلة، ونفس ما تحققه المستشفيات ومعامل التحاليل تحققه العصابات والشبكات وكذلك الوسطاء الفرعيون، إذن المسئولية مشتركة بين الجميع لكن تأتي مسئولية غياب القوانين متأخرة

قياسًا بالعناصر الأخرى نتيجة لوعي عينة الدراسة خاصة في هذا السياق الاجتماعي الشعبي والعشوائي والذي يدرك أن القانون وحده غير كاف لأنهم أنفسهم يمارسون يوميًا أعمالاً كثيرة مخالفة للقانون دون أن يقعوا تحت طائلته لذلك فإن وجود القانون لن يحل المشكلة لكن قد يكون من أسباب الحد منها.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لرأى العينة عن المسئول عن انتشار بيع الأعضاء

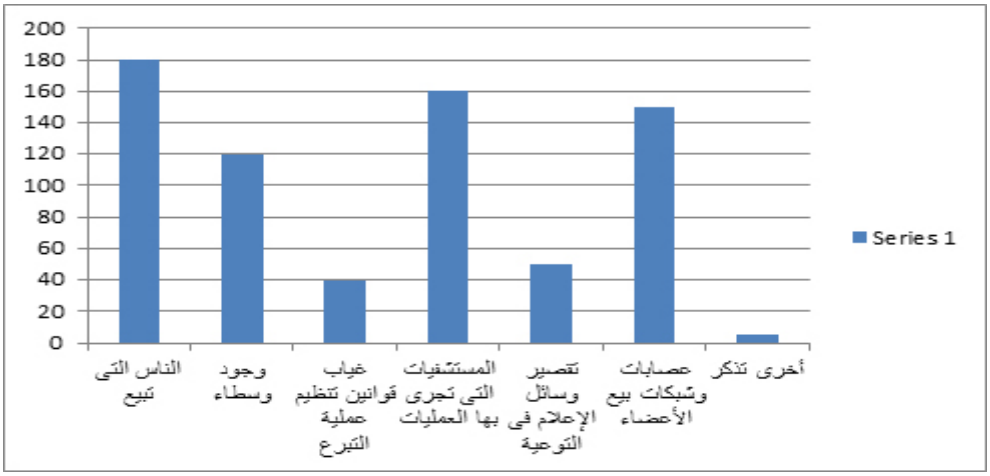

- أبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة المهنة بالمسئول عن انتشار بيع الأعضاء أنه كلما ارتفع المستوى المهني كان هناك تأكيد على غياب قوانين تنظيم عملية التبرع وتقصير وسائل الإعلام في التوعية، فأصحاب المهن المتخصصة أكدوا على غياب القوانين بنسبة ٥١,٦٪ مقابل ٢,٥٪ للحرفيين والعمال، وبالنسبة لتقصير وسائل الإعلام جاءت بنسبة ٥٤,٨٪ مقابل ٩,٢٪.

وتعبر هذه النتائج عن أنه كلما ارتفع المستوى المهني لأفراد العينة كان هناك وعي أكبر بدور وسائل الإعلام والقانون باعتبارهم وسائل فاعلة في عملية المواجهة، فغياب القانون وتقصير وسائل الإعلام يعد من الاسباب المهمة في انتشار الظاهرة من قبل الاكثر وعيًا وثقافة، في حين أن أصحاب المهن الحرفية والعمالة الهامشية فلا تعطي هذه العناصر الثقافية حجمها الطبيعي، بل يرجعون إلى العوامل المباشرة مثل الضحايا والوسطاء والعصابات.

٦- الأطراف المسئولة عن مواجهة الظاهرة

- تشير نتائج الدراسية الميدانية فيما يتعلق بطرق حل مشكلة بيع الأعضاء البشرية من وجهة نظر عينة الدراسة إلى أن نسبة ٧١,٧٪ أكدت على زيادة دخل الفقراء، يليها توفير فرص عمل للمتعطلين بنسبة ٦٩٪، ثم وضع عقوبات قانونية صارمة لكل من ييسر عملية البيع بنسبة ٦٨,٧٪، ثم الرقابة الشديدة على المستشفيات ومعامل التحاليل بنسبة ٦٢,٣٪، ثم توعية الناس بخطورة البيع من خلال وسائل الإعلام بنسبة ٢٣,٧٪، ثم نشر ثقافة التبرع بنسبة ١١,٣٪، ثم تنظيم التبرع بنسبة ٩٪، ثم التوسع في التأمينات والمعاشات الملائمة بنسبة ٥,٧٪ وأخيرًا جاءت نسبة ١,٣٪ في بند أخرى أشاروا إلى غلق المستشفيات وزيادة الوعي الديني و(القبض على الناس اللي بتعمل كده) .

وتعبر هذه النتائج عن أن علاج مشكلات الفقر والبطالة يأتي كمقدمة لمواجهة وعلاج قضية الاتجار في الأعضاء البشرية وهو ما أكدته الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» وقراءة ملفات القضايا من أن غالبية الضحايا من الفقراء، ثم تأتي وضع العقوبات والرقابة على المستشفيات ومعامل التحاليل باعتبار هذه الأطراف الاكثر فاعلية في عملية الاتجار، ولابد من مواجهتها من أجل حل المشكلة، ثم تأتي أهمية التوعية من خلال وسائل الإعلام خاصة المسموعة والمرئية باعتبارها من الوسائل الفاعلة والمؤثرة في تشكيل الوعي لدى الفئات والشرائح الفقيرة والأقل تعليمًا وهي الأكثر انتشارًا في السياق الذي تنمو فيه الظاهرة، أما نشر ثقافة التبرع وتنظيمه فيأتي في مرتبة متأخرة لأن وعي الناس يرتبط بالأشياء المادية أكبر من الأشياء المعنوية، حيث يمكن التأكيد على أن الجوانب المادية يراها الفقراء أكثر أهمية من الجوانب غير المادية، أما فيما يتعلق بتراجع أهمية التأمينات والمعاشات كحلول للظاهرة فيمكن تفسيره في ضوء الطبيعة الشابة لسياق العينة والذي لا ينظر كثيرًا إلى موضوع التأمينات والمعاشات التي قد يراها بشكل أكبر من هم في سن متقدمة.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لوجهة نظر العينة في حل مشكلة بيع الأعضاء

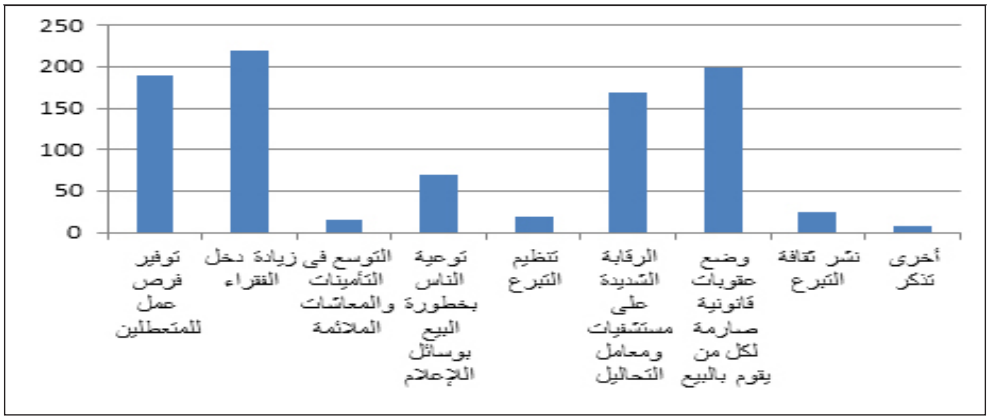

- وأبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة المهنة بكيفية حل مشكلة بيع الأعضاء أن أصحاب المهن المتخصصة قد أكدوا على دور وسائل الإعلام بنسبة ٥٤,٨٪ في مقابل ١٩,٢٪ للحرفين والعمال، ثم جاء تنظيم التبرع بنسبة ٤٨,٨٪ مقابل ٢,٥٪، ثم نشر ثقافة التبرع بنسبة ٤١,٩٪ مقابل ٥٪.

وتؤكد هذه النتائج على أنه كلما ارتفع المستوى المهني كان هناك إدراك أكبر للطرق غير المباشرة في علاج المشكلة كنشر الوعي بخطورتها من خلال وسائل الإعلام أو تنظيمها من خلال القانون وهو ما لا يدركه الأقل مهنيًا لأنهم الأقل تعليمًا والأقل وعيًا وثقافة حيث ينظرون دائمًا إلى طرق العلاج المباشرة مثل الرقابة على المستشفيات ووضع عقوبات صارمة وتوفير فرص عمل وزيادة دخل الفقراء.

- وأوضحت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالمسئولية عن مواجهة عملية بيع الأعضاء أن نسبة٩٠٪ من إجمالي العينة يرون الحكومة هي المسئول الأول والوحيد في مواجهة الظاهرة، يليها مسئولية الشرطة بنسبة ٤٦,٧٪، ثم مسئولية رجال الأعمال بنسبة١٩,٣٪، ثم مسئولية الناس بنسبة ٨,٣٪، ثم مسئولية كل الأطراف مجتمعة بنسبة٨٪،ثم مسئولية الجمعيات الأهلية بنسبة ٥,٣٪ وأخيرًا جاءت نسبة٢٪ في بند أخرى أشاروا إلى مسئولية وسائل الإعلام ووزارة الصحة وإدارة المستشفيات.

وتعبر هذه النتائج عن طبيعة السياق الاجتماعية الحضري الشعبي والعشوائي الذي دائمًا ما يدين الحكومة والشرطة ويحملها مسئولية كل المشكلات التي يمر بها المجتمع، وقد يكون سكان هذا السياق محقين في ذلك لأنهم يعيشون في مجتمعات تغيب عنها الدولة، فلا توجد بينة مؤسسية حقيقية داخل هذا السياق وهو ما أوضحته الزيارات الميدانية، فالدولة بمعناها العام غير موجودة بشكل حقيقي داخل هذا السياق الذي نشأ ونما وتطور تحت سمع وبصر الدولة دون أن تلتفت له، وعندما تظهر المشكلات التي تهدد أمن واستقرار المجتمع تبدأ النظر إلى هذه السياقات الشعبية والعشوائية، وبالطبع يأتي رجال الأعمال في مرحلة تالية للحكومة والشرطة باعتبار هؤلاء هم أصحاب الجزء الأكبر من ثروات الدولة وهذا ما تبثه وسائل الإعلام، وأوضحت الزيارات الميدانية معرفة السكان في هذا السياق لرموز المجتمع من رجال الأعمال، وبالطبع تأتي أدوار الناس في مرتبة متأخرة لإدراك العينة أن الفقراء أمثالهم لا يمكنهم المساعدة في حل المشكلة، ويتراجع دور الجمعيات الأهلية لعدم وجود مجتمع مدني حقيقي يساعد في حل مشكلات الفقراء ويكون شريكًا في عملية التنمية.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لرأى العينة في المسئول عن مواجهة عملية بيع الأعضاء

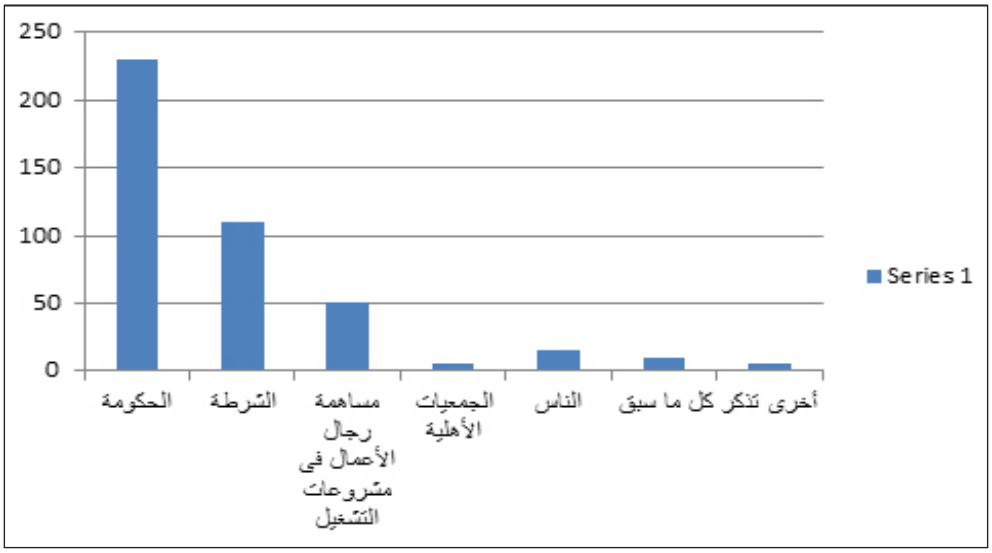

- وأبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة التعليم بالمسئول عن مواجهة عملية بيع الأعضاء أن نسبة ١٠٠٪ من الأميين والحاصلين على تعليم ابتدائي يرون الحكومة مسئولة عن المواجهة مقابل ٥٨,١٪ للحاصلين على تعليم جامعي.

وتشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة المهنة بالمسئول عن مواجهة عملية البيع إلى أن نسبة ٩٨,٣٪ من الحرفيين والعمال يرون مسئولية الحكومة مقابل نسبة ٥٤,٨٪ لأصحاب المهن المتخصصة.

وهو ما يؤكد التفسير السابق حيث يرتبط ارتفاع المستوى التعليمي بالمستوى المهني ومن ثم فأصحاب المهن المتخصصة يكونون أكثر وعيًا وثقافة وبالتالي لا يحملون الحكومة المسئولية كاملة، بل يشركون معهم رجال الأعمال والجمعيات الأهلية، هذا إلى جانب المواطنين أنفسهم على عكس الحرفيين والعمال الأقل وعيًا وثقافة إذ يرجعون المسئولية عن كل شيء للحكومة، وقد يرجع ذلك إلى إحساسهم بأن الحكومة تهملهم في كل شيء، وهذا ما اتضح من خلال الزيارات الميدانية حيث تختفي تمامًا البنية المؤسسية للدولة في بعض مجتمعات الدراسة وتوجد على استحياء في المجتمعات الأخرى سواء كانت مجتمعات الاتجار أو المجتمعات المعرضة للإتجار.

خامسًا: بعض ممارسات عملية بيع الأعضاء البشرية

نحاول من خلال هذا المحور من الدراسة الميدانية التعرف على بعض الممارسات التي تتم أثناء عملية البيع، كيف يتعرف البائع على المشتري، طرق الوصول للضحية، وكيف يتم إقناعها، والظرف الذي يضطرها للقبول، وكيفية التصرف في عائد البيع، وأكثر الجنسيات مشاركة في عملية الاتجار سواء البيع أو الشراء.

١- أساليب معرفة إجراء عملية البيع

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٦٥,٣٪ من إجمالي عينة الدراسة لم تسمع شيئًا عن كيفية إتمام عملية البيع، مقابل نسبة٣٤,٧٪ سمعت بعض الأشياء عن كيفية إتمام عملية البيع .

وتعبر هذه النتائج عن أن ثلث العينة فقط هو الذي سمع عن كيفية إتمام عملية البيع على الرغم من أن ثلثي عينة الدراسات تم تطبيقه في مجتمعات الاتجار والثلث فقط هو الذي طبق في المجتمعات المعرضة للإتجار، وإذا كان من الطبيعي أن تكون المجتمعات المعرضة لا يعرف سكانها تفاصيل إتمام عملية البيع، فمن المتوقع أن يكون سكان المجتمعات المستهدفة قد سمعوا بعض المعلومات عن إجراءات البيع، لكن انخفاض نسبة من سمع عن هذه الإجراءات يمكن تفسيره في ضوء سرية عملية البيع، فقد يسمع سكان مجتمعات الاتجار عن البيع دون السمع بتفاصيل العملية.

- وأبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة النوع بالسماع بكيفية إتمام عملية البيع أن الذكور اكثر سماعًا من الإناث حيث جاءت نسبة ٥٢٪ من الذكور سمعوا بكيفية إتمام العملية مقابل ١٧,٣٪ من الإناث.

وتعد هذه النتيجة طبيعية في سياق عينة الدراسة، فالذكور أكثر خروجًا من المنزل وأكثر احتكاكًا بمناطق تواجد الوسطاء والضحايا، حيث أكدت الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» وقراءة القضايا، أن الوسطاء والضحايا يتعرفون على بعضهم من خلال المقاهي في المجتمعات الشعبية والعشوائية وبالطبع هذه الأماكن لا تتردد عليها الإناث، هذا إلى جانب أن نسبة كبيرة من الإناث في العينة من ربات البيوت، وبالتالي يقل خروجهن، وبالتالي معارفهن عن كيفية إتمام عملية البيع.

توزيع عينة الدراسة طبقًا للسمع عن كيفية إتمام عملية البيع

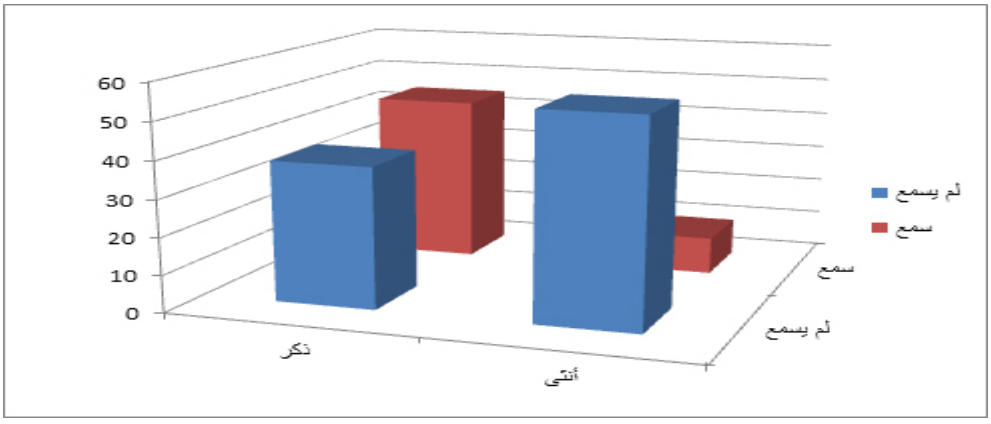

- وتشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة المهنة بالسماع بكيفية إتمام عملية البيع إلى أن أصحاب المهن الحرفية والعمال أكثر سماعًا من أصحاب المهن المتخصصة حيث جاءت نسبة٧, ٥١٪ للحرفيين والعمال مقابل ٩, ١٢٪ لأصحاب المهن المتخصصة.

وتؤكد هذه النتيجة على أن تفاصيل عملية البيع يعلمها الحرفيون والعمال الأكثر عرضة واستهدافًا لعملية الاتجار لأنهم الأكثر فقرًا وهم غالبًا ما يجلسون على المقاهي التي يتواجد بها الوسطاء وبالتالي يكونون أكثر عرضة لسماع تفاصيل عملية البيع، على عكس أصحاب المهن المتخصصة الذين يعدون أقل استهدافًا لهذه العملية والأقل جلوسًا على المقاهي خاصة في المجتمعات الشعبية والعشوائية.

توزيع عينة الدراسة

طبقًا للسمع عن كيفية إتمام عملية البيع والمهنة

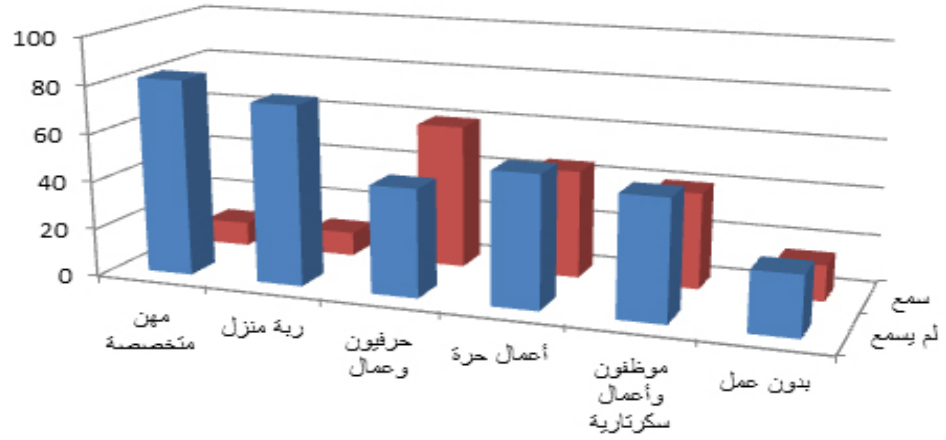

٢- كيفية تعرف البائع على المشتري:

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بكيفية تعرف البائع على المشتري أن نسبة ٨, ٧٨٪ من أفراد العينة الذين أكدوا على أنهم يعرفون كيف تتم العملية أنه يتعرف عليه من خلال شخص سبق له بيع عضو من جسمه، يليها

من خلال شخص يسكن بالمنطقة ويعمل في مستشفى أو معمل تحاليل بنسبة ٥٠٪، ثم من خلال اشخاص يبحثون عن المحتاجين وأصحاب الظروف الصعبة بنسبة ٤٩٪، ثم من خلال أماكن معروفة يذهب إليها من يرغب في البيع بنسبة ٣٤,٦٪، وأخيرًا أن المحتاج يسأل ويوصل بنسبة٨,٧٪.

وتعبر هذه النتائج عن الدور الرئيس الذي يقوم به الوسطاء الفرعيون والرئيسيون في عملية البيع، فهم حلقة الوصل الرئيسة بين البائع والمشتري وإن كان الوسيط الفرعي الذي كان بائعًا في مرحلة ثم تحول إلى وسيط هو الأكثر بروزًا في إطار نتائج الدراسة، يليه الوسيط الذي يعمل في المجال الطبي ويسكن نفس السياق الاجتماعي لبائعين «الضحايا المحتملين»، ويقترب منهم من يقومون بالبحث عن ضحايا من أصحاب الظروف الصعبة، ثم ذهاب الضحية إلى المستشفى ومعمل التحاليل بنفسه باعتبارهم وسطاء رئيسيين، وتتفق هذه النتائج مع ما أكدته نتائج دراسة الحالة وقراءة القضايا من أن الوسطاء الفرعيين يلعبون الدور الأكبر في إيقاع الضحايا يليهم الوسطاء الرئيسيون سواء مستشفى أو معمل تحاليل أو أطباء.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لكيفية تعرف البائع على المشترى

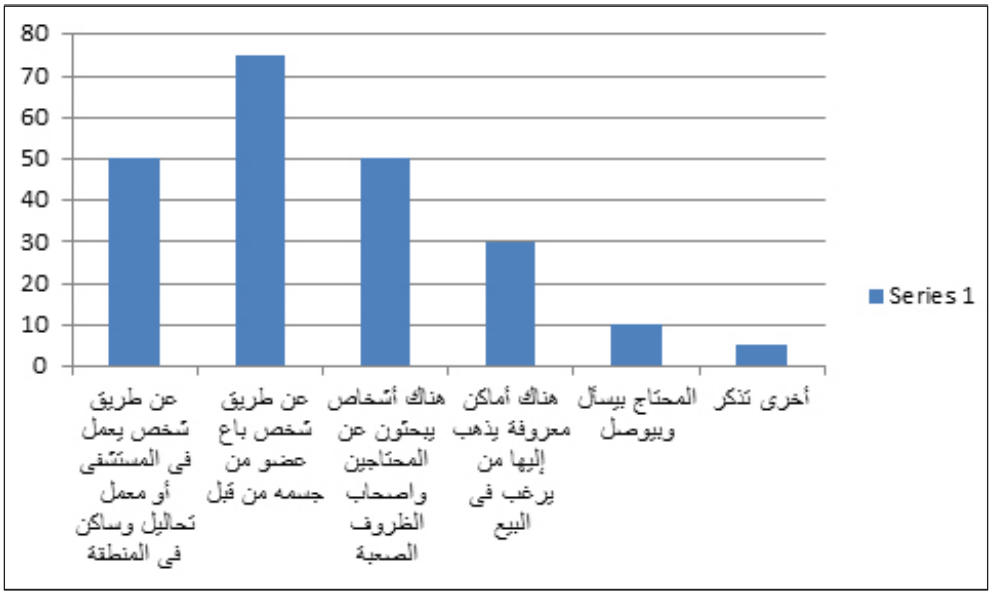

٣- طريقة الوصول للضحية

- تشير نتائج الدراسة فيما يتعلق بكيفية الوصول للضحية إلى أن نسبة ٧٩,٨٪ من أفراد العينة الذين أكدوا معرفتهم بالممارسات التي تتم خلال عملية البيع أن الوصول للضحية يكون من خلال سمسار، يليها نسبة ٥٢,٩٪ عن طريق مستشفى، ثم نسبة ٥٠٪ عن طريق طبيب، ثم نسبة ٤١,٣٪ عن طريق أحد العاملين في مستشفى أو معمل تحاليل، وبنفس النسبة عن طريق ممرض أو ممرضة، ثم نسبة ١٠,٦٪ عن طريق معمل التحاليل، واخيرًا نسبة ٨,٧٪ من خلال شخص معرفة سبق وأن قام بشراء.

وتؤكد هذه النتائج ما أبرزته النتائج السابقة من الدور المحوري الذي يقوم به الوسطاء الرئيسيون والفرعيون في الوصول للبائعين «الضحايا المحتملين» ويتفق ذلك مع ما جاءت به دراسة الحالة وقراءة القضايا من وجود سماسرة محترفين يتخذون من هذا العمل عملاً أساسيًا لذلك جاءت نسبة السماسرة في المقدمة، يليها مباشرة الأطباء باعتبارهم الحلقة الرئيسية الأولى بين البائع والمشتري وقد تكون هناك سهولة في الايقاع بالبائع «الضحايا المحتملين» خاصة لو كان من المترددين عليه في المستشفى الحكومي الذي يعمل به، وبالطبع يبرز دور العاملين في المجال الطبي لأنهم يتعاملون بشكل مباشر مع الضحايا وينتمون لنفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي وبالتالي تكون عملية التواصل بينهم أسهل وأيسر، والنتائج في مجملها تسير في اتجاه ضرورة مواجهة الوسطاء سواء كانوا رئيسيين أو فرعيين باعتبارهم الحلقة الأكثر خطورة في عملية الاتجار في الأعضاء البشرية.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لكيفية الوصول إلى البائع

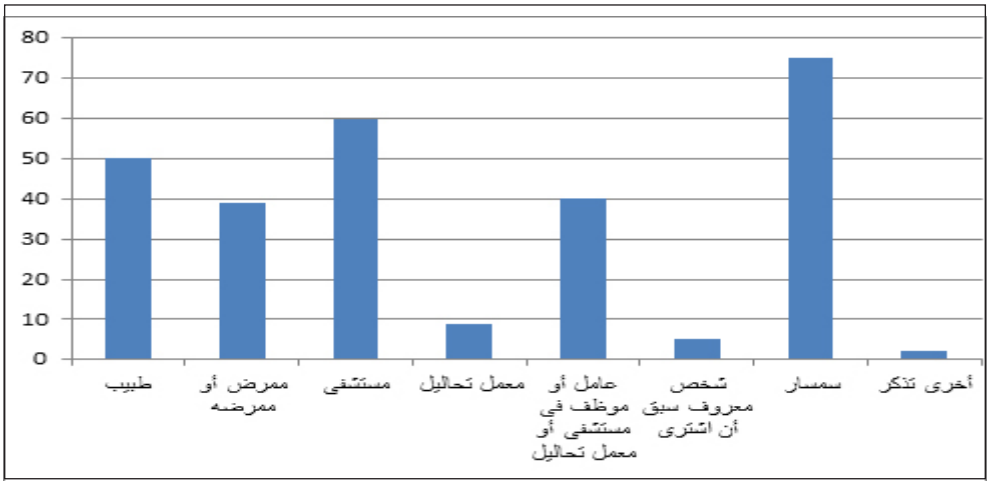

٤- أساليب إقناع البائع :

- وتؤكد نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بطرق ووسائل إقناع الضحايا بعملية البيع على أن نسبة ٩٦,٢٪ من أفراد العينة الذين أكدوا على معرفتهم بالممارسات التي تتم خلال عملية البيع أنهم يقدمون إغراءات مالية ويليها مساعدتهم في حل مشكلاتهم بنسبة ٧٥٪، ثم تحقيق بعض أحلامهم بنسبة ٣٢,٧٪، ثم الحديث عن ثواب المتبرع عند ربنا أكبر بنسبة ٩,٦٪ ثم أن حياة الإنسان متوقفة عليك بنسبة ٨,٧٪، واخيرًا أنه يقوم بعمل للخير بنسبة ٧,٧٪.

وتعبر هذه النتائج عن تقدم الأبعاد المادية على الأبعاد القيمية، فتقديم المساعدات المالية وحل المشكلات والأزمات المادية وتحقيق حلم إقامة مشروع تتفوق كثيرًا عن أساليب الإقناع القيمي بأبعاده الأخلاقية والدينية والعمل الإنساني وثواب المتبرع وغيرها، وتأتي هذه النتائج متوافقة مع ما أكدته الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» وقراءة ملفات القضايا من أن الدافع الأول للضحايا هو الفقر والحاجة المادية، فالبائعون يستجيبون إلى الاغراءات المادية والوسطاء يجيدون التعامل مع الضحايا وفقًا لاحتياجاتهم، إلا أنه يظل البعد القيمي والأخلاقي أحد الأساليب المساعدة في عملية الإقناع ولكنه لا يغني عن الإغراء المادي.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لكيفية إقناع الناس بالبيع

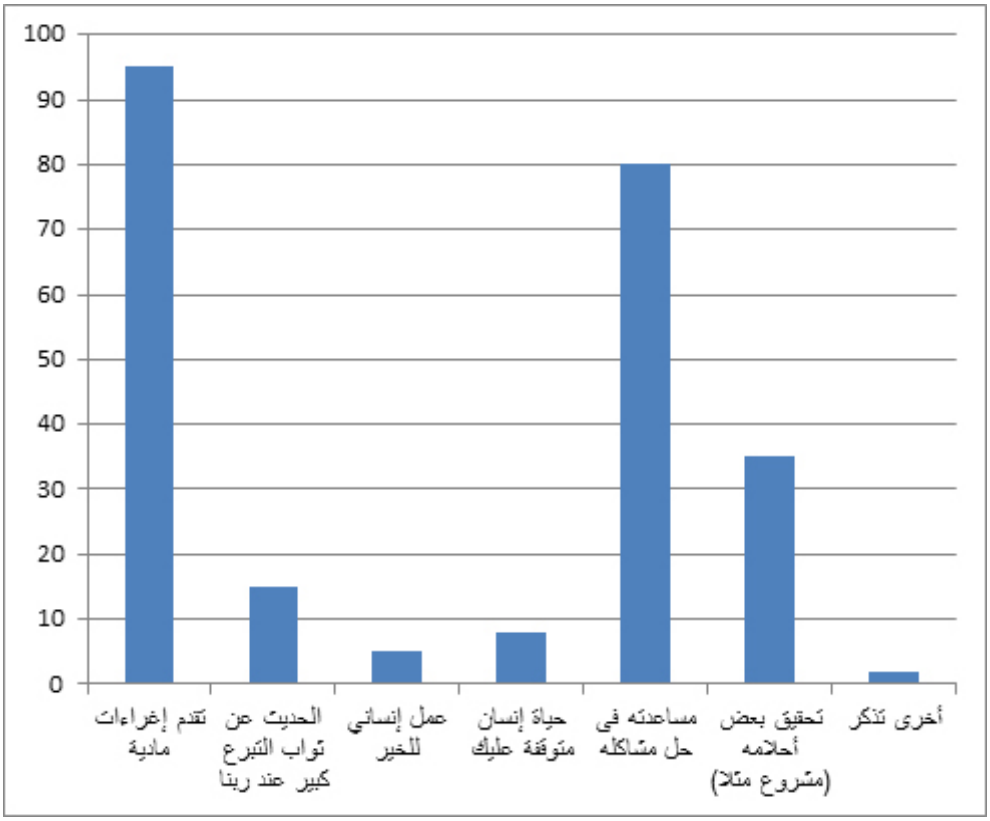

٥- الظروف الدافعة للبيع

- تشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالظروف التي تضطر البائعين لبيع أعضائهم إلى أن نسبة ٨٧٪ من أفراد عينة الدراسة الذين أكدوا على معرفتهم بالممارسات التي تتم خلال عملية البيع ترجع إلى الأزمات المالية، يليها بنسبة ٦١,٣٪ الاحتياج الشديد، ثم نسبة ٥١,٣٪ انغلاق كل الأبواب أمامه، ثم نسبة٢٣,٧٪ الرغبة السهلة في الحصول على المال، ثم نسبة ١٩,٧٪ حاجة ملحة غير قابلة للإرجاء، ثم الضعف واليأس بنسبة ١٧,٣٪، وأخيرًا جاءت نسبة١٪ في بند أخرى أشاروا إلى الاحتياج للزواج وأن (أولاد الحرام يغرروا بهم).

وتعبر هذه النتائج عن تداخل وتمفصل فيما بينها، فالأزمات المالية تأتي في المقدمة وهي تعبير صريح وواضح عن حالة الفقر الذي قد ينعكس في الاحتياج الشديد وانغلاق الأبواب والحاجات الملحة التي قد تدفع في النهاية إلى الضعف واليأس، وهذه النتائج أكدتها الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» وقراءة ملفات القضايا، فالبائعون «الضحايا المحتملون» غالبًا ما يضطرون للموافقة على البيع تحت هذه الضغوط المادية التي تسبب مشكلات حياتية يضعف وييأس الفقير من حلها، لكن بالطبع لا يمكن إغفال الرغبة السهلة في الحصول على المال لأن أحوال سكان السياق الحضري الشعبي والعشوائي تكاد تكون متشابهة ورغم ذلك لم يقم كثير منهم ببيع عضو من جسمه كما فعل الضحايا على الرغم من تشابه الظروف، بل وقد يكون هناك من يمر بأزمات أكبر من الأزمات التي يمر بها هؤلاء الضحايا.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لقوة الظروف التى تجعل الشخص يبيع عضو من أعضائه

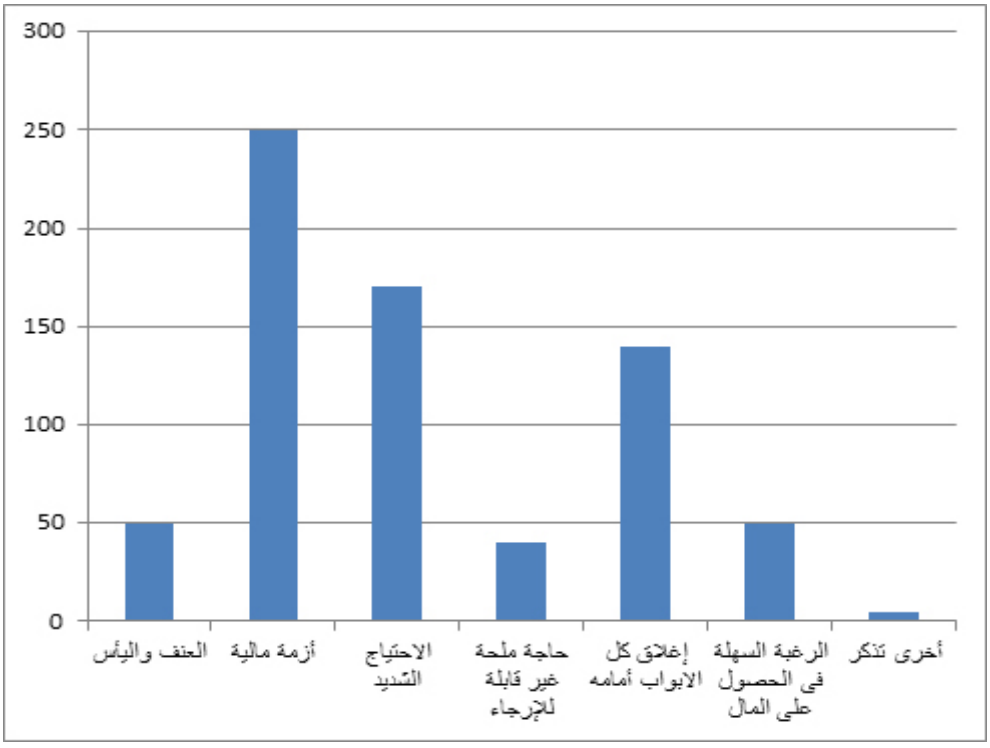

- تؤكد نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالتصرف في عائد عملية البيع على أن نسبة ٧٤,٧٪ من إجمالي عينة الدراسة يرون أن البائع يحل بالعائد مشكلاته وأزماته، يليها بنسبة ٦٩,٧٪ يصرف الفلوس ويعود كما كان، ثم نسبة ١٥٪ يقيم مشروعًا يدر عليه دخلاً، ثم نسبة ٢,٣٪ يدخر الفلوس في بنك، وأخيرًا جاءت نسبة ١,٧٪ في بند أخرى أشاروا إلى (إدمان المخدرات وأنه هيضيع الفلوس في الهوا لأنه إنسان فاشل واللي يجي سهل يروح سهل وأن الله أعلم) .

وتعبر هذه النتائج عن كيفية التصرف في عائد البيع من قبل البائعين «الضحايا» حيث جاءت في المقدمة حل المشكلات والأزمات وهذا بالطبع أمر منطقي، فإذا كان البيع من اجل أزمة أو مشكلة فمن الضروري حل هذه الأزمة أو المشكلة الملحة والضرورية، لكن أن تأتي في المرتبة الثانية وبفارق بسيط أنه يبدد العائد ويعود كما كان، فهذا يستحق الوقوف أمامه حيث إن الضحايا لا يملكون ثقافة الاستثمار، لذلك لا يجيدون التعامل مع عائد عملية البيع، وهذا ما أكدته الدراسة الاستطلاعية «دراسة الحالة» حيث بدد الضحايا العائد المادي في أمور وأشياء استهلاكية ولم يتمكنوا من استثمارها استثمارًا جيدًا، لذلك جاء الاستثمار من خلال مشروع أو ادخار في البنوك ضعيف.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لمعرفة ماذا يفعل بالفلوس التى يأخذها

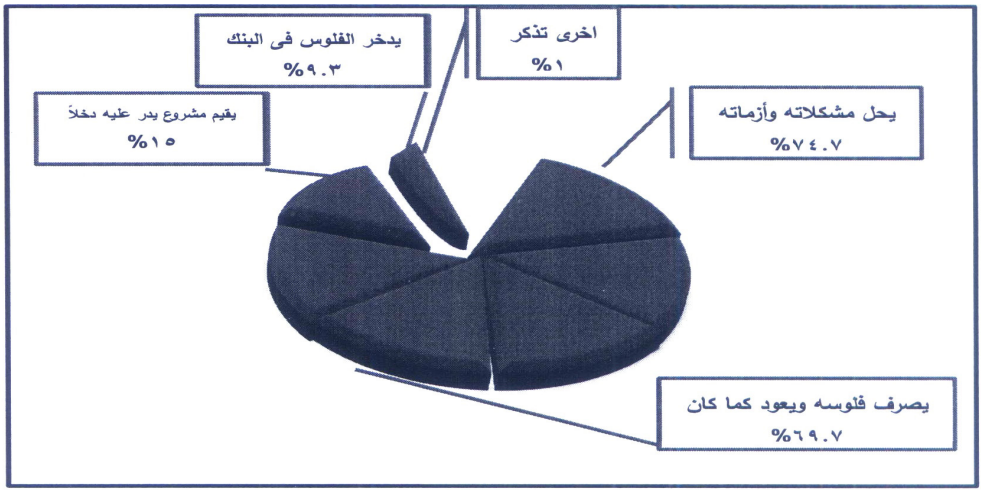

٧- جنسية المشتري:

- وتشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بجنسيات من يقومون بعملية شراء الأعضاء إلى أن نسبة ٦٨٪ من إجمالي العينة أكدوا على أنهم من المصريين، في حين جاءت نسبة العرب ٤٧٪، ثم الأجانب بنسبة ٢٠٪، وأخيرًا أكدوا على أنهم لا يعرفون بنسبة ١١,٣٪.

وتعبر هذه النتائج عن تصورات عينة الدراسة لسوق الاتجار في الأعضاء البشرية حيث تتنوع جنسيات القائمين بعملية الشراء لكن يظل المصريون في المقدمة يليهم العرب وهم يجدون في هذه السوق ما يريدونه من بضاعة دون عناء، هذا إلى جانب خبرة الأطباء المصريين في مجال نقل وزراعة الأعضاء الذي قد لا يتوفر في كثير من البلدان العربية، وبالطبع تأتي نسبة الأجانب في مرتبة متدنية لأن لديهم بدائل أخرى في مجتمعاتهم، وقد يكون لجوؤهم لمصر لانخفاض تكاليف العملية وتوافر البائعين بسهولة وكثرة.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لأكثر الجنسيات التى تشترى أعضاء

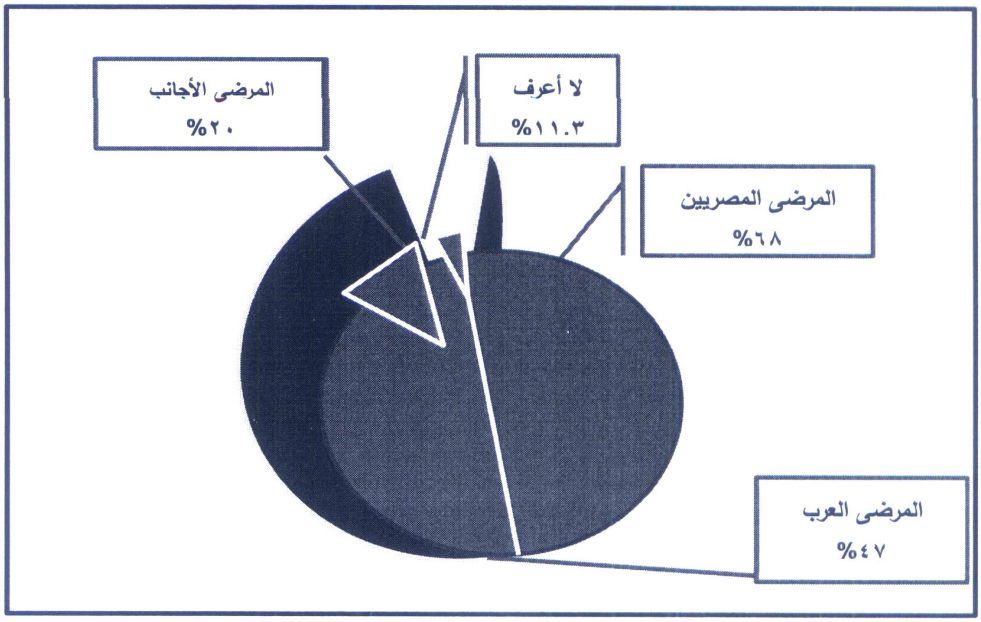

٨- جنسية البائع:

- أوضحت نتائج الدراسة فيما يتعلق بوجود عرب وأجانب يحضرون إلى مصر خصيصًا لبيع أعضائهم أن نسبة ٦٢٪ من إجمالي العينة أجابت بلا، يليها لا أعرف بنسبة ٢٢٪، وأخيرًا نعم بنسبة ١٦٪ .

وتعبر هذه النتائج عن أن سوق الاتجار في الأعضاء البشرية داخل مصر سوق رائجة للعرب والأجانب فيما يتعلق بعملية الشراء، وأما البيع فيمثل نسبة ضعيفة مقارنة بمن يقومون بالشراء، وبالطبع هذه النتيجة تأتي متوافقة مع ما أكدته دراسة الحالة وملف القضايا، حيث يسيطر المصريون على سوق البيع وإن كان ذلك لا يمنع من وجود عرب وأجانب خاصة من البلدان الفقيرة حيث تتشابه ظروف هؤلاء البائعين العرب والأجانب مع ظروف نظرائهم المصريين.

توزيع عينة الدراسة طبقًا لمدى حضور العرب الأجانب لبيع الأعضاء

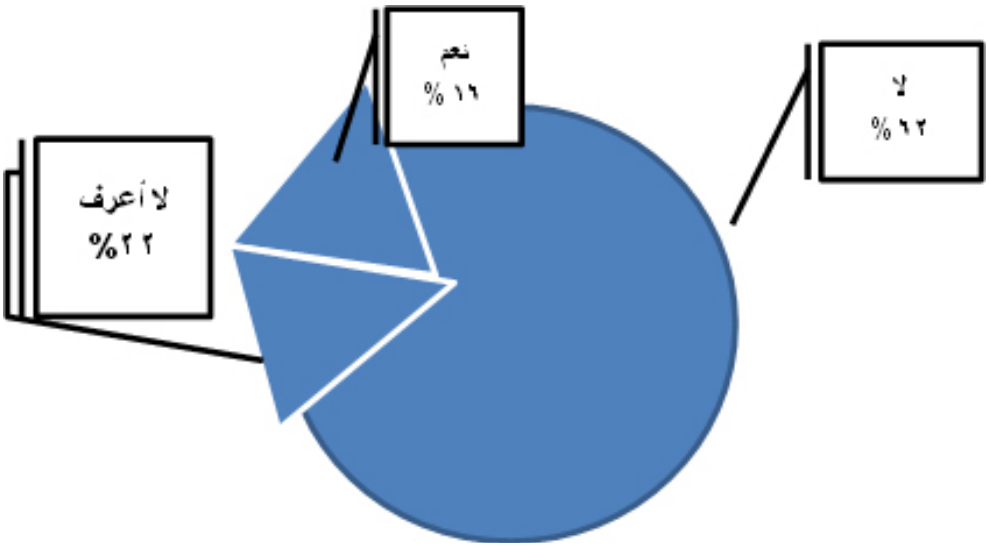

- تؤكد الدراسة الميدانية فيما يتعلق بجنسيات العرب والأجانب الذين يقومون ببيع اعضائهم في مصر على أن نسبة ٤٥,٨٪ من بعض الدول الإفريقية، يليها بنسبة ٤٣,٨٪ من فلسطين، ثم نسبة ٤١,٧٪ من الأردن، ثم نسبة ٣٩,٦٪ من السودان، ثم نسبة ٢٧,١٪ من الصومال، ثم نسبة ١٤,٦٪ من اليمن، ثم نسبة

٤,١٠٪ من الهند، ثم نسبة ٤,٢٪ من بنجلاديش، ثم نسبة ٢,١٪ من الصين، واخيرًا نسبة ٤١,٧٪ في بند أخرى أشاروا إلى بعض دول الخليج مثل السعودية والإمارات والكويت.

وتعبر هذه النتائج عن وجود سوق رائجة بين جنسيات مختلفة من بعض الدول الإفريقية يليها الدول العربية الفقيرة مثل فلسطين والأردن والسودان والصومال واليمن، وهذه النتائج أكدتها دراسة الحالة وقراءة ملف القضايا حيث أكدوا على وجود العديد من أبناء الجاليات الإفريقية من طلبة البعوث الإسلامية يقومون ببيع أعضائهم وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار الأعضاء إلى درجة وصلت إلى خمسة آلاف جنيه للكلية الواحدة، هذا إلى جانب وجود شبكات من بعض الدول العربية الفقيرة خاصة الأردن والسودان، وظهرت حالات من اليمن وفلسطين، وبالطبع تأتي الهند وبنجلاديش والصين في مرتبة متأخرة قياسًا بالدول الإفريقية والعربية الفقيرة لأسباب مختلفة قد يكون من أهمها وجود بعض أبناء هذه الجاليات في مصر حيث يعملون في قطاع التجارة البسيطة (باعة متجولين).

الفصل الرابع

الوعي بالقانون وثقافة التبرع

لعينة من أسر المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف

للإتجار في الأعضاء البشرية

- تمهيد.
- أولا: الوعي بالقانون.
- ثانيًا: الوعي بثقافة التبرع.

تمهيد:

يناقش هذا الفصل قضية من القضايا المحورية في الفكر الإنساني على مدار تاريخه وهي قضية الوعي، لكن لعدم الخوض في التعريفات النظرية المختلفة لهذا المفهوم يمكننا تحديد ماذا نقصد بهذا المفهوم إجرائيًا في الدراسة الراهنة، وفي هذا الإطار يمكن القول إننا نسعى لمعرفة وعي عينة من قاطني المجتمعات العشوائية والشعبية المستهدفة والمعرضة للاستهداف، وكذلك الوعي بثقافة التبرع باعتبار أن الوعي يشكل مواقف واتجاهات الإنسان تجاه القضايا الحياتية المختلفة، فالوعي بالقانون وثقافة التبرع قد يكونان أحد آليات مواجهة ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية.

وسوف يتضمن هذا الفصل محورين رئيسين: الأول يناقش مدى وعي عينة الدراسة بالقانون المنظم لعملية التبرع، وإمكانية تنفيذ هذا القانون.

أما الثاني: فيناقش مدى وعي عينة الدراسات بثقافة التبرع، ومدى الاستعداد للتبرع بالأعضاء البشرية، ولمن يكون التبرع، وصفات المتبرع، وإمكانية ترك وصية بالتبرع بعد الوفاة.

أولاً: الوعي بالقانون

- نسعى من خلال هذا المحور من الدراسة للتعرف على مدى وعي سكان السياق الاجتماعي الحضري الشعبي والعشوائي سواء في المجتمعات المستهدفة أو المجتمعات المعرضة للاستهداف بالقانون المنظم لعملية التبرع، وإمكانية تنفيذ القانون أو عدم تنفيذه.

١- السماع بالقانون:

- تشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالسماع بالقانون أن نسبة٨٢,٧٪ من إجمالي العينة لم يسمعوا شيئًا عن القانون، مقابل نسبة ١٧,٣٪ سمعوا بوجوده.

وتعبر هذه النتائج على أن غالبية عينة الدراسة لم يسمعوا بالقانون وهو ما يتفق مع وعي وثقافة سكان السياق الحضري الشعبي والعشوائي، هذا السياق الذى يضم نسبة كبيرة من الأميين ومحدودي التعليم وبالتالي يستمدون معارفهم من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والتي قد تتركز في القضايا والموضوعات الترفيهية بعيداً عن القضايا السياسية والقانونية والثقافية العامة، وبالطبع تأتي حداثة القانون ضمن العوامل المؤثرة على إدراك المواطنين له، خاصة وأنه لم تسلط عليه الأضواء بشكل كاف حيث تمت المناقشة في مجلسي الشعب والشوري وهي الجلسات التي تلاقي اهتماماً في إطار النخبة والصفوة السياسية والثقافية.

- ابرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة السن بالسماع بقانون تنظيم التبرع بالأعضاء أنه كلما ارتفع السن كان السماع بالقانون أكثر حيث جاءت النسبة ١١,٢٪ للأقل من ٣٠ عاماً، مقابل ٢٢,١٪ للمرحلة العمرية بين ٣٠-٤٥ عاماً.

وتعبر هذه النتيجة عن وجود علاقة بين السن والسماع بالقانون، فكلما ارتفع السن زاد حجم العالمين بالقانون وهو ما يمكن تفسيره بحرص الأكبر سنًا على معرفة وسائل الضبط الاجتماعي والالتزام بها على عكس الشباب الأصغر سنًا فهم ينتمون إلى مرحلة عمرية تدفعهم إلى عدم الاهتمام بالقانون أو الالتزام به.

توزيع عينة الدراسة طبقًا للسمع عن قانون يحكم عملية بيع الأعضاء البشرية

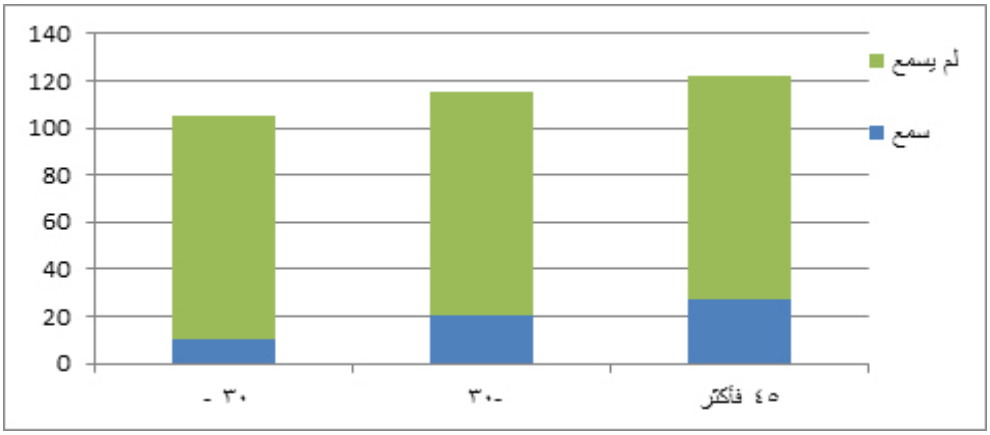

- تشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالعلاقة بين التعليم والسماع بالقانون أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة السماع بالقانون حيث جاءت صفر٪ لمن يقرأ ويكتب، ونسبة ٤,٥٪ للأميين، ونسبة ٥٪ للابتدائي، ونسبة ١٨,٥٪ للإعدادي، ونسبة ٢١,٧٪ للثانوي، ثم نسبة ٣٩,٥٪ للجامعي.

وتعبر هذه النتائج عن وجود علاقة بين المستوى التعليمي والمعرفة بالقانون، فأصحاب المستوى التعليمي الأعلى تكون معارفهم أكبر بالقانون وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أن الأكثر تعليمًا وثقافة أكثر اطلاعًا على مصادر المعرفة المختلفة والتي تمكنه أكثر من غيره بمعرفة القوانين.

توزيع العينة طبقًا للسمع عن قانون يحكم عملية البيع والتعليم

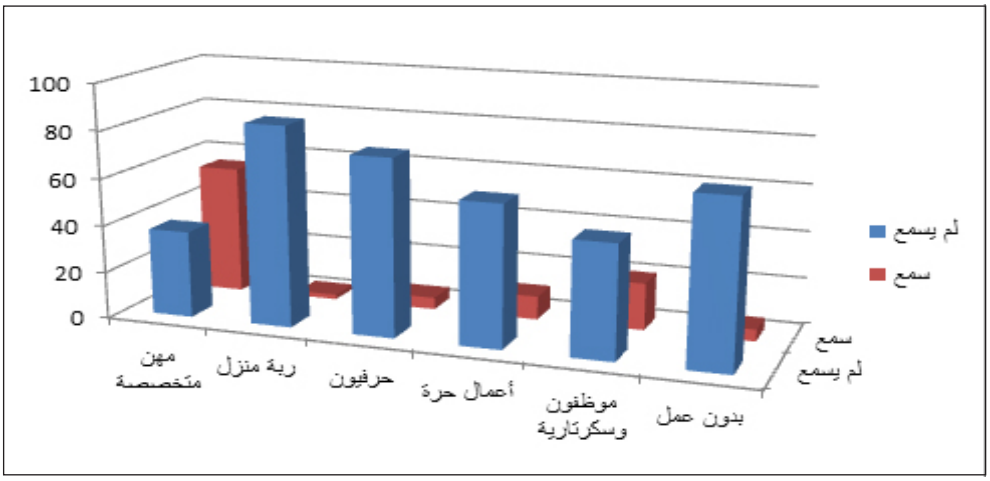

- وتوكد نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بالعلاقة بين المهنة والسماع بالقانون أن أصحاب المهن المتخصصة حصلوا على نسبة ٥٤,٨٪ سمعوا بالقانون مقابل نسبة ١٢,٥٪ للحرفيين والعمال.

وتعبر هذه النتائج عن وجود علاقة بين المستوى المهني والمعرفة بالقانون، فكلما ارتفع المستوى المهني ارتفعت نسبة المعرفة بالقانون حيث يكون أصحاب المهن المتخصصة اكثر ثقافة وتعليمًا وبالتالي اطلاعًا على مصادر متعددة تسمح لهم بتحصيل قدر أكبر من المعارف، على عكس الحرفيين والعمال من محدودي الثقافة والوعي وبالتالي معارفهم أقل.

توزيع العينة طبقًا للسمع عن قانون يحكم عملية البيع والمهن

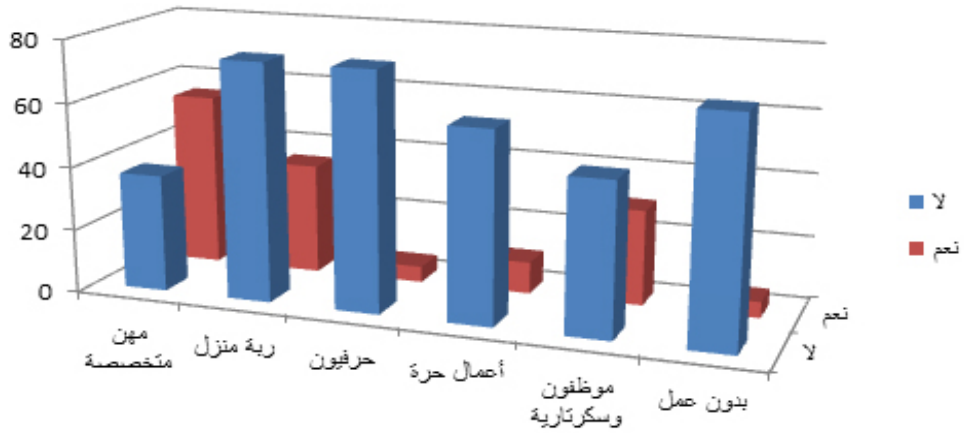

٢- إمكانية إنفاذ القانون :

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن من سمعوا بالقانون يرون عدم إمكانية تنفيذه بالضبط بنسبة ٩٨,١٪ مقابل ١,٩٪ يرون إمكانية تنفيذه.

وتعبر هذه النتيجة عن عدم الثقة بالقانون أو أنه ليس الحل لمشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية، فالعبرة ليست بوجود القانون بل بإمكانية تنفيذه في ظل مجتمع لا تحترم فيه الأغلبية القانون، بل إن كسر القانون والتحايل عليه يتم من قبل الكبير والصغير بغض النظر عن المستويات الاجتماعية والاقتصادية للسكان لكن بالطبع دائمًا ما تكون نسبة التمرد ومحاولة الخروج عن القانون أعلى لدى سكان السياق الحضري الشعبي والعشوائي، لأن سكان هذا السياق يشعرون أن الدولة مقصرة في تلبية احتياجاتهم الأساسية وبالتالي يسعون إلى التحاليل على القانون وكسره في أحيان كثيرة إذا تعارض مع مصالحهم المباشرة.

٣- اسباب عدم انفاذ القانون:

- تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن من سمعوا بالقانون ويرون عدم إمكانية تنفيذه قد يرجع إلى أسباب مختلفة تأتي في مقدمتها التحايل

على القانون واستحالة الرقابة على تنفيذه بنفس النسبة وهي ٦١,٥٪، يليها أن القانون لا يحل أزمات الناس ومشكلاتها بنسبة٤٠,٤٪، ثم القانون لا يوفر للمريض العضو الذي يحتاجه بنسبة ٣٦,٥٪، ثم حاجة الناس أقوى من القانون بنسبة ٢٣,١٪، واخيرًا جاءت نسبة ٧,٧٪ في بند أخرى حيث أشاروا إلى إساءة استخدام السلطة وأنه حرام شرعًا.

وتعبر هذه النتائج عن واقع التعامل مع القانون في المجتمع بشكل عام ومجتمعات الدراسة بشكل خاص، فالتحايل على القانون وعدم وجود آليات رقابية لتنفيذه يؤدي إلى عدم جدواه، ثم يأتي عدم حل القانون لأزمات ومشكلات الضحايا كسبب آخر من أسباب عدم استجابة الناس له وبالتالي تنفيذه، ويقترب من ذلك عدم توفير بدائل أمام المريض المحتاج لهذه السلعة التي ترتبط بحياته سوف تجعله يخرق القانون ويسعى إلى عدم تنفيذه، إذن كل هذه الأسباب قد تتلخص في السبب الأخير وهو أن حاجة الناس أي (البائع – المشتري) أقوى من القانون، ولابد إذا كان المشرع يرغب حقيقة في الحد من ظاهرة الاتجار أن يضع كل هذه الأسباب نصب عينيه أثناء إعداده لمشروع القانون أو في محاولات تطويره مستقبلاً.

ثانيًا: الوعي بثقافة التبرع

نسعى من خلال هذا المحور من الدراسة الوصفية (الميدانية) للتعرف على مدى وعي عينة الدراسة بثقافة التبرع، ومدى الاستعداد لها ولمن يكون التبرع وصفات المتبرع، وإمكانية ترك وصية بالتبرع بعد الوفاة.

١- الموقف من التبرع

- تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة ٧٦,٣٪ من إجمالي عينة الدراسة يرفضون فكرة التبرع بعضو من أعضائهم، مقابل ٢٣,٧٪ يوافقون على التبرع.
- وتعبر هذه النتائج عن أن المجتمع المصري لازال يشهد جدلاً كبيرًا حول فكرة التبرع وهو ما انعكس بالطبع على عينة الدراسة في السياق الحضري

الشعبي والعشوائي الذي يحمل نفس خصائص المجتمعات التقليدية التي قد تنظر لعملية التبرع على أنها تصرف فيما لا يملكه الإنسان، وهذا بالطبع جزء من الموروث الثقافي الديني الذي تختلف حوله الآراء، لكن تلك النظرة التقليدية المسيطرة على غالبية مفردات عينة البحث لم تمنع من وجود ما يقرب من ربع العينة الذي يرى أن التبرع جائز، خاصة وأن التبرع يختلف عن البيع.

- أبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة المهنة بالاستعداد للتبرع بأحد الأعضاء أن نسبة ٤٥,٢٪ من أصحاب المهن المتخصصة على استعداد للتبرع مقابل نسبة ١٣,٣٪ من الحرفيين والعمال.

وتعبر هذه النتائج عن أن أصحاب المهن المتخصصة الأكثر تعليمًا وثقافة ووعيًا يكونون أكثر استعدادًا للتبرع على عكس أصحاب المهن الحرفية والعمال الأقل تعليمًا وثقافة ووعيًا، فهم غالبًا أصحاب ثقافة تقليدية تميل أكثر إلى اعتبار جسم الإنسان ليس ملكًا له وبالتالي لا يجوز له التصرف فيه، خاصة إذا كان بالتبرع، لكن إذا كان بالبيع فسوف يجدون لأنفسهم مبررات عديدة منها الفقر والحاجة الضرورية.

توزيع العينة طبقًا لمدى الاستعداد للتبرع بعضو من الأعضاء والمهنة

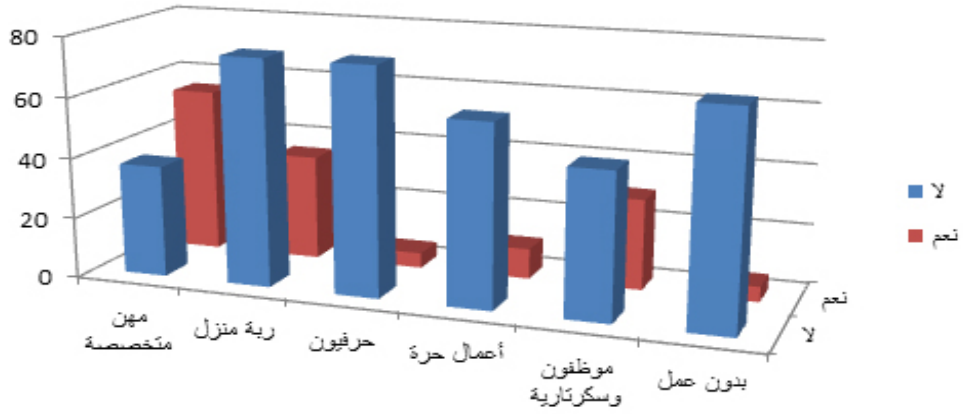

٢- أسباب رفض التبرع

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن أسباب رفض التبرع قد تمثلت في أن جسم الإنسان ليس ملكه وبالتالي يحرم التبرع به بنسبة ١,٥٤٪، يليها الخوف من الإصابة بنفس المرض بنسبة ٤,٤٢٪، ثم التعرض لمشكلات صحية بنسبة ٦,٣٧٪، ثم حياة الإنسان أغلى من أي مال بنسبة ١٠٪، ثم من العيب على الإنسان أن يتبرع بعضو من أعضائه بنسبة ١,٣٪، ثم لوم الأهل والجيران بنسبة ٦,٢٪، وأخيرًا الخوف من القانون بنسبة ٧,١٪.

وتعبر هذه النتائج عن السياق الاجتماعي الحضري الشعبي والعشوائي الذي تسوده الثقافة التقليدية التي تسودها علاقة جدلية حول حرمة جسم الإنسان هذا إلى جانب الخوف من المرض في ظل ظروف مادية سيئة لا تمكنهم من توفير تكاليف العلاج، وبالطبع هذا السياق الاجتماعي يضع في اعتباره العادات والتقاليد، لذلك تجد فكرة العيب والخوف من الوصمة الاجتماعية ولوم الأهل والجيران في ظل سيادة وسيطرة علاقات الوجه للوجه، لكن تتراجع أهمية القانون باعتباره وسيلة للضبط الاجتماعي أمام العرف والعادات والتقاليد.

٢- لمن يكون التبرع

وتشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بأفراد العينة الذين وافقوا على عملية التبرع إلى أن تبرعهم هذا كان لأحد أفراد الأسرة بنسبة ١,٩٠٪، يليها لأي حد محتاج بنسبة ٥,٨٪ ، ثم لقريب بنسبة ٢,٤٪ ثم لأحد المعارف بنسبة ٤,١٪.

وتعبر هذه النتائج عن سيادة الثقافة التقليدية لدى سكان السياق الحضري الشعبي والعشوائي فالتبرع ليس باعتباره ثقافة إنسانية وإنما باعتباره واجبًا تحتمه الثقافة التقليدية تجاه أفراد الأسرة سواء كان أبًا أوأمًا أو أخًا أو أختًا أو أحد الأبناء، لذلك يمكن التأكيد على أن ثقافة التبرع بمعناها الحقيقي غائبة في سياق مجتمعات الدراسة سواء مجتمعات الاتجار أو المجتمعات المعرضة للإتجار.

٤- الاستعداد للتبرع:

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٦٥٪ من إجمالي عينة الدراسة يرون أنه ليس هناك أناس مستعدون للتبرع للغير، يليها نسبة ١٨٪ يرون إمكانية وجود أناس مستعدون للتبرع، وأخيرًا جاءت نسبة ١٧٪ يؤكدون على عدم معرفتهم إذا كان هناك أناس مستعدون للتبرع للغير أم لا.

وتعبر هذه النتائج عن أن ما يقرب من ثلثي عينة ا لدراسة لديهم قناعة بعدم وجود ثقافة التبرع في المجتمع المصري بشكل عام، خاصة إذا كان هذا التبرع للغير، وتأتي هذه النتيجة متوافقة مع رفضهم أنفسهم لهذا التبرع باعتبار ثقافتهم هي ثقافة الأغلبية لأنهم يشكلون النسبة الأكبر داخل المجتمع المصري، وبذلك يمكن القول أن المجتمع المصري لازال يحتفظ بالثقافة التقليدية خاصة في سياقه الحضري الشعبي والعشوائي بالإضافة إلى السياقات الريفية والبدوية.

٥- سمات التبرع:

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن من يرون إمكانية وجود أشخاص مستعدين للتبرع تكون صفاتهم حب الخير بنسبة ٦١,١٪، يليها أناس يضعون أنفسهم في موقف المريض بنسبة ٤٨,١٪، ثم أناس على قناعة بأن الأعمار بيد الله بنسبة ١٨,٥٪، وأخيرًا جاءت نسبة ١١,١٪ في بند أخرى حيث أكدوا على أنهم (ناس واعية ومتحضرة).

وتعبر هذه النتائج عن الأبعاد القيمية لدى من يقومون بعملية التبرع للغير، لذلك فقد جاءت قيمة حب الخير في المقدمة ثم وضع النفس محل الآخر وهي من الأبعاد الدينية حيث تشير القيم الدينية إلى أن تعامل الناس كما تحب أن يعاملوك به، ثم قيمة القضاء والقدر هي قيمة دينية وأخلاقية، فالأعمار بيد الله «لا حيلة في الرزق ولا شفاعة في الموت»، وهي من الموروثات التقليدية في المجتمع المصري بشكل عام وفي السياق الاجتماعي الشعبي والعشوائي بشكل خاص، لذلك جاءت أهم خصائص وصفات من يقبلون بالتبرع خصائص أخلاقية وقيمية، ومن اللافت للنظر أن عينة الدراسة رغم تمسكها بهذه القيم والأخلاقيات إلا أنها لم

تقبل التمسك بها في وضعية التبرع للغير وهو ما يعني التناقض والازدواجية داخل الشخصية المصرية في هذا السياق الاجتماعي الشعبي والعشوائي.

٦-التبرع بأعضاء المكفولين ومن تحت الولاية

- تشير نتائج الدراسية الميدانية إلى أن نسبة ٨٩,٣٪ من إجمالي العينة يرفضون التبرع بعضو شخص عزيز عليهم، ويكونون هم المسئولون عن التصرف في جسده بعد وفاته وذلك لإنقاذ إنسان مريض، مقابل نسبة ١٠,٧٪ يوافقون على التبرع.

وتعد هذه النتيجة طبيعة في سياق استجابات عينة الدراسة التي ترى أن جسم الإنسان ليس ملكه وبالتالي لا يمكن التبرع به للغير وتكون المسئولية أكبر إذا كان التصرف ليس في جسده هو لكن في جسد إنسان قريب منه وعزيز عليه، حيث تسود قيمة حرمة الموت في السياق الاجتماعي التقليدي في المجتمعات الشعبية والعشوائية وبالطبع هذا الموروث الاجتماعى يقف عائقًا أمام قبول سكان هذا السياق بفكرة التبرع.

- أبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة السن بالتبرع بعضو شخص عزيز بعد وفاته أن نسبة ٦,٧٪ يوافقون من الشريحة العمرية أقل من ٣٠ عامًا مقابل نسبة ١٣٪ في الشريحة العمرية بين ٣٠ – ٤٥ عامًا.

وتعبر هذه النتائج عن أن هناك علاقة بين المرحلة العمرية والموافقة على التبرع فكلما زاد السن زادت نسبة الموافقين على التبرع وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أن التقدم في السن يمنح الإنسان قدرة أكبر على التفكير بالعقل بعيدًا عن العاطفة على عكس الشباب صغير السن الذي تغلب لديه العاطفة على العقل خاصة إذا كان الموضوع يخص شخصًا عزيزًا بعد وفاته.

توزيع العينة طبقًا للموافقة على عمل وصية بالتبرع بعضو من الجسم

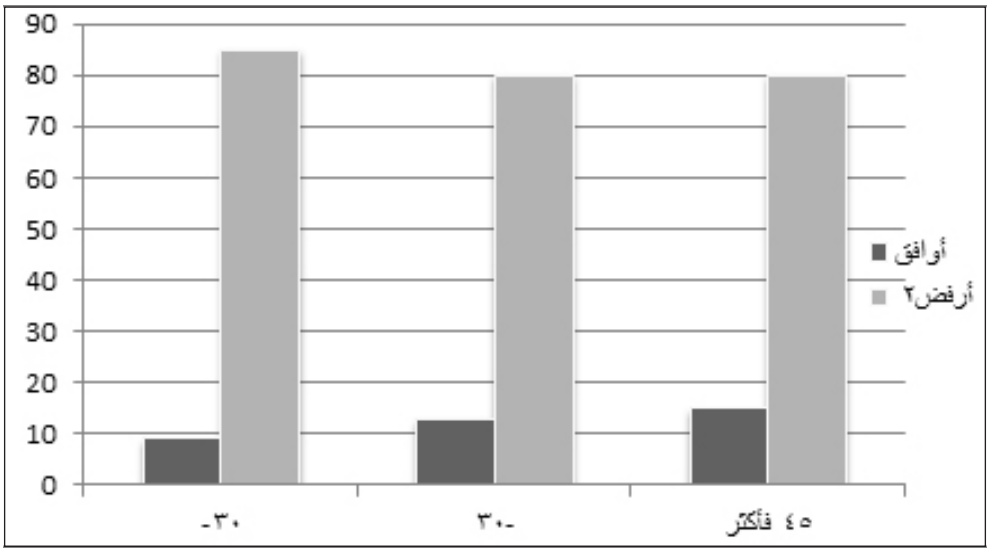

- وتشير نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة التعليم بالتبرع بعضو شخص عزيز بعد وفاته إلى أن نسبة الموافقين من الأميين ٢,٣٪ بمقابل ٢٥,٦٪ من الحاصلين على تعليم جامعي.

توزيع العينة طبقًا للموافقة على بيع عضو شخص عزيز بعد وفاته والتعليم

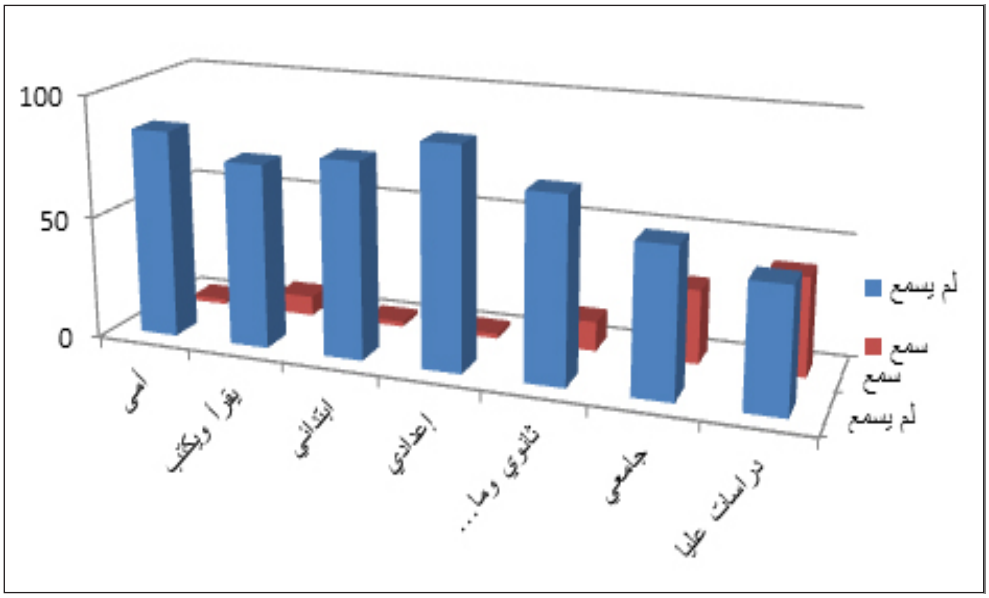

وهو ما يعني أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة الموافقة على التبرع وهذا يؤكد أن التفكير العقلاني يرتبط بارتفاع مستوى التعليم والثقافة على عكس الأقل تعليمًا وثقافة حيث يرتبطون بأنماط تفكير تقليدية وعاطفية على حد تعبير ماكس فيبر، لذلك نجد أن غالبيتهم يرفضون فكرة التبرع بعضو شخص عزيز بعد وفاته، ويؤكد ذلك ويدعمه أن نسبة أصحاب المهن المتخصصة جاءت ٢٩٪ موافقون على التبرع، مقابل ٣,٣٪ من الحرفيين والعمال.

توزيع العينة طبقًا للموافقة على عمل وصية بالتبرع بعضو من الجسم والمهنة

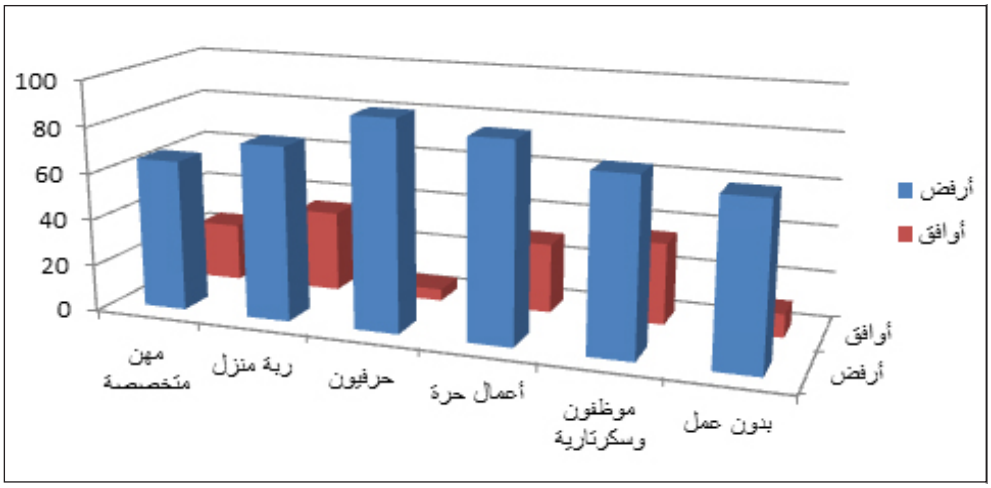

٧- أسباب الموافقة على التبرع بأعضاء المكفولين ومن هم تحت الولاية

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمن وافقوا على التبرع بعضو شخص عزيز بعد الوفاة أن أسباب موافقتهم تعود إلى عمل خير يبقى للميت بنسبة ٨٤,٤٪، يليها أن الحي أبقى من الميت بنسبة ٢٥٪، ثم دود الأرض بيأكل الأعضاء بنسبة ٦,٣٪.

وتعبر هذه النتائج عن الازدواجية في شخصية سكان هذا السياق الشعبي والعشوائي، فرغم اعترافهم بأن سبب الموافقة على التبرع يعود إلى سبب أخلاقي وهو عمل الخير للمتوفى إلا أن غالبية افراد العينة يرفضون فكرة التبرع ويصرون على التمسك بجوانب أخرى من الثقافة والموروث الشعبي الذي يحرم التبرع بجسم

الإنسان، ومن هنا يمكن التأكيد على أن الازدواجية في شخصية سكان هذا السياق نابعة من ازدواجية وتناقض تراثهم الشعبي فهذا الموروث والتراث الثقافي يحمل الشيء ونقيضه في ذات الوقت، بحيث يستطيع الشخص استحضار قيمة معينة إذا كانت في صالحه ويستبعدها تمامًا ويأتي بنقيضها إذا كانت في غير صالحه، مثال «اللي يعوزه البيت يحرم على الجامع» مع أن الجامع قيمة مقدسة تتقدم على باقي الأشياء باعتبار أن الآخرة والعمل لها مقدم على الدنيا الفانية.

٨- التوصية بالتبرع:

- تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة ٨٧٪ من إجمالي عينة الدراسة يرفضون ترك وصية بالتبرع بأعضائهم بعد الوفاة مقابل نسبة ١٣٪ يوافقون على ترك وصية بالتبرع.

وتعد هذه النتيجة منطقية في ظل سياق عينة الدراسة الذي تسيطر عليه القيم التقليدية فلا زالت ثقافة التبرع تحتاج إلى تغيير في منظومة القيم التقليدية وبالطبع تغيير القيم يحتاج إلى فترات زمنية طويلة نسبيًا مقارنة بتغيير الجوانب المادية، هذا إلى جانب أن نشر ثقافة التبرع لابد أن يرتبط بتغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي لسكان هذا السياق الفقير، فلكي يقتنع ضحايا الاتجار بعملية التبرع بديلاً للبيع لابد وأن تحل مشكلاتهم وأزماتهم المالية وتتوافر لهم فرص عمل تساعدهم على الحياة بشكل فيه حد أدنى من الإنسانية.

- وأبرزت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة السن بالموافقة على عمل وصية بالتبرع بعد الوفاة أن نسبة ٩٪ يوافقون في الشريحة العمرية أقل من ٣٠عامًا، مقابل ١٦,٢٪ في الشريحة العمرية بين ٣٠ – ٤٥ عامًا.

وتشير هذه النتائج إلى أنه كلما تقدمت المرحلة العمرية زادت نسبة الموافقة على عمل وصية بالتبرع بعد الوفاة، وهو مؤشر يؤكد على أن معتقدات الإنسان ورؤيته ونظرته للحياة قد تتغير وتتبدل مع مرور الزمن، فالأكبر عمرًا يفكر أكثر

في الموت على عكس صغار السن فيكون تفكيرهم أكبر في الحياة، لذلك فإنهم يكونون أكثر اعتزازًا بأنفسهم على عكس الكبار الذين يكونون معرضين لأمراض ويعرفون أن هذا الجسد لا قيمة له مع مرضه ووهنه.

توزيع العينة طبقًا للموافقة على التبرع بضو شخص عزيز بعد وفاته

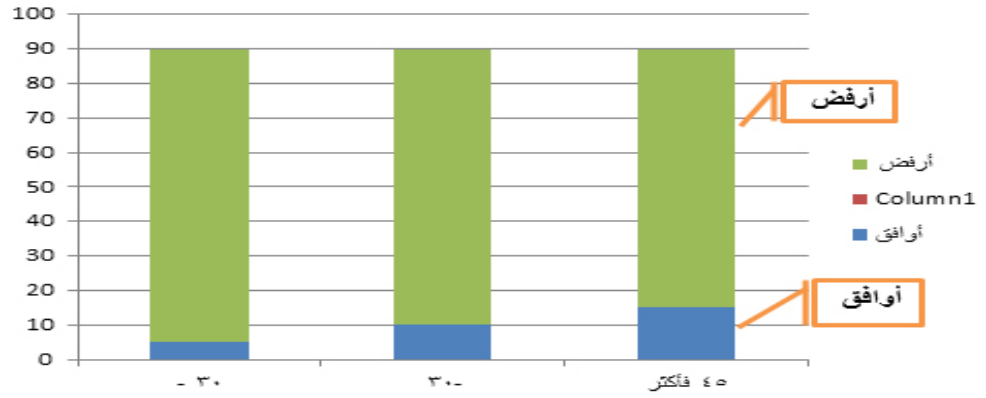

- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بعلاقة التعليم بالموافقة على عمل وصية بالتبرع بعد الوفاة أن نسبة من يقرأون ويكتبون جاءت صفر٪، ثم ١,١٪ للأميين، ثم نسبة ٥٪ للابتدائي، ثم نسبة ١١,١٪ للإعدادي، ثم نسبة١٨,٥٪ للثانوي، ثم نسبة ٣٢,٦٪ للجامعي.

توزيع العينة طبة للموافقة على بيع عضو شخص عزيز بعد وفاته والتعليم

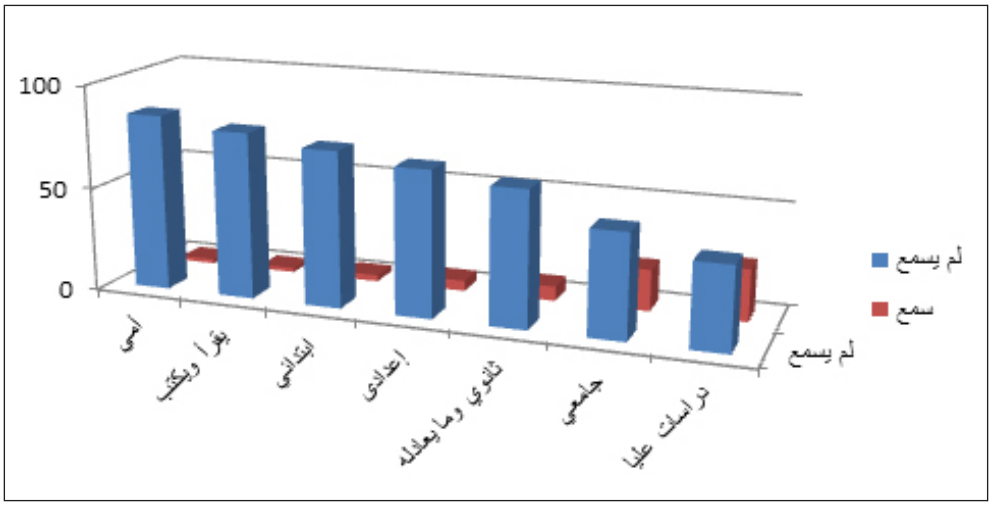

وتعبر هذه النتائج عن العلاقة الإيجابية بين التعليم والموافقة على عمل وصية بالتبرع بعد الوفاة فكلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة الموافقة، وهو ما يعني أن التعليم يؤدي إلى انفتاح آفاق التفكير العقلاني وبالتالي النظر إلى ما يحقق صالح الإنسانية بعيداً عن التفكير التقليدي والعاطفي الذي يحصر الإنسان في النظرة الضيقة التي لا تخرج عن ذاته، ويؤكد ذلك ويدعمه أن أصحاب المهن المتخصصة الأكثر تعليماً وثقافة ووعياً قد وافقوا على عمل وصية بالتبرع بعد الوفاة بنسبة ٢٩٪، مقابل ٤,٢٪ للحرفيين والعمال.

توزيع العينة طبقًا للموافقة على عمل وصية بالتبرع بعضو من الجسم والمهنة

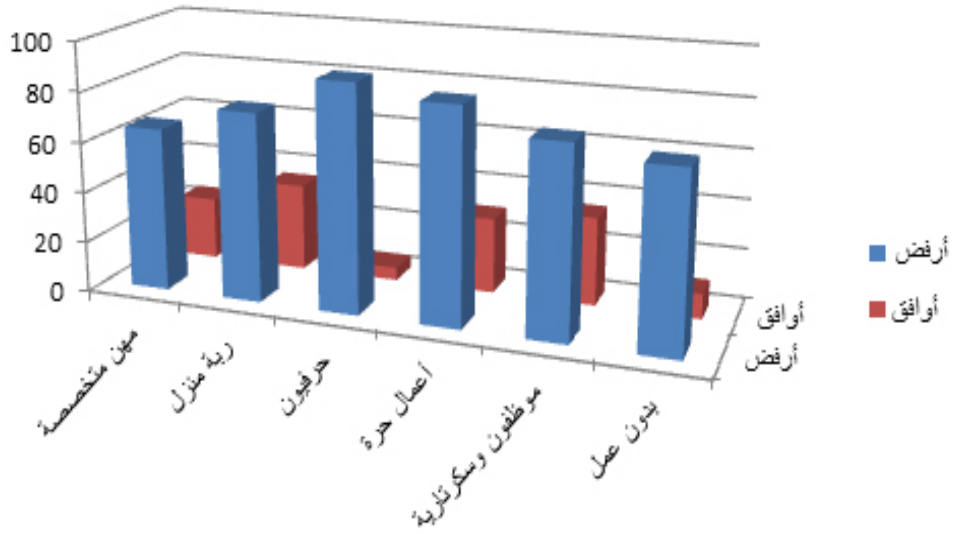

- وفيما يتعلق بالعلاقة بين الدخل والموافقة على ترك وصية بالتبرع بعد الوفاة بعضو من أعضائه البشرية تبين أن الذين يوافقون على ذلك تتفاوت دخولهم على النحو التالي: أصحاب الدخول أقل من ألف جنيه بلغت نسبتهم ٨,٧٪، يليها أصحاب الدخول الذين تتراوح دخولهم ما بين ألف وألفي جنيه وبلغت نسبتهم ١٤,٣٪، ثم جاء بعد ذلك من زادت دخولهم على ألفي جنيه بنسبة ٢٢,١٪.

وتعبر هذه النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع مستوى الدخل والموافقة على عمل وصية بالتبرع بعد الوفاة، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أن فكرة التبرع قد تكون واردة لدى أصحاب الدخول المرتفعة على عكس فكرة البيع التي قد تكون واردة بشكل أكبر لدى الفقراء من أصحاب الدخول المنخفضة، وتتراجع لديهم فكرة التبرع لأنهم يشعرون أن الأغنياء يريدون أن يستغلونهم أحياءاً وأمواتًا، هذا بالطبع إلى جانب غلبة التفكير التقليدي لدى الفقراء حيث يجدون في التراث الثقافي ما يجعلهم يرفضون فكرة التبرع.

توزيع العينة طبقًا للموافقة على عمل وصية بالتبرع بعضو من الجسم والدخل

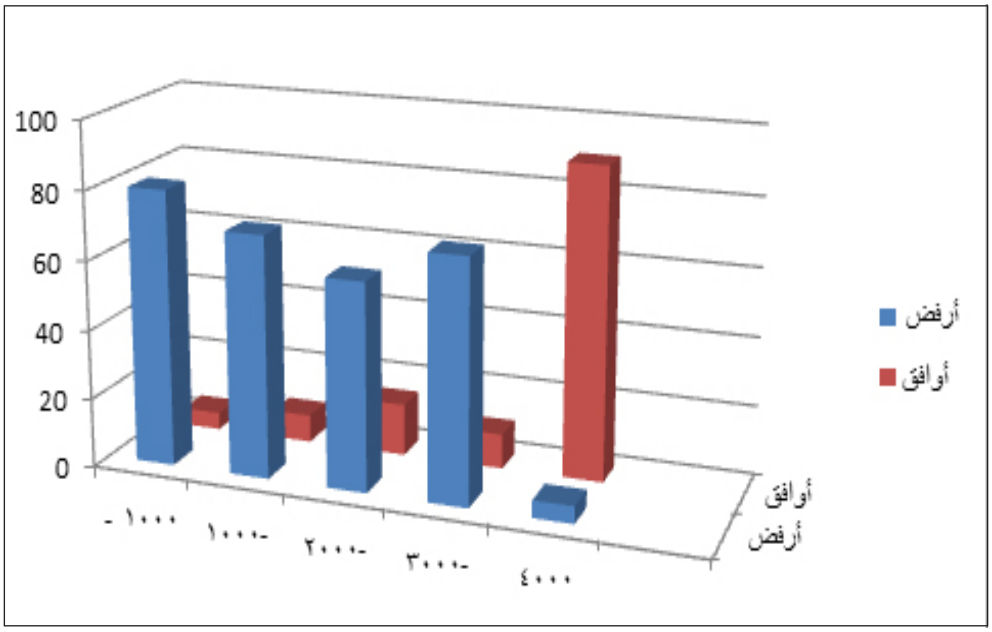

خاتمة

لقد أبرزت نتائج الدراستين الاستطلاعية والتحليلية التي قمنا بهما عن ظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية أن الفقر احد أهم مسببات الانخراط في عملية الاتجار وغالبًا ما يقطن البائعين في المناطق العشوائية والشعبية الفقيرة وهو ما جلعنا نركز في الدراسة الراهنة على هذه المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف في عملية الاتجار في الأعضاء البشرية.

وعبر الدراسة الوصفية لهذه المجتمعات أكدت النتائج أن نسبة غير قليلة من قاطني المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف على دراية ومعرفة بتفاصيل وإجراءات ومراحل عملية دورة الاتجار في الأعضاء البشرية، وهذا يعني أن «أفراد العينة» إما أنهم قد تعرضوا لهذه الممارسات أو تعرض لها أشخاص قريبون منهم وتناقشوا معهم فيها.

وإذا وضعنا أمام أعينا سرية الظاهرة وسرية إجراءات ومراحل عملية الاتجار في الأعضاء البشرية. فإن هذه السرية مؤشر على أن هذه الظاهرة رغم حداثتها، وعدم توافر بحوث ودراسات بشأنها إلا أنها موجودة، ومن المتوقع أن يرتفع معدلها، وتعد هذه النتيجة مفيدة للمشرع والمخطط وصانع القرار في مواجهة هذه الظاهرة، فالسؤال المحوري، هل يكفي المعرفة بالظاهرة لواجهتها، أم أننا في حاجة إلى تغيير إدراك وفكر وسلوك البشر من أجل المواجهة الحقيقية الفاعلة؟

لذا نأمل أن يكون حصاد هذه التجربة البحثية حول الفقر والاتجار بالأعضاء البشرية حافزًا ومنبهًا لصناع السياسات الاجتماعية والمخططين والباحثين وإثراء لوعيهم وفق قرائن علمية لمزيد من الاهتمام الشامل والمتكامل بسكان المجتمعات المستهدفة والمعرضة للاستهداف للإتجار في الأعضاء البشرية من أجل تغيير واقعهم الاجتماعي والاقتصادي كمقدمة لتغيير وعيهم وفكرهم وسلوكهم للحد من الظاهرة ومواجهتها.

وعلينا جميعًا التأمل العميق في عبارة « فرانز فانون « التي تقول : (إذا كان بناء جسر لن يثري وعي أولئك الذين يبنون الجسر فليعبروا ولنعبر جميعًا النهر سباحة أو على قارب أو نتلكأ في العبور أو لا نعبر على الإطلاق).

الفهرس	الفهرس

إهداء:..... ٥

مقدمة:..... ٧

الفصل الأول:..... ١١

الفصل الثاني:..... ٤٥

الفصل الثالث:..... ٧١

الفصل الرابع :..... ١١٣

خاتمة:..... ١٣١

حقوق الطبع محفوظة للناشر

أطلس

للنشر والإنتاج الإعلامى

يحظر نشر أو اقتباس أى جزء
من هذا الكتاب إلا بعد الرجوع
إلى الناشر